

المال والتجارة

EL MAL WALTEGARAH

اللائحة الداخلية المعدلة لنقابة التجار

بدلات التفرغ .. هل تخضع لمبرات أم لمعايير ؟

- المال والتجارة في المؤتمر الضريبي الثالث
- الاجور التقديري والمستوى العام للأسعار في مصر
- الحركة التعاونية في المملكة العربية السعودية
- معامل المرونة في الاتفاق السياحي
- كفاءة عمليات التحصيل في مؤسسة الائتمان
- سويسرا كمركز مالي دولي
- المراجعة الاجتماعية لبيانات التكاليف
- النول المتخلفة ومشكلة التضخم المستورد
- الوعي الضريبي في الدانيمرك

السنة الثامنة

العدد ٨٢

٥ فبراير ١٩٧٦

الشنن ٢٠ قرشا



الشركة الشرقية

تقدم أحدث أنواع التأمين على الحياة وأمناء .. في مدينتنا

شركة الشرق للتأمين

المركز الرئيسي : ١٥ شارع قصر النيل - القاهرة

على أساس مبلغ تأمين ١٠٠٠ جنيه لمدة ٢٥ أو ٣٥ سنة

- في حالة بقاء المؤمن عليه حتى نهاية حياة حتى نهاية حياة المؤمن تدفع الشركة ضعف مبلغ التأمين الأصلي (٢٠٠٠ جنيه)
- في حالة الوفاة العادية تدفع الشركة فورا مبلغ التأمين الأصلي ١٠٠٠ جنيه مضافا اليه زيادة سنوية قدرها ٥٠٪ (٥٠٠ جنيه)
- عند كل سنة تأمينية من بدء التأمين حتى تاريخ الوفاة بمقدار ضعف مبلغ التأمين الأصلي
- في حالة الوفاة بمحادث تدفع الشركة مبلغ التأمين الأصلي ١٠٠٠ جنيه بالإضافة الى مبلغ التأمين المستحق في حالة الوفاة العادية
- في حالة الإصابة بمحادث تدفع الشركة ضعف مبلغ التأمين الأصلي ٢٠٠٠ جنيه
- في حالة وفاة المؤمن (بعد وفاة المؤمن عليه وقبل نهاية مدة التأمين) تدفع الشركة مبلغ التأمين الأصلي (١٠٠٠ جنيه) مؤخرى وهو بلا أقساط
- لا يتم على المؤمن في الميعاد على فرض بعد سداد أقساط سنويين فقط ويعفى بعد الفرض من المزايا في حالة الرجوع والتأمينات المالية
- ينطبق المخطط الحريبي للتأمينات بدونه من تسقط إضاقت



أهداف الشركة ونشاطها:

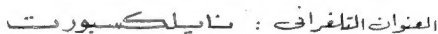
تصدير الحاصلات الزراعية إلى أسواق دول أوروبا الغربية والشرقية والدول
الغربية ودول آسيا وأفريقيا.

أهم المحاصيل التي تصدر:

الأرز - البطاطس - البصل - الفول السوداني - الكوسة - الطماطم - الفاصوليا والفلفل
الأفخضر - الخرشوف - البطيخ - الزucchini - المانجو - النعناع الطبية.

أهم منشآت الشركة :

الشركة أكبر المخططة لغرض وتعبئة الحفريات والمحاصيل الزراعية للتصدير ومن أهمها
مطاطات الملاحة والبقايا بالإسكندرية .. ومطاطة تجميع وتعبئة القوار
السوداني بالإسكندرية .. ومطاطة كشيش بالمنوفية ..



تلفون : ۹۱۹۵۲۲ / ۴۶ / ۵۳۷ / ۷۹۸ ..

٢٢٤١ القاهرة و ٤٠٣٠ الإسكندرية.

اهداءات ۲۰۰۹

المرحوم / محمد والحبيب عباس

وكيل وزارة الثقافة سابقا

في هذا العدد

● كلمة التحرير

- أمود وشكالي لا بد لها من حل ٢
— أحمد عاطف عبد الرحمن

● تحقیقات

- بدلات التفرغ .. هل تفضع لمبررات أم لا ٣
— المال والتجارة في الأونز الفرسى الثالث ٨

● اقتصاد وتنمية

- الأجور النقدية والمستوى العام للأسعار في مصر ٢٦
— صلاح الدين مندور
— الحركة التعاونية في المملكة العربية السعودية ١٤
— دكتورة حديدة زهران
— معامل المرونة في الاتقال السياحي ٢٧
— مصطفى زيتون
— التنمية الاقتصادية والنمو السكاني في مصر (بالانجليزية) (١) ٨٨
— محمد شريف نوبل
● الألائحة الداخلية الكاملة لنقابة التجارين وفقا لآخر التعديلات ٦٢

● إدارة الأعمال

- العوامل المؤثرة في كفاءة عمليات التحصيل في المؤسسة المصرية العامة للتأمين الزراعي والتعاوني (١) ١٨
— دكتور أحمد عبد الوهاب برالية
— مفهوم التنمية الاقتصادية وعلاقته بالإصلاح الإداري (٢) ٢٢
— السيد العتيابي

● محاسبة وتكاليف

- الطاقة الإنتاجية - تعاريف ومفاهيم ٤٨
— سامي عبد الرحمن قابل
— المراجعة الاجتماعية لبيانات التكاليف ٣٣
— سمير أبو الفتوح صالح

● دراسات جامعية

- الدول المتخلفة ومشكلة التفسخ المستورد ٢٠
— محمد نور الدين

● دراسات مصرفية

- البنوك الأجنبية في مصر ٢٤
— سويسرا كفرنز مالي دولي ٢٥
— استخدام الحاسبات الالكترونية في البنوك المتوسطة والصغيرة ٢٧
— إبراهيم عبد الرحمن رافى
— السيد محمد السيد

● شرائب

- ضريبة كسب العمل والوعى الفريسي في الدالغول ١٢
— غلام القريب كشك

● عمل وعمال

- استمرار أمية العاملين يحدد الاقتصاد القوي ٥٤
— ودع يعقوب

● الأبواب النائية

- مجلة البنوك ص (٢٤)
— كتب ومكتبات ص (٥٥)
— مصطلحات اقتصادية ص (٥٢)
— جيات الفرق ص (٥٧)
— ج في شادن العاملين ص (٦٠)
— أنت تسال ونحن نجيب ص (٥٦)
— قسايا واحكام ص (٥٣)
— مع الاحداث الاقتصادية ص (٢٢)
— رسال جامعية ص (٢٠)

المسال والتجارة

مجلة شهرية علمية
تجارية اقتصادية

يصدرها

نادى التجارة

بالاشتراك مع الفدرالية التجارية بالمصرية

رئيس مجلس الإدارة

دكتور أحمد الشوبلي

رئيس التحرير

أحمد محمد شحات

مدير التحرير

أحمد عاطف عبد الرحمن

مجلس الإدارة

محمد شحات دياب

يوسف يوسف الرباطي

عبد الحكيم صليح

عادل ليس

الإدارة والتحرير والإعلان:

القاهرة: ١١ شارع مرتضى

مباني التحرير: ٩٧١٩٠

بشيرة الكوم: ٢٥٢١

ص. ب. ١١

المسال والتجارة

كبرى المجلات

التجارية

والاقتصادية

أمور ومشاكل .. لابد لها من حل ..

ذاتها في مرحلة الانفتاح التي تطالب بها لانتفاذ اقتصادنا الذي خربته الحروب المتتالية ، أن السبب في تردد المستثمرين العرب وبطء خطواتهم حتى الآن مصدره مثل هذه الكلمات والتعهديات فكان يجب على السيد الأمين الأول أن يراعى أولا وأخيرا تلك الظروف وإذا كان بيننا نحن المصريين اغراض أو اعوجاج فاعلينا أن نضع له من الطول والأساليب لمعالجتها بدون اثاره السلك في النواب وخلق نوع من البلبلة وعدم الثقة .

● **لبنان الديبحة** الى متى سيظل الاخ يقتل اخيه بمثل هذه البشاعة التي نسيم ونقرأ عنها ونسأل هل لو كانت حربا بين لبنان واسرائيل ستكون بمثل هذه الضراوة والاقتتال .. لقد فقدت لبنان خيرة شبابها واطفالها ولكن الرؤوس المجنونة والمذبذبة تكمل هذه الاحداث سارالت تميش في قصورها تزيد النار اشتعالا وحقدات الله معك يا لبنان وقلوبنا ايضا في محتكك .

تلك أمور ومشاكل للأسف عشناها ونعيشها ولا بد لها من حل وليس معنى ذلك أننا حصرنا كل المشاكل ولكن ذكرنا البعض منها لأننا قرضت نفسها على واقعنا في تلك الأيام وسببت لنا الآلام والحرة وأملنا في حل قريب لها بمسونة الله وقدرته على نصره الحق مهما طال الظلام .

أحمد عاطف عبد الرحمن

● **بالنسبة للتجارين** فقد تجمد موقف بلد التفرغ بالنسبة لهم واصاب اليأس مجموع التجارين ومن العجيب أن جميع التكتلات بالجامعة لها الحق في التمتع بهذا البديل باستثناء كليات التجارة ماذا نحن لا نعرف السبب ! وهل هناك شخص معين مقصود بهذا التحدي؟ كلية الحقوق وكلية الزراعة والعلوم والطب البيطري والهندسة والطب كلها تقرر لها البديل وكلية الاداب عن طريق أن جميع خريجها يجندون للتدريس فسيستحقون بذلك بدل المعلمين بقيت كلية التجارة التي يسميها البعض بحق كلية الحياة فما من نشاط يدور فيها الا واصابع التجارين تترك اثارها واضحة جليلة سواء اكان على مستوى الفرد أو مستوى الدولة، ولكن تفرقة وضمها البعض بدون دراسة وحياد عنيد اتخاذ القرار .

وكل الاسف والحسرة التي يشعر بها التجار يرون نصبها على رأس قياداتهم المستكنة والسلبية امام ضغوط المراكز والسلطة والله والسادات ممنا الى أن ينتصر الحق .

● **قطط سمنا** لا بد من ذبحها اصطلاح جديد اضافته الاتحاد الاشتراكي الى قاموس المصطلحات التي افقه في الماضي كلمات تقال في وسط حماس مؤقت ولكن تأثيرها الخطير على السياسة العامة للدولة في هذا الوقت قيلت في لحظة ولكن تأثيرها اكبر واكبر من حجم الكلمة

السادة مستشاري العرب

- د. عبد العزيز هادي
- د. محمد عبد الفتاح
- د. طاهر أمين
- د. توفيق ابو عامر
- د. ابراهيم مصطفى
- د. ابراهيم عثمان
- د. حسين كمال
- د. محمد علي حلاوة
- د. منير سالم

الاشترك لمدة سنة

دولة عربية ١٨٠ قرنا
مصر العربية

دولة اتحاد ٣٦٠ قرنا
البحر العربي

الاعلامية تيمم عليها في الإذاعة
الاشارة من مملكة مصر ٩١٨٩

ثمان العدد

١٥٠	٤٠٠	٥٠
سوريا	١٧٠	٥٠
لبنان	٢٢٠	٥٠
العراق	٢٢٠	٥٠
الأردن	٢١٠	٥٠
الكويت	٢١٠	٥٠
السعودية	١٠٠	٥٠
ليبيا	٢٠٠	٥٠
السودان	٢٠٠	٥٠
الجزائر	٢٠٠	٥٠
دولة الخليج	٢٢٠	٥٠
المغرب		

◻◻ بدلات التفريغ ◻◻

هل تخصص لمبررات أم لمعايير ؟

✽ القصة الكاملة لمنح الفئات الأخرى بدل التفريغ من واقع مضبطة مجلس الشعب
✽ برغم عدم استكمال الدراسة .. لماذا منح البدل لفئات دون أخرى ؟ ..
✽ وإذا كان كذلك .. فإين الدراسة من مارس ١٩٧٥ ؟



الرئيس محمد أنور السادات
أهل مصر وأهل التجار
في الحصول على حقوقهم المشروعة

الدكتور وزير المالية ، موافقة لجنة
الخط والموازنة بالبيانات المتعلقة
بهذا الموضوع وذلك من حيث :

(أ) نوعيات البدلات المقررة حالياً ،
وفئات كل منها ، والتكاليف الكلية
ككل مع توضيح المعايير والشروط التي
تحكم منحها وصرفها .

(ب) البيانات ذاتها بالنسبة
للبدلات المقررة للعاملين بالجهات
الإدارية للدولة والهيئات المسماة
والقطاع العام ، من ذوي المهام الموضحة
بعد ، البيروقراطيين ، الزراعيين ، العلميين
محامي القطاع العام .

(ج) كما طلبت نفس البيانات عن
العاملين الأعضاء في النقابات المهنية
المختلفة وسواهم من العاملين .
الأنه لم يتسن للحكومة موافقة

المجلس من حيث المبدأ بجلسته المنعقدة
في ٣ مارس سنة ١٩٧٥ وعن البدلات
التي يصح أن تنقرر للطوائف الأخرى
أشير إلى الكتاب الآتي :

السيد المهندس رئيس مجلس
الشعب
تحية طيبة وبعد ، فاتشرف بأن
أقدم لسيادتك مع هذا تقرير لجنة
الخط والموازنة بشأن الدراسة الميدانية
عن الاعباء المالية اللازمة للبدلات التي
وافق عليها المجلس من حيث المبدأ ،
بجلسته المنعقدة في ٣ من مارس سنة
١٩٧٥ ، والخاصة بطوائف البيروقراطيين
والزراعيين والعلميين ومحامي القطاع
العام وكذلك البدلات التي يصح أن
تنقرر للطوائف الأخرى .

وقد اختارتني اللجنة مقررًا لها فيه
أمام المجلس .

وتفضلوا سديادتك بقبول فائق
الاحترام .

تحريراً في ١٣/٣/١٩٧٥

رئيس اللجنة
د . أحمد أبو اسماعيل

رئيس المجلس :

ليتفضل السيد المقرر بتلاوة التقرير
المقرر :

أحال المجلس بجلسته المنعقدة
بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٧٥ تقرير
اللجنة المشتركة من لجنة القوى
العامة ومكتب اللجنة التشريعية ولجنة
التعليم والبحث العلمي عن الاقتراح
بمشروع قانون بتقرير بعض البدلات
المهنية ، إلى لجنة الخط والموازنة
لدراسة الاعباء المالية اللازمة لتفنيده

وقد طلب السيد المهندس رئيس
المجلس من كل من السيدين الدكتور
وزير الدولة للتنمية الإدارية والسيد

• بداية القصة

من مضبطة مجلس الشعب -
الجلسة ٣٤ - بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٥

١ - اقتراحات ومشروعات قوانين :
١ - اقتراحان بمشروع قانونين
مقدمين من السيدين العضوين نصر
عبد الغفور جمعه ومختار هاني *
الاول - بشأن منح بدل طبيعة عمل
للأطباء البيروقراطيين .

الثاني - بشأن منح بدل طبيعة
عمل للزراعيين والعلميين .

رئيس الجلسة :

تقدم عدد من السادة الاعضاء يزيد على
٢٠ عضواً يطلبون نظر هذين الاقتراحين
بمشروع قانونين بطريق الاستجواب ،
وأحالتهم إلى لجنة القوى العاملة
ومكتب كل من اللجنة التشريعية
ولجنة التعليم والبحث العلمي ولجنة
الخط والموازنة ، فهل توافقون
حضرانكم على ذلك ؟
(موافقة)

ولكن لماذا هذه الفئات دون غيرها ؟
• وعلى وجه الاستجواب تقدم
السيد الدكتور أحمد اسماعيل وزير
المالية الحسني ورئيس لجنة الخط
والموازنة بمجلس الشعب بتقريره
الذي ورد في مضبطة مجلس الشعب
في الجلسة ٤١ بتاريخ ١٨ مارس
١٩٧٥ والذي وافق فيه المجلس على
هذا التقرير والذي تؤود نص ماجه
به فيما يلي :-

(د) تقرير لجنة الخط والموازنة
بشأن الدراسة الأولية عن الاعباء
المالية اللازمة للبدلات الخاصة بطوائف
البيروقراطيين والزراعيين والعلميين
ومحامي القطاع العام التي وافق عليها

اللجنة بالبيانات التي طلبتها في حدود المهنة القصيرة المتاحة أمامها .

وقد عقدت اللجنة اجتماعين في يومي ١٢ و ١٣ من مارس سنة ١٩٧٥ ، لدراسة الاعياء التي تستترب على تقرير البديل للبيطريين والزراعيين والعلميين ومحاوى القطاع العام وكذلك غيرهم من طوائف العاملين :

وقد حضر هذين الاجتماعين عن الحكومة :

السيد قطب إبراهيم - وكيل أول وزارة المالية .

والسيد على زين الدين البيلاوي - رئيس قطاع العاملين بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

كما حضرهما عن النقابات النقابة والمحتلون الآخرون لتلك الطوائف ، وقد أوردنا في آخر هذا التقرير بياناً بتلك النقابات والهيئات والطوائف التي تقدمت واشتركت في الاجتماعين .

وقد ركزت اللجنة دراستها على :
١ - الشروط والأوضاع والضوابط التي يمتنع على أساسها البديل .

٢ - التكاليف المالية المترتبة على ذلك والتدابير المالية التي يصح أن تتخذ في هذا الشأن .

فيما يتعلق بالضوابط الخاصة بالنجح ، فقد تبين من استعراض المناقشات التي داوت في جلستى الاستماع بعض المعايير التي نوردتها فيما يلي :

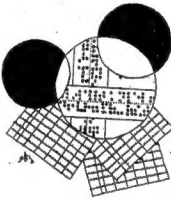
(١) التنازل في العمل كمعيار لنجح البديل :

يتم العمل في الحكومة أو القطاع العام في صورة فريق متخصص متكامل ، وباشتراك أصعاب مؤهلات مختلفة ، ومع هذا تختلف الاثابة النقدية لكل مشترك . ففي مجال البحوث العلمية التطبيقية مثلاً يشترك مهندس الكيمياء الصناعية مع العلمي تخصص كيميائي في نفس البحث بنفس التخصص ، ومع هذا يحصل الأول على بدل تخصص بينما يحرم منه الآخر كذلك الحال في مجال الخبرة أمام القضاة ، حيث يشترك الخبراء المحاسبون مع الخبراء الزراعيين

وأخيراً المهندسين في هذا العمل ، ومع ذلك ينفرد المهندسون وحدهم ببذل تخصص .

ومن جهة أخرى يحصل المهندس « الصناعي » بصفته المجردة على بدل تخصص إذا قام بالتدريس في مدرسة صناعية بينما لا يحصل العلمي على بدل تخصص إذا عمل في تدريس العلوم . فمثل هذه الأمور تجعل البديل لصيغة بتسعين الشهادات وليس بطبيعة الوظيفية .

وترى اللجنة أن هذا وضع غير عادل وإذا كان هناك فريق متكامل يقوم بعمل ما ، فلا يصح أن يعطى نفر منهم بدلاً ويترك الآخرون ، وقد طلبت اللجنة إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة حصر مثل هذه الاعمال وحساب التكلفة المالية للبدلات لجميع المشتغلين في مثل هذه الاعمال



(٢) معيار التفريغ للعمل :

أن بعض المهن كانهن الطبية تحدد الوظائف التي تتطلب تفرغاً كاملاً كل الوقت وتعطى شاغليها ميزتين :

- الترقية في حدود درجتين .
- بدل تفرغ قدره ١٥ جنيهاً شهرياً أما أطباء نصف الوقت فلا يمنحون بدل تفرغ إلا إذا طلب منهم غلق عياداتهم ، ويعوضون ببذل يتراوح بين ١٥ جنيهاً إلى ٤٠ جنيهاً شهرياً وهم بذلك لا يزالون عمالاً في غير أوقات العمل الرسمية بأجر ما ، على خلاف المهندس الذي يحصل في بدل تخصص وليس على بدل تفرغ أو حرمان من مزاوله المهنة ولهذا يمكنه الجسع بين بدل التخصص ومكافأة العمل الإضافي أن وجد .

ومن ثم فإن معيار التفريغ يتطلب أن يكون التنظيم الوظيفي يسمح بهذا ، وعلى الاخص بالنسبة للأطباء البيطريين الذين يطالبون بالمعاملة بالمثل مع الأطباء البشريين . ومن ثم فقد طلبت اللجنة إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أن يحدد هذين النوعين من الاعمال بالنسبة للمشتغلين في البطرية أعمال كل الوقت وأعمال نصف الوقت ، وأعداد كل منها لا يمكن أن يخصص التكليف .

(٣) معيار الانتساب للنقابة :

ان مجرد الانتساب إلى نقابة مهنية لا يعطى الحق في البديل المهني ، وإنما لابد من ممارسة المهنة عملاً . فإذا عين مهني نقابي في وظيفة يصلح لها صاحب مهنة أخرى ، فإلّا لا يحصل على بدل مهنته إن كان مقرراً لها بدل ، كان يكون مهندساً وعين رئيساً لمجلس مدينة أو بيطرياً وعين رئيساً لحي . وقد أثر في هذا المجال « هل طبيعة عمل الوظيفة تقتضى منع البديل أم أن إمكانية الموظف على العمل بمهنته في غير وقوات العدل الرسمية لغير الحكومة أو القطاع العام هي التي تكسبه استمرار الحصول على البديل » . وهل يجوز أن يجسع الفرد بين بدل مهنة وبدل طبيعة عمل مما ؟ أم أن النوعين من البدلات هما مترادفان محتوي وظيفي واحد وفقاً للمعايير التي تتخذ لتوصيف الوظائف ؟ كان يحصل مهندس « صناعي » على بدل التخصص علاوة على بدل تدريس إذا قرر أن يعطى هذا البديل للمعلمين .

هذا وقد وافق ممثلو النقابات المهنية على ربط البديل بالوظيفية لا لجرد الانتساب لنقابة مهنية بدون ممارسة للمهنة ، وأن الجسع غير جائز في هذه الحال لأن البديل في الواقع خاص بالوظيفية كما وأن تعدد السميات فيه أثباتك لتوصيف طبيعة البديل .

(٤) معيار البديل والانتاجية :

أثر ارتباط البديل المهني بالانتاجية العمل ، وأخذ مثلاً لهذا . البديل المطلوب للمعلمين وأثره على تفقي الدروس الخصوصية وتدهور مستوى التعليم . وقد تبين أن الحافز على هذا التفقي والتدهور جاء نتيجة عكسية للمهني من اشتراكية التعليم حين يرتب

و أن في استقرار ظروف العاملين
اللازمة ما يحفز ويشجع على زيادة
الانتاج ، وبغير من طبيعة الموظف ،
اد تجعله يسعى دائما الى أن يقوم
بعمل إيجابي من وظيفته مادام لها
بدل يرضيه .

**و انتهت اللجنة الى الموافقة على
تمويل البدلات المالية المهنية من
المجلس الخاصه بالبيطريين
والزراعيين والعلميين ومعاين القطاع
العام والتي وافق عليها المجلس من
حيث المبدأ .**

وكذلك البدلات الأخرى للطوائف
المختلفة التي تقتضي طبيعة عملها ذلك
البذل وفقا لما يستحدث من خلال
مناقشات اللجنة من هذه الطوائف .

ونظرا لأن الموزنة العامة للدولة
عن عام ١٩٧٥ والتي تم إقرارها
والعمل بها منذ أول هذا العام لم
تدرج بها اعتمادات لمواجبة تكاليف
هذه البدلات بالإضافة إلى ما يتكلفه
تنفيذ مشروع قانوني الرسوب
الوطني وتصحيح أوضاع العاملين
فقد اتت اللجنة أن يبدأ استحقاق
هذه البدلات ابتداء من أول يناير سنة
١٩٧٦ . وبعد إقرار الموازنة الخاصة
بالمجلس القادم واللجنة في ذلك تأمل
أن يكون في هذا التاريخ قد انتهى
العمل بموازنة الحركة وأن تكون مصر
قد استكملت تحرير أرضها والا فإن
هذا المجلس على نفسه من أن جميع
العاملين في القطاعات المختلفة على
إخلاف مستوباتهم مسكونون على
استعداد دائما لتحمل أية تضحيات
أخرى قد تفرضها أعباء الحركة التحرير
و ستولى اللجنة دراساتها بمسند
الحصول على البيانات اللازمة من الجهاز
المركزي للتنظيم والإدارة في أسلوب
البذل وجعله مسترفق تفسيريها
النهائي الى المجلس المؤقر بعد إتمام
هذه الدراسة .

**بيان بالوظائف التي قد سلمت
بطلات بشخصها البدلات المهنية والتي
حضر ممثلوها اجتماعي لبلته الخاصة
والموازنة .**

- ١ - أعضاء نقابة المهن العلمية .
- ٢ - أعضاء نقابة المعلمين .
- ٣ - الأطباء البيطريون .
- ٤ - أعضاء نقابة المهن الزراعية .
- ٥ - أعضاء نقابة التجاريين .

**أساسا صالحا للاستثمار القوة البشرية
في كل الحالات . وإنما هناك وسائل
تخطيطية تستغنى في هذا المجال
وبضرورة اكتمل لوقوف باحتياجات
الاقتصاد القومي وأن التدرج وحدها
ليست معيار المتح .**

**٣ - ليس البديل تعبيرا عن
تعويض لثوابت تنمية بين الطوائف
بل هو مرتبط بأعباء ومسؤوليات
الوظيفة .**

**٤ - البديل هو الأسلوب السليم
لامكانية تحريك القوى العاملة من
موقع الى آخر ، في عمالة يسر .**

**٥ - أن البديل ليس تعويضا عن
ارتفاع الاسعار .**

**هذا فيما يتعلق بالمعايير التي تمنح
على أساسها البدلات المهنية للقطاعات
التي وافق المجلس عليها من حيث
المبدأ ، وهي نفس المعايير التي يمكن
أن تطبق على غيرهم ممن استهمت
الهيئة للجنة .**

**وستتولى اللجنة الاتصال بالجهاز
المركزي للتنظيم والإدارة للحصول
على البيانات التي طلبتها ، وقد يكون
في تحليلها ما يؤكد الحقائق السابقة
وعلى العموم فإن هذا التحليل ضروري
لتقييم الضوابط السالفة .**

وإن اللجنة إذ تنتظر من الحكومة
- وقد أشرفت على الانتهاء من عملية
تحليل وتوصيف وتقييم لوظائف -
أن توافيها بحصر كامل للنوعيات
والوظائف المقررة والمقترحة والمنظورة
والفئات المالية التي تمنح لها تم
تفصيلها الإجمالية ، والمعايير التي
أخذتها في ذلك على ضوء ما أوردته
لجنة المظلة والموازنة .

كما ترى اللجنة معالجة الزيادة في
اعتمادات العاملين عن أحد المطلوب
لاخصصاص كل جهاز حكومي على
أساس عدم تمويل بدل طبيعة عمل
لعمالة الزائلة ، وهذا يفصل الى حد
ما بين الاعباء الاجتماعية والتكاليف
الاقتصادية في أي جهاز حكومي . وإن
الإدارة الحكومية هي وحدها الاقدر
على ترتيب العاملين بها ترتيبا خاصا
بالمعاملين الذين يشغلون وظائف
مولود بدلا ، وفقا لمعايير تحددها
وبذلك تزداد نقابة العاملين
وانتاجيتهم .

التلاميذ والطلاب حسب مجاميعهم في
المراحل التعليمية المختلفة وأن صاحب
الدخل الاعلى أو الاثري تضحية هو
الذي يستطيع تحصيل الدروس
المحسوبة وبذلك يحرم من العناية
التعليمية أصحاب الدخل المنخفض
بصفة أساسية . وترى اللجنة في
إقرار بدل للمعلمين ما يفتقر عن
الدروس المحسوبة . ولذلك فإن
اللجنة ترى ربط منح بدل للمعلمين
بالقصة على طائفة الدروس المحسوبة
وأن على نقابة المعلمين التقدم بالمعالج
الكافي في هذا المجال ويتطلب الحال
أيضا أن يحدد الجهاز المركزي للتنظيم
والإدارة وظائف التحليل التي يحصل
شاغلوها على بدل لتحديد التكلفة .

٥) معيار حساسية الوظيفة :

ويدخل هذا المعيار كعامل رئيسي
بالنسبة لطوائف مستجدة تطالب
بالبذل كما هو الضرائب والعاملين
بالشهر العائلي فهذه الطوائف لها
حساسيتها عند التعامل مع الجمهور
ومن شأن اتاحة الفرصة لشاغليها
بالمعمل في غير أوقات العمل الرسمي
خارج الوظيفة ، إسهال بالامن
الوظيفي ذاته ، وإن هذه الحساسية
تتطلب التحصين من الزلزل واتاحة
الفرصة للتعامل المريح مع الجمهور ،
ولم منح البذل عامل استقرار نفسي
لشاغلي هذه الوظائف ، وبذلك تحتفظ
بهم في مواقع عملهم بحكم النظام
أجري لا بسطلة الجبر التي تفرضها
القوانين واللوائح .

وقد طلبت اللجنة من الجهاز المركزي
للتنظيم والإدارة الصورة الشاملة لكل
هذه الطوائف حيث أنه قام بعملية
تحليل وتوصيف ، وتقييم الوظائف
على مستوى الدولة ، وأنه هو وحده
الذي يستطيع حصر مثل هذه الوظائف
لمرضها على اللجنة .

من كل ما تقدم يمكن أن نستخلص
معايير منح البذل ، على النحو التالي :

**١ - أن البذل المهني يحتاج الى
توحيد في المسمى وتصحيح أوضاع العاملين .
استكمالاً لتصحيح أوضاع العاملين .
أو تسمية « بدل طبيعة عمل » هي
التسمية التي تفضلها اللجنة .**

**٢ - أن استخدام البذل لتوجيه
الأفراد لأوجه تخصص معينة ليس**

- ٦ - أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها .
- ٧ - آعوان القضاء بالنسبة العامة والمحاكم والمحاوالت الملحقات ببنسابة الأحوال الشخصية .
- ٨ - القانونيون بالقطاع الحكومي سواء القضاة أو بأمعال قانونية أو إدارية .
- ٩ - العاملون في مجال الحاسبات الالكترونية .
- ١٠ - العاملون بالصرائف العقارية .
- ١١ - الخ

رئيس الجلسة :

هل لآخذ من حضراتكم ملاحظات على تقرير اللجنة ؟

السيد العضو محمود أبو وافية :

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس الجلسة ، السادة الزملاء :

إذا كانت المساواة في الظلم عدل ، فإن المساواة في العدل عدل ، وإذا كان شعبنا بأكمله قد تساوى في تحمل الأعباء التي فرضتها هزيمة ١٩٦٧ ، وكذا الأعباء لمركة التحرير الظائرة في السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ، فإنه بذلك يكون قد حقق المساواة في تحمل هذه الأعباء ، وما أعظمها ، من أجل مصر الحرة المنتصرة ومن أجل مستقبل الرفاهية لابنائها ولأجيالها القادمة .

وإذا كان المواطنون وعلى وجه الخصوص اصحاب الدخول المحدودة قد تحملوا الأعباء أكثر من غيرهم ، فإن من مهمهم اليوم أن يتعلموا إلى اللطف الذي تخفف فيها الأعباء عليهم ، وعلى ذلك فإن رفع هذه الأعباء عن كواهلهم هو العدل ، ومن ثم فإن المساواة في العدل عدل ، ولكل هذا فأنتى أوافق على هذا التقرير بشرطين :

أولهما - بالنسبة للفتات الأربع التي تمت دراسة أوضاعهم وتضمنهم التقرير وهم :

البيطريون الزراعيون ، المعلميون محامو القطاع العام .

فأنتى أطالب الحكومة - وكذلك الأمر بالنسبة للمعلمين إذا كانت دراسة أوضاعهم قد انتهت - بأن يضمن مشروع موازنة عام ١٩٧٦ المورد المالي اللازم للقانون الذى يطبق

في أول يناير ١٩٧٦ بالنسبة لهذه الفتات الأربع التي تمت دراستها .
ثانيهما - بالنسبة لبناي الفتات الواردة في التقرير ، والتي يبلغ عددها ٤٣ فئة خلال الفتات الأربع المذكورة سلفا - ، فأنتى أروجاو الحكومية أن تنتهى من دراسة أوضاعهم دراسة كاملة خلال هذا العام ، وأن تقدم هذه الدراسات للمجلس في بداية الدورة العادية في نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، وذلك حتى يتمكن المجلس خلال الدورة القادمة من إصدار القوانين اللازمة لتصحيح أوضاع باقى هذه الفتات ، ولكن ذلك ممحلا على الموازنة التالية ، وشكرا .

٥٥٥

عزيزى القارىء

وإذا ترك لك هذا النص بحذافيره لتستغف وتستنقح من حيثياته ماتشاه .. فقد لك امتحان صغيرا للإجابة عليه باستخدام اللوغاريتمات أولا : لماذا اقتضت مطالب السيدين المعصوين نصر عبد الغفور جمسة ومخالد هانى على المطالبة بمنح بدل طبيعى عمل للأطباء البيطريين والزراعيين والمعلمين دون سائر الفتات الأخرى ؟

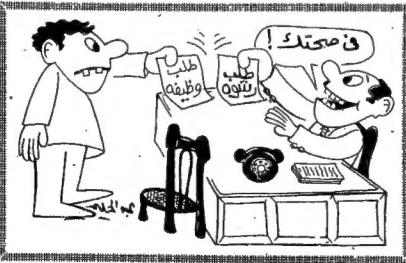
ثانيا : برغم أن الهيئات المتاحة لدى اللجنة لم تستكمل بعد ، وأنها فى سبيل استكمالها فقد أوصت (دون أية مبررات) بقبول منح البدل للزراعيين والبيطريين والمعلمين ومحامى القطاع العام .. فلماذا تركت الموافقة على باقى الطوائف معلقة رهن الدراسة ؟

ثالثا - رغم أن كافة المبررات التي ساقتها اللجنة لاتخص الفتات التي تمت الموافقة عليها فحسب .. فلماذا كانت الموافقة على فتات دون أخرى ؟

رابعا - أبدت اللجنة الموقرة فى تقريرها قيامها بدراسة لبناي الفتات تمهيدا لمبرضاها على مجلس الشعب .. كما أكد على ذلك الأستاذ محمود أبو وافية فى كلمته .. فأنتى أوافق اللجنة من مارس ١٩٧٥ ؟ أيعنى ذلك حرمان مقصود للتجارين من بدل يستحقونه أسوة بباقى منج للفتات الأخرى ؟

خامسا - رغم أن التقرير قد أكد أن مجرد الانتساب إلى نقابة مهنية لا يعطى الحق فى البدل المهني .. فإن اللجنة الموقرة قد وافقت على منحه البدل للطوائف المنتسبة إلى من يعينها بغض النظر عن الوظائف التي يشغلونها .

وأخيرا وبعد أن حصل كافة خرجي الجامعات على بدلات سواء أكادسوا خرجي الطب أو الصيدلة أو الحقوق أو العلوم .. وكذلك الآداب (الذين يعملون معظمهم بالتدريس) لم يسهل هناك الأئمة التجاريين والذين لايفل عملهم أهمية عن آنتى الأخرى فى المجتمع .. لذا نهيى بالرئيس المؤمن السيد أنور السادات ، وأالسيد المهندس سعيد مرقى رئيس مجلس الشعب والسيد/ممدوح سالم رئيس الوزراء لانصاف التجار فى كل مكان .. بالوافقة على منحهم بدل التفرغ أسوة بالفتات الأخرى ..





الشركة العامة للأعمال الهندسية

إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية

وستيجرادس - سيمبلس - أليس تشارلز - فيرير
يونانوسيون - ليسر - برلييه - كلارك - سيدراكسورث - الخ

وكلاء

استيراد - بيع وتوزيع - تصدير
وكلاء تجاريون

النشاط التجاري

النشاط
الهندسي

- * تنفيذ مشروعات تركيبات المصانع والكهربائية
- * لمطبات توليد الكهرباء والمصانع ومحطات الطاقة
- * تنفيذ عمليات الإزالة والشبكات الكهربائية للفنادق
- * والمستشفيات ومحطات الإرسال
- * تركيبات عمليات تكيف الهواء والتبريد ومضخاتها
- * تركيبات ومضخات المياه السطحية وأجهزة الإنارة
- * والساعات الكهربائية
- * تركيبات ومضخات أجهزة التبريد والأجهزة الكهربائية



المركز الرئيسي والإدارة العامة للشئون التجارية :

١١/٩ شارع عربي - القاهرة ١١٤٩٩٤ / ١١٤٩٩٤

كين برين - سيمبلس - تلفرافيا : إيجيبيس

الإدارة العامة للشئون الهندسية :

٩ شارع الشريعة ١١٤٩٩٤ / ١١٤٩٩٤

فرع الإسكندرية : ٢٥ شارع طلعت حرب - الإسكندرية ١١٤٩٩٤ / ١١٤٩٩٤

المؤتمر الضريبي الثالث

تحقيق : محمد مواف *****

- * رفع حد الإعفاء للضريبة العامة على الأيراد من ١٠٠٠ ج الى ١٢٠٠ جنيها
- * خفض أعلى سعر في الضريبة العامة على الأيراد إلى ٧٠ ٪ عما زاد على ٥٠ ألف ألف جنيه بدلا من ٩٥ ٪ عما زاد على ١٠ آلاف جنيه
- * رفع النسب المئوية الخاصة باقساط التأمين من ٥ ٪ بحد أقصى ٢٠٠ ج الى ١٠ ٪ بحد أقصى ٤٠٠ ج
- * إلغاء نظام الربط الحكمي وربط الضريبة وفقا للأرباح الفعلية اعتبارا من أرباح عام ١٩٧٥
- * الأخذ بنظام الضريبة الموحدة ونظام الضرائب النوعية

- * تطبيق المساواة في الضرائب وعدم التمييز بين الفئات أو الأنشطة الاقتصادية التي تقتضيها مصلحة البلاد
- * تبسيط معاملة المراتب والأجور بجعل الضريبة عليها شهريا على أن يكون سعر الضريبة على المكافأة العارضة بعد ذلك سعرا نسبيا موحدا .

لا يخشعون للضرائب وإلى واثق من أن رجال الضرائب سيتولون الكثير من الجهد لتحقيق الضرائب .. وقال سيادته في هذه الجلسة : سوف نستعرض توصيات اللجنة الخاصة بالإدارة الضريبية .

● كلمة الأستاذ / يوسف الدموي رئيس رابطة مصلحة القرائب :

لقد أكد في كلمته للسيد وزير المالية العمل على تنفيذ الخطة وزيادة الحصيلة حتى يتحقق النصر ثم قام بعرض الجهود التي يبذلها العاملون بمصلحة الضرائب وبين أن متوسط ما يقوم به مأمور الضرائب من عمل مالا يقل على ألف ملف سنويا مما لا يجعل مجالا للشك في ضخامة كمية العمل المقام على عاتق مأمور الضرائب وبين سيادته سلم الوظائف في المصلحة وتوزيعها كما بين حصيلة الضرائب كما يلي :

● اجتمع المؤتمر الضريبي الثالث يوم السبت الموافق العاشر من يناير ١٩٧٦ لإصدار التوصيات التي سيرامى الأخذ بها عند إعداد مشروعات القوانين الضريبية الجديدة التي ستقدمها الحكومة لمجلس الشعب في حضور كل من : -

السيد الدكتور أحمد أبو اسماعيل .. وزير المالية - السيد الأستاذ / توفيق أبو علم نقيب التجاريين والسيد الأستاذ / عبد عبد الخبير وكيل أول وزارة المالية ، السيد الأستاذ / سيد حبيب وكيل وزارة المالية والسيد الأستاذ / مدير عام مصلحة الضرائب والسيد الأستاذ يوسف الدموي رئيس رابطة مصلحة الضرائب والسيد الدكتور محمد حسن الجزيري مقرر المؤتمر والسيد الأستاذ / مصطفى شوقي وكيل شعبة المحاسبة والمراجعة الداعمين للمؤتمر .

● وافتتح المؤتمر بكلمة السيد الدكتور وزير المالية :

دكتور أحمد أبو اسماعيل : لقد طالب السيد رئيس الجمهورية بإصدار التشريعات الضريبية التي تخفف العبء عن أصحاب الدخل المنخفضة ومساهمة أصحاب الدخل المرتفعة في إعانة الدولة .. واستطرد سيادته أرجو أن يكون عام ١٩٧٦ هو عام الضرائب حيث في مجتمعنا عدد كبير من

السنة	الحصيلة بالليون	نفقات الجباية	المعدل
١٩٧٣	١٩١	٥ مليون	٢٠٦ ٪
١٩٧٤	٢١٢	٦ مليون	٢٠٧ ٪
١٩٧٥	٢٥٠	٦٠٥ مليون	٢٠٦ ٪

سلامة : ترحيل الخسائر المهنية التجارية وغير تجارية

يوصى المؤتمر بترحيل الخسائر لمدة خمس سنوات متتالية مع تطبيقها على محوّل ضريبة المهن غير التجارية أسوة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

سلامة : التوسع في نظام الخصم من المنبع تحت الضريبة :
وذلك بالنسبة للمشتريات والتوريدات والقطاع العام .

ثامنا : الالتزام بأحكام الضمانات :

يرى المؤتمر الزام أصحاب المهن التجارية الذين يزيد رأسمالهم عن ٢٠٠٠ جنيه أو الذين تجاوز أرباحهم وفقاً لآخر ريب ١٠٠٠ جنيه بأحكام دفعات منتظمة عن نشاطهم مع اشتراط اعتقاد الاقارب من محاسب ولا يرى المؤتمر النظر الى شرط عدد العمال في تحديد الالتزام بمسك الدفاتر .

تاسعا : حدود الاعفاء

يوصى المؤتمر بإعادة النظر في حدود الإعفاء طبقاً للسياسة المالية للدولة وبما يحقق مناسبتها على مستوى الاسعار مع اطلاق هذه الحدود تيسراً لحساب الضريبة وتمشياً مع ما هو متبع في كثير من التشريعات الأخرى .

عاشرا : الربط الإضافي

يجوز إعادة التقدير والربط الإضافي اذا ثبت ان الممول قد جهل ما للصلصة عندما جرت تقريرها بأي شكل .

احد عشر : العمليات المعارضة لفهم الحاجات الشخصية

ان بعض العمليات التي يبدو انها عارضة في حقيقتها اذا ما تجاوزت الحاجات الشخصية تعتبر دالة على وجود منشأة تجارية وبخضع صاحبها للضريبة على أساس هذا الوضع .

اثنى عشر : الضريبة العام على الإيراد

(١) رفع الشريحة الاولى المفاد من ١٠٠٠ ج الى ١٢٠٠ جنيه

(ب) تخفيض أعلى شريحة في الضريبة العامة على الدخل إلى ٧ ٪ مما زاد على الـ ٥٠٠٠ ج بدلا من ٩٥ ٪ على ما زاد على الـ ١٠٠٠٠ جنيه

(ج) رفع النسبة الثوية الخاصة بقيمة اقساط التأمين من ٥ ٪ بعد اقصى ٢٠٠ ج الى ١٠ ٪ بعد اقصى ٤٠٠ جنيه .

(د) اضافة ايرادات ما يمتلكه الاولاد القصر الى الإيراد الاصلى لمدة خمس سنوات لاحقة لتاريخ التملك مع جواز اثبات جدية التملك من الاموال الخاصة والتي آلت اليه من غير الولى الشرعى .

وهو ما يؤكد تماما انخفاض نفقات الجباية مما جعله طالب بحوافز للممول الضرائب وكذا رفع الدرجة الوظيفية للإدارة العليا - والعمل على ألا يزيد ما يتقاضيه الموظف في الفئة الواحدة أكثر من ثلاث سنوات وان يكون رئيس الجهاز الضريبي بدو جة وزين .

- منح بدل طبيعة عمل لا يقل عن عشرة جنيهات شهريا لمساعدة الممول مع تدرجه بالزيادة للوظائف الاعلى وعدم خضوعه للضريبة ومنح بدل انتقال ينق لاداء واجبات الوظيفة لا يتقبل عن عشرة جنيهات شهريا لمساعدة الممول مع تدرجه بالزيادة للوظائف الاعلى وهذا المبلغ يتضاهل عما يستلزم عمله في سبيل القيام بهما وظيفته .

● تعليق السيد وزير المالية

لا بد ان أوضح ان خسائر الحرب حوالي ١٦ ألف مليون جنيه وان حجم ميزان المدفوعات يقرب من ٢٠٠٠ مليون جنيه وأتينا وصلنا الى درجة كبيرة من المعاناة وانتم تعلمون ان الدول بعد الحرب يقابلها الكثير من المعاناة وغرب أمثلة لذلك اليابان وغيرها من الدول التي مرت بمثل ظروفنا ثم أصبحت الآن من الدول المتقدمة بفضل تكاتف إبنائها وقاد مبادرته لا بد ان نتكاتف لبناء هذه الدولة - لاننا الآن نقتضي من الدول عيشان نمشوقفسنا واستهلاكنا اكثر من انما كنا ومذخر اثنا بسيطة جدا وأتينا لو نلذنا طلبات كل الطوائف مستجد ان الاسعار سترتفع ونصل لوضع اسوأ ولكن ما أحب ان أوضح ان كل هذه الأمور مستندس بوضوحية ونعتمد في ظل الظروف الحالية

● ثم تقدم السيد الدكتور محمد حسن الجزيري بتلاوة التوصيات العامة

وتلخص فيما يلي : -

اولا : هيكل قطاع الوظائف على الدخل

يقع حجم قضية أساسية تصور له وهي قضية الضريبة الموحدة والضرائب النوعية وان استعراض هذه الأسباب يرجع ابقاء على النظام الحالي الذي تدعو اليه الملامات .

ثانيا : ربط الضريبة وفتا للأرباح الفعلية

لذلك يوصى المؤتمر بان تكون محاسبة الممولين كافة على أساس الأرباح الفعلية اعتبارا من أرباح عام ١٩٧٥

ثالثا : المساواة أمام الضريبة

يرى المؤتمر ان مبدأ المساواة أمام الضريبة يقتضى ان يتم هذا الواجب جميع المكلفين .
رابعا : تحديد أسعار الضرائب مستويا مع ربط الميزانية .

خامسا : تسهيل معاملة الوربسات والاجور والكافآت المعارضة

وذلك بجعل ضريبة الرتبات والاجور شهوية وان يكون سعر الضريبة على المكافآت المعارضة سعرا نسبيا موحدا .

ثالث عشر : أيلولة المبالغ المودعة لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية التي يلحقها التقادم
تؤول الاموال المتقادمة بالفعل الى الجهات المودعة لديها حكومية وغير حكومية .

رابع عشر : ضريبة المغة

الابتداء على اعمار الضريبة في القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ دون زيادة على قدر الامكان مع تضمين مشروع قانون الاصدار نصا يقضى بالاستمرار بالعمل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٧٣

خامس عشر : ضريبة التركات

العمل على ادماج ضريبة التركات ورسومه الاولولة في ضريبة واحدة تسرى على صافي نصيب الارث في التركة بسعر تدريجي بحيث لا يزيد عبئها على العبة المقرر حاليا .

سادس عشر : دور المحاسبين في معاونة الادارة الضريبية

وضع الضوابط والقواعد التي تكفل قيامهم بدورهم مع الممولين او بالنسبة عنهم بما يحق بالمثل جهازا معاونا للادارة المالية .

سابع عشر : جهاز الضرائب

يؤيد المؤتمر مشروع القانون الذي عرض عليه بعد تطوره وفقا لارائاته اللجنة الفرعية للادارة الضريبية في تقريرها التفصيلي واختتم المؤتمر توصياته بالااشادة بتوجهات السيد الرئيس محمد انور السادات الساهر على صالح هذا الشعب بقضائه المختلفة والمامل على حل مشاكله لتحقيق العدالة الاجتماعية ونشر الطمانينة بين طوائف الشعب وأن المؤتمر يعبر عن عظيم الثقة في القائد وفي مستقبل الوطن على يديه .
محمد مواني

***** موضوع تسجيل *****

كيف تمت صياغة نظام تمويل المؤسسات المومة في الاتحاد السوفيتي

بقلم : د* بورودين ، الرشح
في العلوم الاقتصادية ، الاستاذ في
قسم التاريخ بجامعة موسكو

الشيخصية المقرضة حيث كانت تستهدف اغراضا سياسية بعيدة المدى الا وهي اغراض الدول الخارجية بالقضايا الروسية وتعميق الوضع السي. للطبقة العاملة والفلاحين ، والآلة المصانع الاقتصادية وبالنتيجة تدبير التمرد المعادي للثورة .

وقد صدرت في روسيا قور قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية هراسيم تشريعية خاصة بتاميم البنوك الحكومية والخاصة وبما تشكيل نظام مالي من شأنه ان يستجيب لمصالح الدولة البروليتارية حيث تم تأسيس هيئات مالية جديدة والبحث في الاساليب الاشتراكية لتمويل الصناعة .

واقترن كل هذا بقرور سياسية داخلية معقدة .

بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى عام ١٩١٧ واجهت الجمهورية السوفيتية الفتية مهمة إعادة بنسبة الاقتصاد على أسس اشتراكية . والحكومة السوفيتية وهي تمارس تأميم المؤسسات : رأسمالية وتشكيل الهيئات الجديدة لادارة هذه المؤسسات اتخذت خطوات عملية لاختراع نظام الدولة المالي لاهداف ومهام بنسبة الصناعة الاشتراكية . وكان هذا اجراء هاما عمل على تنظيم الانتاج الاشتراكي .

لقد شهد التاريخ في عام ١٨٧١ مثالا تولت فيه الطبقة العاملة في باريس الحكم ولكنها فشلت في تجربتها . تجربة بناء كومونة باريس . وكان من أهم العوامل التي أدت الى الهزيمة ان قادة الكومونة لم يتغلوا في الوقت المناسب التدابير الخاصة بتأميم البنوك الفرنسي . لقد اند لينين في تعليقه لدروس كومونة باريس أن البلاشفة قد استفادوا في جوانب معينة من تجربة عام ١٨٧١ إذ أنهم لم يتروكوا البنك بفلت من ايديهم .

والبرجوازية الروسية وهي تحاول عرقلة اجراء التاميم استغضمت لهذا الهدف كل الوسائل المتوفرة مثل تحويل الرسائل الى الخارج والتظاهر بانها ذات ملكية صغيرة على أساس تسليم سندات ديون مالية مزودة . وتسليم مثل هذه السندات المالية تجاوز للقوانين السارية المفعول . وكان الاجانب ايضا بين الاشخاص الوهميين .

ومثل اعمال البرجوازية الروسية هذه كانت تغطي حدود المصالح

اقرا جريدة
اسباب الرأبى

- مما لا شك من مصادره اشهر من غيرها
- تقدم مرفها كماله طرقتك لزيده
- تصدر من مصر من كل اسبوع
- مع المصحة لفرقتك ولهم
- بورتون هسوك ابيروت قريما

الطبعة الاولى

٥٥ شارع الجمهورية - القاهرة - ٥٦٦ - ٨٩٢٩

بيف باف



إنتاج شركة كوربما كرومال وروبرسون
انجلترا

توزيع: الشركة العامة للتجارة والكماويات
٢٦ شارع شريف عمارة الامير بيليت : ٧٦٨٠٠

ومن أجل ذلك نجد أن الدنمارك تتبع نظام آل في استعراج كرت شرابي لكل مولد في هذه القرية يطلق عليه Skatekort (٧) وعنده الكرت تروان .

المولد الذي يريد أن يشتع بالاطلاع شعريا

١ - كرت عادي Bikort . ويستعمله

٢ - كرت حر Frikort . ويستعمله

المولد الذي يريد أن يشتع بالاطلاع مرة واحدة في بانيه الامر ثم تعينه منه القرية بعد ذلك بدون اخطاء .

ويجوز بالذكر أن استعراج كرت الشرابي

بواسطة الطل الاكتروني يتم بملحه المولف

أو المامل إلى الكون (٨) Kommune

لكي يملك بيانات من اسمه ومسندته وحالته

الاجتماعية ورقمه القمعي في المي ومكان عمله

الذا كمل في واهجر في المساهمة وعملاته

الصل في اليوم والورع الذي يختاره من كروت

الشرابي (عادي أو حر) .

وبه الاطلاع بذلك البيانات لوفك السكون

يستخرج كرت الشرابي آليا ويرسل للمول

خلال اسبوع واحد بالفضبط . وهو مكون من

صورتين تسلم احدهما لجهة المصل لكي تميز

منه القرية عند التبعين بوجهها وكورد لكونه

والصورة الاخرى يحتفظ بها المول

ويجوز للافراد أن من مصلحة المول أن

يستخرج كروت الشرابي الخاص به حتى قبل

أن يعمل ، لكي يسلمه لجهة المصل بمجرد أن

يذهب عمله .

اما اذا تسلم المول عملا ولم يكن يسلك

كارت الشرابي ، فما عليه المصل الا أن تميز

منه اقل سعر للقرية وبدون اخطاء . ويتم

حين القرية بهذه الصورة حتى يستخرج المول

كارت الشرابي ، ثم تسوى حالته وتسند له

قورا كالة ما حين منه بالزيادة في القورة انكى

كان يحصل بها بدون كارت الشرابي . واذ

انطلق المولف من مكان عمل الى مكان عمل آخر

فانه يتسلم كارت الشرابي الخاص به من جهة

المصل الاولى لكي يسلمه لجهة المصل الجديدة .

ويمكن أن توضع كرت يخصص للمول اذا

ما أشد كل نوع من نوع كارت الشرابي من

ناحية الاعطاء المقر له في السنة ١٠٠٠ كرونة

يقدر في المتوسط بمتوسط ١٠٠٠ كرونة سنويا .

أو فرضنا أن مولد استعراج كارت شرابي

عادي Bikort . ويرسل أن هذا المول

اعزب كان أن اجبر في المساهمة ٢٠ كرونة

دنماركية . ويسلم ٨ ساعات في اليوم ، وان

الاطلاع المقر له في القصور ٦٠٠ كرونة وان

السعر الشرابي المطبق على حالته هو ٤٧ %

(٧) الاسم باللغة الدنماركية ويطلق عليها

لغة الدانيس .

(٨) الكون عبارة من المصلحة المالية التي

تجمع كل ما يتصل بالافراد القانونين في حي

من سواه من ناحية مسيوهم أو ما يعينهم أو

تنظيم دفعهم الشرابي ، ويرجع بكل شي مكتب

كون .

ليمكن حساب القرية على هذا المول كل اسبوعين كما على (٩) :

أجر الساعة بالكرونة × عدد ساعات العمل

في اليوم × عدد أيام العمل في الاسبوعين

٢٠ × ٨ × ١٠ = ١٦٠٠ كرونة

يخصم له اعطاء الحد الأدنى للمعيشة بالنسبة

لاسبوعين = ٣٠٠ كرونة

وبه القرية = ١٣٠٠ كرونة

القرية المستحقة = $\frac{1600 \times 1300}{100}$

١٠٠

= ٤٦ كرونة

سندف ما ياتخذ المول = ١٦٠٠ - ٤٦ = ١٥٥٤ كرونة

وذلك صرف النظر عما يخصه المول من

تأمينات أو اشتراكات أخرى في الخدمات العمل

في الدنمارك . ونلاحظ أن الاعطاء القسري

٦٠٠ كرونة في القصور أي ٣٠٠ كرونة كل

اسبوعين .

اما اذا فرضنا أن ذلك المول نفسه اختار

أن يستعرج كرت شرابي حر .

فندف أن يشتع بالاطلاع وقدره ٦٠٠ كرونة في

القصور طبقا لما فرضنا ، الى يريد أن يستعرج

بذلك الاعطاء مرة واحدة في بانه عمله وذلك

بمتوسط ما يسقى له على مدار السنة وهو على عمله

الحالة = $\frac{1600 \times 1300}{100}$ كرونة

أي أن المول لن يخصم منه أي شرابي الا

بعد أن يقضى هذا المبلغ ثم يخصم منه القرية

بدون اخطاء منه ذلك وبأسهل المرد

ويرى الباحث أن هذا النوع من الكروتين

للمول اذا ما كان يحتاج إلى مبلغ كبير من مبالغ

بسرعة ، فبدلا من أن يقتصر من الجورجيات

أو يقتصر بالفضبط ، يمكن له أن يستعرج

اعطاء مرة واحدة ، وفي نفس الوقت نجد أن

موارد الدولة لا تتأثر بالنقصان إذ أن المول في

هذه الحالة يحصل على اعطاء القسري مرة واحدة

بمبلغ المول الاول في حالة الكرت الثاني يحصل

على نفس الاعطاء على ٢٤ مرة على أساس جزئي

مرة كل اسبوعين .

رابعا : الوعى القرية في الدنمارك :

اذا كانت صورة الاستعراج القرية في أي

دولة تمسك ببنائها الاقتصادي ، ولذا كانت كل

القرية القرية تتجوز على مواد جزائية

للقصور من القرية في أي صورة ، فان الأرض

القرية يتجوز حتى لحد الفاصل بين تلم

الدولة في الجبل القرية من ضفة . ولقد

أجرى الأبحاث تحسبا ميدانيا سنة ١٩٧٧ من

الأرض القرية في الدنمارك وقد دوى في اجراء

ذلك البحث الميداني ما يلى :

١ - أجرى البحث في مجتمع دندركي وهو

أحد مراكز الأبحاث وأسمه :

J.E. Ohlssens Enke (١)

(٢) الكرونة الدنماركية تساوي عشرين

مصريه قريبا ، كما أن صرف الرجب الدنماركي

كأسبوعين والمصل بالساعة ، ويوم السبت

والاثنين كل اسبوعين أجازة .

وهذا المركز يضم عمالا وفنيين وباشين

علميين وإسائفة باحات كما أنه يضم الجنتين

ومن مختلف الامصار (١٨ - ٥٥ سنة) .

٢ - كانت استفسارات الباحث تدور حول:

١ - ليس الضغط القرية وعده على دخل

المول .

ب - ليس مدى قبول المول للقرية .

ج - شعور الموليين عامة تجاه القرية لإمكان

التعويض منها وهي القرية لزيارات الأجور .

ويجوز الباحث أن يركز نتيجة استفساراته

في النقاط الآتية :

١ - اختلف وجهة نظر العاملين في الكرونيهمهم

وباختلاف المراكز يتغير على أن الأجر في الدنمارك

مرتفع ومستوى المعيشة أيضا وارتفاع سعر

القرية بصفة خاصة ، ولكن من السهل أن

أي فرد أن يقضى ما يتكده السلطات المركزية

والعلمية من أجل رفاهية الشعب الدنماركي .

دما يجعل الباحث يركز على تلك القامات التي

تتوزع القوامات السائلة من آدم سميت كطروبي

للقرية الصالحة أو هي القالي حسيمة القرية

على المصلحة العامة للشعب بحيث يكون ذلك

ملفوسا بسهولة للجميع .

ب - لاشك في أن الوعى القرية الرافع

والرالي في تلك القورة يرجع سببه لمستوى

الرفاهية التي يعيها الشعب الدنماركي كمشعب

متكلم كما أنه يرجع في المقام الاول لتجاسد

عناصر الاستعداد الانساني نفسه والاشي أثار

التي يلاحظ من قبل ، ما جعلنا نجزم بوجود

علاقة قوية بين ارتفاع مستوى الوعى القرية

ولذلك النوع من الاستعداد الوعى القرية

ويلاحظ الباحث بالاستعداد الانساني كل

ما يتصل بالإنسان على أرضه من مظاهر وقيم

وعطاءات وتقاليده ، موروثة ومتكسبة بالعلم

والعامة في الحياة المدنية وما يبدل في تطويع

كل ذلك كلمة التكلم للجمهور .

ج - لا شك أن قانون الشرابي الدنماركي

لا يخلو من مواد جزائية تعاقب التهرب من

الشرابي ولكن إيمان المول بالسلطات الحاكمة

والبلدية التي تحكم تصرفاتها المالية جعله يدفع

القرية من إيمان وقلة ولدية للخدمات غير

القابلة للتجزئة والتبرعات التي فيها اليومية

من تقنيات اجتماعية ومساكنة وخدمات تعليمية

وصحية دالية كان لها جسيما اثرها في نشر

الرافعية على جوع الشعب ، ولم يتم يمكن

القول اننا ما أردنا إياه مشاكتنا للقرية

واصلنا التنام القرية برته ، يجب أن نذكر

أن ذلك التباين القوي كية شاملة للجميع اجزاء

من نوافذ قانونية وسلطة تعليمية ، ومولين .

وفي إطار عادات وتقاليده وقيم دينية مستمدة

من البيئة العامة بطاقتها التعليمية ، فيما تتركز

في المقام الاول على العنصر الانساني .

(١٠) فرع لشركة مساهمة كبرى في الدنمارك

وهي تمتلك مصانع لصنيع المواد الزراعية ،

وكذلك مسوعة من السوبر ماركت ، وعشرات

المنتجات الزراعية والصناعية .

● الجمعيات التعاونية للخدمات :

وهي الجمعيات التي يباشر نشاطها الرئيسي في تقديم الخدمات لأعضائها كالخدمات الصحية بفتح العيادات الصحية أو الاتفاق مع الأطباء على أجور منخفضة للأعضاء وكذلك الاتفاق مع مخازن الادوية ومحلات البقالة للبيع لأعضاء الجمعية بأسعار منخفضة وعلى توفير الانارة الكهربائية في الريف ، ويبلغ عدد الجمعيات التي تزاوُل هذا النشاط (٤) جمعيات تضم في عضويتها (١١٣٦) ورأس مالها الاسمي المدفوع (١٨٦٠٤١٠) ريالاً .

كما سبق يتضح أن النظام التعاوني في المملكة حقق للمواطنين المنظمين في جمعيات تعاونية اشباع حاجاتهم الاقتصادية وتطوير مجتمعاتهم المحلية بالعمل الجماعي لتحقيق أهداف وان التعاونيين يديرون جمعياتهم إدارة ذاتية وبروح من المساعدة المتبادلة وفي المصلحة العامة .

بيانات احصائية عن تطور ونمو العضوية للجمعيات التعاونية ورؤوس أموالها وحجم أعمالها منذ صدور نظام الجمعيات التعاونية (١)

السنة المالية	الجمعيات المسجلة	عدد الأعضاء	رأس المال الاسمي	الاحتياجات	حجم التعامل	الخدمات الاجتماعية
٨٢/٨١	٤	٦٧١	١٧٩٨٠٠
٨٣/٨٢	١٢	١٠٠٢٢	١٥٠٣٩٣١	٢١٥٠٢	٤٧٤٣٦٦	٣٩٠١
٨٤/٨٣	١٧	١١٣٦٨	١٧٦٣١٥١	٤٠٦١	٥٥٩٩٥٣	١٧٨٩٤
٨٥/٨٤	١٧	١٣٢٢٧	٢٢١٤٧٥٩	٢٢٣٩١٨٧	٢٠٧٢٣١٧	٤٢٨٧٨
٨٦/٨٥	٢٦	١٥١٩٧	٢٥٦٩٣٩٩	١٤١٢١٤٣	٤١٤٩١٢١	٥٤٢٥٧
٨٧/٨٦	٣١	١٦١٨٥	٢٨٢١٨٥٩	٣٠٩٠٦٣١	٤٦٩٧٨٩٤	٦٠٦٦٦
٨٨/٨٧	٣٦	١٦٦٥٦	٣٢٢٩٣٩٩	٣٣١٦٦١٢	٦٢٤٣٥٧٢	٨٨٣٣٣

انواع الجمعيات المسجلة عام ٨٨/٨٧ وعدد أعضائها ورأس مالها وحجم تعملها واحتياجاتها (١)

النوع	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	رأس المال الاسمي	حجم التعامل	الاحتياجات
متعدد الأغراض	١٢	٢٤٢٣	٧٠٤١٧٠	١٣٣٩٥٥٧	٥٥٤٠٦٣
استهلاكية	١٢	١٠٨١٩	١٨٠٥٠٤٩	٣٦٥٥٧٤٢	٦٥٠٢٨٧
زراعية	٦	١٠٥٠	٣٨٥١٥٠	٦٥١٠١١	١٧٥٩٣٤
مهنية	٢	٥٣١	١٤٨٦١٠	٢٤٣٤٢٧	٩٥٠٥٧
خدمات	٤	١١٣٦	١٨٦٤٢٠	٣٥٣٨٣٥	٤١٢٧١
المجموع	٣٦	١٦٦٥٦	٣٢٢٩٣٩٩	٦٢٤٣٥٧٢	٢٣١٦٦١٦

بالكهرباء والصناعات الريفية البسيطة واستصلاح الأراضي الزراعية وتسويق الحاصلات الزراعية وثبتت اسعار قطع الفيار ومواد البناء والمواد الاستهلاكية ،
● مستقبل الحركة التعاونية :

هناك عدة مشاريع لإدارة التعاون للمستقبل تشمل في الآتي :-

(١) العمل على إنشاء معهد تعاوني يختص بتدريب وتهيئة الرواد التعاونيين من اختصاصيين وموظفين ومحاسبين الجمعيات التعاونية لتحقيق رسالتها السامية

● دور التعاون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمعيات التعاونية في بلادنا اثر ملموس بفضل ملاحظته من خشد القوى الاهلية لمسئدة النهضة الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المملكة . والجمعيات اسهمت في توحيد جهود الافراد عن طريق اسهامهم بأموالهم الخاصة في تأمين احتياجاتهم وتلبية رغباتهم مما قلل الاعتماد على الدولة في بعض المستلزمات التي كان المواطن يعتمد فيها على الدولة مثل تأمين الفستلات الزراعية والآلات الحرث والمواد الاستهلاكية وانارة الريف

(١) التعاون في المملكة العربية السعودية
أصدرته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إدارة التعاون صفحة (١١٩) وصفحه (١٢٠)

٢) تأسيس مكتبة تعاونية يتم تزويدها بالكتب والمراجع التعاونية التي تبحث في مجال التعاون لتنمية خبرات التعاونيين وتوسيع مداركهم .
٣) الاستمرار في عقد المؤتمرات التعاونية لتبادل الخبرات والمعرفة وتوثيق الصلات بين جمعياتنا التعاونية .

● دور التعاون الزراعي في تنمية المجتمع :-

يعتبر التعاون الزراعي عنصرا مهما في تنمية المجتمع وفي نجاح مشروعات التنمية وبرامجها ولتوضيح العلاقة بين التعاون الزراعي وتنمية المجتمع سنحاول فيما يلي ان نناقش أولا ثلاث نقاط اساسية هي نقط البدء في توضيح العلاقة المذكورة وهذه النقاط هي :-

- أ - مجتمعات ريفية تتكون من قرى كبيرة يتراوح عدد سكانها مابين الفين وثمانية آلاف نسمة
- ب - مجتمعات ريفية تتكون من قرى صغيرة متباعدة يتراوح عدد سكانها بين الخمسين وبضع مئات .
- ج - مجتمعات ريفية منتقلة مثل قبائل البدو الرحل .

● مفهوم تنمية المجتمع والاسس التي تقوم عليها :-

تعرف تنمية المجتمع بأنها العملية التي يمكن من طريقها تنسيق وتوحيد جهود الافراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية وجعل هذه المجتمعات جزءا متكامل في حياة الدولة . وكذلك مساعدة هذه المجتمعات لتسهم اسهاما فعالا في التقدم ويعرفها (بالان) في كتابه المجتمع وطورهها بقوله العملية التي يمكن للأفراد الذين يعيشون في مجتمع معين ان يتأقشوا من طريقها حاجاتهم ويحددونها ثم يكيفسوا الخطه ويعملون معا لسد هذه الحاجات . (١)

ويمكن القول في ضوء هذا التعريف ان تنمية المجتمع في القرية تتطلب الاتي :-

- ١) برنامج مخطط بالحاجات الكلية لمجتمع القرية ووسائل حلها .
- ٢) معونة فنية من الهيئات الحكومية والاهلية وهذا يشمل الموظفين والأدوات والمهمات وغير ذلك
- ٣) تعاون متكامل في مختلف نواحي التخصص سواء في الزراعة او التعليم وغير ذلك من اجل مساعدة المجتمع .

- ٤) تشجيع مبداء مساعدة النفس والمشاركة من جانب القرى في تنمية المجتمع وهذا هو حجر الزاوية في تنمية المجتمع .
- والواقع ان أهم الاسس في تنمية المجتمع هو مساعدة الناس ليساعدوا انفسهم وليسهموا في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم وليقوموا بدور فعال في تنمية مجتمعاتهم وكذلك زيادة حساسيتهم نحو مشكلات بيئتهم ولتدبرهم على حلها .

● مفهوم التعاون الزراعي :-

التعاون جهاز اقتصادي اجتماعي ديمقراطي لإدارة الأعمال في شتى مراحق الحياة الاقتصادية والزراعية والتجارية والصناعية وغير ذلك من مظاهر النشاط الاقتصادي الانساني .

ويمكن تعريف التعاون الزراعي بأنه وسيلة من وسائل إدارة الأعمال الاقتصادية الزراعية فالجمعية التعاونية

الزراعية منظمة للقيام بالأعمال يسهم فيها وبمكملها ويديرها بعض المنتجين الزراعيين وتقوم بالعمل لمنفعة اعضائها الاقتصادية فانشاط الاقتصادى للجمعية التعاونية الزراعية يتضمن بلل مختلف الجهود في سبيل استغلال الاراضى الزراعية وما يرتبط بها من استغلال يعود على المزارعين باقصى ما يمكن من ربح وكذلك تناول شراء السماد والبذور والآلات الزراعية وتحويل المباد الخام الزراعية الى منتجات زراعية مصنعة مثل التناج الزبدية من اللبن وكذلك تقدم خدمات زراعية أخرى كترتية الحيوانات والدواجن وتحسين نسلها والقيام بأعمال الري والصرف .

● العلاقة بين التعاون الزراعي وتنمية المجتمع :-

ان تنمية المجتمع تهدف الى معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى ابناء المجتمع المحلي وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم في اطار تنظيم علاقاتهم المتاحه وتهيئة طاقاتهم وقواهم للعمل الجمالى للوجه لاحداث التغير الاجتماعى المنشود . كذلك يهدف التعاون الزراعي الى زيادة القدرة الاقتصادية على انتاج مايفض الفرد لان الزيادة ضرورية لرفع مستوى المعيشة وذلك من طريق جهود افراد المجتمعات الزراعية للتعاون فيما بينهم لتقديم التسهيلات من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ويمكن القول ان التعاون وتنمية المجتمع متشابهان الى حد كبير في عدة امور نجملها في النقاط الآتية :-

- ١) تعتمد كل من الحركتين على سكان المجتمع المحلي وتحاول مقابلة احتياجاته وتعملان على تقوية القيادة المحلية وبت اولى نحو الاسلحاح في مختلف الحالات .

- ٢) تحتاج الحركتان الى تمفيض ومساعدة من الحكومة لتكون الحكومة جهازا اداريا للتنمية لتنسيق العمل بين الوزارة المختصة كما تنشأ عادة ادارة عامة للتعاون - لتشجيع الحركة التعاونية .

- ٣) تعتبر كل من الحركتين تشكيل لجان على مستويات مختلفة كاللجنة الزراعية والصحة والتعليم وغيرها .
- ٤) تتطلب كلتا الحركتين قيادة محلية سليمة واهية .

- ٥) تهدف الحركتان الى زيادة دخل الفرد وبالتالي تحسين مستوى المعيشة .
- ٦) يمكن الاستفادة من القاطعات المختلفة الخاصة بالحركة التعاونية في تنمية المجتمع المحلي على الوجه الاتي :-

- أ - القطاع المالى : توفير القروض للمنتجين ونشر الدعوة الى الادخار والتوفير .
- ب - القطاع الزراعي : تزويد المزارعين بما يلزمهم وتسويق محصولاتهم وتقديم التسهيلات لهم للمشاركة في استعمال وسائل الانتاج .
- ج - القطاع الاجتماعى - تقديم الخدمات الاجتماعية كالرعاية الطبية ودور الحضانة للأطفال

(القية ص ٦٢)

شركة مصر للإسبشير والصيد

٦ شارع عدلي ، القاهرة - تليكس ٢٢٥١ ، إمباص مصر

تقوم الشركة بالأعمال التجارية في مجال الاستيراد والتصدير لمجموعة السلع الغذائية - الفزل والمنسوجات - الكيماويات - المعادن - العقدين والحراريات - السلع المتنوعة الخ ..

وتشارك في تجميع مائة بوريدو وتحويلها إلى منطقة مرقنة تنفيذ أعمالها السياسية الانفتاح على العالم الخارجي

وتقدم خدماتها في مجال :

- توفير مستلزمات البناء والتشييد ومختلف المواد المستوردة والمحلية ولوازمها .
- توفير احتياجات السفن العابرة من السجاير والياه المعدنية وغيرها .
- توفير مختلف السلع السامية ومنجيات ذات الخلدات وبيع الاسوار والحرية .
- القيام بخدمة الاستيراد والتصدير وأعمال التخفيضات للمركب .
- مقاولات معدنية وأعمال إنشائية وتركيبات معدنية .
- توريد مراكب ومعدات الصيد .
- توريد شبكات الصيد ولوازم الصيادين .
- أوتاجات وروافع وسيارات قلابة .
- معدات مصانع وقطع غيار .
- لوازم صناعة الفزل والنسيج والتركيب .

ومعرض الشركة

يحيى الاضواء بمكتب الشركة

٣ شارع حافظ ابراهيم - تليفون ٣٥١٥ بوريدو - تقاطع شارع الجمهورية وشارع صفية زفلول

والشركة تضع فبله أجهزتها المعتمدة وماكناتها في خدمة التجارة الخارجية وتجارة البور والأمواد الحرة

فروع الشركة بالداخل :

القاهرة : الوكالة التجارية للقطاع الخاص والمرفعين - ٥ شارع ٢٦ يوليو

الاسكندرية : ٥ شارع صلاح سالم - ١٤ شارع سينو وستريس

المنامة الخارجية : كلكتا (الهند) - كولومبو (سرى لانكا) - دكا (بنجلاديش) - أديس أبابا (اثيوبيا)

مقدشو (الصومال) - قطر - ديج - أبرطجى .

عن العوامل المؤثرة على كفاءة عمليات التمويل في المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني

تحتل الزراعة مكانا بارزا في الاقتصاد القومي المصري باعتبارها مصدر تحقيق الفائض الأولي اللازم لاجتثاث التنمية في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وتتوقف قدرة الزراعة على تحقيق هذا الفائض على مدى توفر الإمكانيات اللازمة لرفع إنتاجية العنصر الزراعي والنهوض بالإنتاج الزراعي .

الهدف من البحث :

من المتفق عليه أن الائتمان الزراعي يؤدي دورا هاما وحيويا للزراعة المصرية وكلما قام الائتمان الزراعي على أسس ثابتة ومتناسقة مع احتياجات الأنشطة المختلفة للزراعة ، كلما أدى إلى تحقيق الكفاءة في جميع مراحل العملية الإنتاجية للزراعة مما يحقق في النهاية تنمية الإنتاج الزراعي .

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على العوامل والأنسب التي أدت إلى تراكم المديونية في المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني بهدف اقتراح الحلول لكفاءة عمليات التمويل وذلك حرصا على استمرار المؤسسة في القيام بالوسائل التي تساهم في رفع وظائفها الائتمانية .

طريقة البحث :

استخدمت الطريقة الاستقرائية لدراسة المشكلة وأُخذ على المنهج التاريخي والإحصائي ، وتم الاعتماد بقدر الإمكان على البيانات التي تم الحصول عليها من مصادرها الأولية والثانوية .

توصيف النشاط الائتماني

للمؤسسة المصرية العامة للائتمان

الزراعي والتعاوني

• نشأة المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني :

يعتبر إنشاء بنك التسليف الزراعي المصري عام ١٩٣٠ حجر الأساس في قيام نظام ائتماني زراعي سليم في

دكتور أحمد عبدالوهاب برانية

قدرها ٦٠٠٪ ورغم الزيادة الكبيرة المضطردة في حجم القروض خلال هذه الفترة نلاحظ أن نسبة تمويل هذه القروض في انخفاض مستمر ، مما أدى إلى تراكم المديونيات لدى الزراع حيث بلغ حجم المديونيات التراكمية عام ١٩٧٤ أكثر من ٨٢ مليون جنيه بعد أن كانت لا تتجاوز ٤٤ مليون جنيه في المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٥٢ - ١٩٦٠ . ولا شك أن التزايد المستمر في رصيد المديونية يجلب الاهتمام إلى دراسة هذه الظاهرة خاصة وأن حجم القروض التي تمنح سنويا تزايد باستمرار نظرا لتطوير الائتمان ، وبناءا على ذلك فإنه من المتوقع لو تركت الأمور تتفاقم بمثل هذا المعدل أن تزداد المديونيات مما يمثل خطورة كبيرة على النشاط الائتماني الزراعي المصري مما قد يؤدي إلى عجز المؤسسة عن القيام بخدماتها في هذا المجال وما قد يترتب على ذلك من آثار وخيمة على النظام الائتماني القومي كله ، ذلك أن المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني تعتمد في تمويلها على القروض التي تحصل عليها من البنوك التجارية والبنك المركزي وأن تأخر أو عجز المؤسسة عن خدمة هذه المستحقات يؤثر على سيولة هذه البنوك وبالتالي على النظام المصرفي كله .

ويؤدي الائتمان الزراعي دورا فعالا في تحقيق أهداف التنمية الزراعية المصرية وذلك نظرا لضعف الموارد المالية لمعظم المنتجين الزراعيين الناتج من ضعف الحيازات ، ولذا لم يصبح الائتمان الزراعي مجرد عملية اقتراض من القالين بالإنتاج الزراعي من أجل ممارسة إنتاجهم ولا مجرد عملية اقتراض من مؤسسات التمويل لا يستهدفون به سوى تحقيق الربح ، بل أصبح جزء من حركة التنمية الزراعية وتعظيم دورة حيث اضطلع بهما كبيرة ومتعددة ترتب عليها تعدد مشاكله .

وتعتبر المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني في الوقت الحاضر الممول الوحيد للتسليف الزراعي المنتظم وذلك عن طريق بنوك التسليف الزراعي والتعاوني التابعة لها والمنشرة في جميع محافظات الجمهورية ، ومع التوسع في سياسة الائتمان الزراعي التعاوني ، زادت واسعت الخدمات التي تقدمها المؤسسة وبنوكها .

مشكلة البحث :

منذ تطور الائتمان الزراعي والتعاوني بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعي أصبح الائتمان الزراعي التعاوني يؤدي دوره في توفير القروض لجميع الحائزين سواء كانوا ملاك أو مستأجرين خاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل التي تستخدم الزراعة بطرق مباشرة ، وقد ترتب على ذلك زيادة حجم القروض زيادة كبيرة إذا ارتفعت من ١٣ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى حوالي ٧٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ أي بزيادة

بمبدأ مركزية التخطيط دون مركزية التنفيذ ، لذا صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بتحويل المركز الرئيسي لبنك التسليف الزراعى والتعاونى الى مؤسسة عامة تسمى **المؤسسة المصرية للصناعة للائتمان الزراعى والتعاونى** ، وتحويل فروع بنك التسليف بالمحافظات الى البنوك مستقلة تتبع المؤسسة الام ، بمعد اليها - اى البنوك - باعمال الائتمان فى المحافظات على ان تخضع المؤسسة لاشرف وزارة الزراعة باعتبارها ادارة تنفيذية تعمل فى اطار السياسة الزراعية لتحقيق اهدافها .

اتواع القروض التى تمنحها المؤسسة (بنوك التسليف) :

يهدف الائتمان الزراعى الذى تقدمه المؤسسة من طريق بنوكها فى المحافظات الى اقراض المزارعين لمساعدتهم فى ممارستهم انتاجهم او التوسع فيه او رفع مستواه وقد تكون هذه القروض اموالا نقدية او قروض مبنية كالبذور والاسمدة الكيماوية والالات الزراعية فالائتمان الزراعى يتطلب تحضير الارض وتوفيق مستلزمات وادوات الانتاج فى مواعيد محددة تاتى فى الغالب وليس لدى المزارع وبذلك عسر المزارعين المال الكافى للوفاء بهذه الاحتياجات ومن هنا يبدو اهمية القروض التى تمنحها بنوك المؤسسة ويمكن تقسيم هذه القروض الى : -

١ - قروض قصيرة الاجل : وهى القروض التى تمنح لتمويل عمليات الانتاج الزراعى العادية للمحاصيل الحقلية سواء فى شكل نقدي لتنفيذ الخدمات الزراعية من حراث وري وجنى وغير ذلك ، او فى شكل عيني فى صورة مستلزمات انتاج من بذور واسمدة ومبيدات .

وترتبط هذه القروض من حيث قيمتها وكمايتها بالاحتياجات الفعلية للحصول على قدم لخدمة زراعتها وهذه القروض تستحق السداد خلال مدة لا تقل من ثلاثة اشهر ولا تزيد عن اربعة عشرة شهرا ، ولاغلبية القروض فى ع ٢٠٠ ع . يحتاجون الى هذه القروض نظرا لان مواردهم المالية محدودة بسبب



تمويل نسوى التجار والمرايين وكبار الزراع لتقسيم الذين كانوا يقدمون سلفا عينية لمستاجري اراضيهم باسماء مرفوعة .

ومع صدور قوانين الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية الزراعية والقضاء الواسطة كان لابد من حشد المزارعين فى جمعيات تعاونية مما ترتب عليه تعديل فى السياسة الائتمانية التى يتبعها البنك والانتقال من اسلوب الائتمان الزراعى الفردى الى الائتمان التعاونى ، والذي من طريقه يمكن توفير القروض لجميع الحائزين وخاصة المستاجرين منهم من طريق الجمعيات التعاونية ، وهذا امتنع البنك من التعامل الفردى المباشر مع الزراع وقصر تعامله على الجمعيات التعاونية الزراعية بناء على الاسس الاتية :

- ١ - يمنح **الائتمان الزراعى للجمعيات التعاونية دون الافراد** دعما لهذه الجمعيات .
- ٢ - اعفاء المستاجرين الحائزين للافراد فى حدود ٣٠ فدان من تقديم الضمان العيني للقروضهم .
- ٣ - امتداد منح الائتمان الزراعى على مستوى القرية .

٤ - اشراف بنك التسليف على تنفيذ هذا النظام .

وبادخال نظام الادارة المحلية فى البلاد والتوسع الكبير فى نشاط البنك وتشعب انواع هذا النشاط وتعددها وانتقال نشاط الائتمان النقدي والمعنى الى الجمعيات التعاونية على مستوى القرية ، اقتضى هذا كله اعادة النظر فى اوضاع البنك اخذ

مصر ، باقتباره بنسبها متخفعا فى تمويل الزراعة وقد نص قانون البنك الاساسى على ان اهم الاعراض التى انشا من اجلها البنك هو التسليف الزراعى بكافة انواع القروض - قصيرة ومتوسطة وطويلة ، ونظرا لكون الائتمان الزراعى كبير التكلفة كثير الاخطار ، رأت الحكومة ان تمنح البنك معونات لتمكين البنك من مباشرة نشاطه ، واصبح من حق البنك الحصول على قروض من الحكومة لغاية ٦ مليون جنيه ولا يجوز للحكومة ان تطالب باسترداد هذه القروض قبل تصفية البنك وقد نص القانون الاساسى للبنك ايضا على ان يقوم البنك باقراض الجمعيات التعاونية الزراعية بغائدة تقل ٢٪ من سعر الفائدة للأفراد وقرر ان تتمتع الجمعيات التعاونية بخفض ٥٪ من ائتمان البذور والاسمدة والمهمات الاخرى التى تشتريها من البنك .

ومن هذا يتضح انه منذ انشاء بنك التسليف الزراعى تم الاهتمام برعاية الجمعيات التعاونية الزراعية مما ساهم على اتساع القاعدة التعاونية وزيادة الجمعيات التعاونية وبالتالي عُد اعضاؤها .

وقد كانت خدمات البنك مقصورة على الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها ، بينما كانت الجمعيات التعاونية فى بقية القطاعات الاخرى بدون مصدر تمويل ائتماني لذا

صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ بتعديل نظام البنك على هذا الاساس واصبح اسم البنك الجديد - **بنك التسليف الزراعى والتعاونى** - واجيز للبنك ان يقوم بالمبيعات المصرية للجمعيات التعاونية جميعا ، وهكذا كان مجال الائتمان الزراعى بواسطة بنك التسليف الزراعى والتعاونى واسما الا ان نطاق الائتمان كان مقيدا بالضمانات حيث لم تكن القروض تمنح الا للجمعيات التعاونية بكفالة جماعية لعضائها او للملاك من المزارعين دون المستاجرين ثم ان البنك لم يلتزم بحدود التعامل مع صغار الملاك فى جوهرها ، فقد اعتبر المالك الصغير هو صاحب الثلاثين فدانا ، وعلى هذا لم يكن لصغار الزراع والمستاجرين من مصاصد

٥ - القواعد المنظمة لقواعد منح السلف وهذه تصدرها المؤسسة لبنوكها وللجمعيات التعاونية .

٦ - الضمان للقروض القصيرة الاجل والتي تمثل الجزء الاكبر من الائتمان الممنوح وهو عبارة عن الحصول القديم القرض لخدمته وذلك فقط بالنسبة لصغار الملاك والحائزين حتى ٣٩ فدانا وهم يمثلون الجزء الاعظم من المقترضين

• مخاطر الائتمان الزراعي :

يتعرض الائتمان الزراعي لعدد من المخاطر مرتبطة بطبيعة النشاط الزراعي نفسه او نتيجة لتدخل الدولة بهدف التسهيل على المزارع المقترض وفي هذا تزايد مخاطر الائتمان الزراعي عنها في كل من الائتمان الصناعي والتجاري والتي تتمثل في الآتي :-

١ - اندوحة الانتاج الزراعي تستغرق مدة اطول نسبيا عنها في كل من الانتاج الصناعي او في خدمات التوال والنقل وبهذا تكون دورة رأس المال في مؤسسات الائتمان الزراعي اقل منها في مؤسسات الائتمان الصناعي والتجاري .

٢ - ان الانتاج الزراعي اكثر تأثرا بالعوامل الطبيعية مما يجعله اكثر عرضه للمخاطر الناتجة عن ذلك عنه في كل من الانتاج الصناعي وخدمات التبادل ، وهذه المخاطر في حالة حدوثها تضعف من قدرة المقترضين على السداد مما يمثل تعطيل لاستثمارات مؤسسات الائتمان الزراعي .

٣ - الائتمان الزراعي خلو من الضمانات السريية والمخازنه التي يكفلها القانون للدائنين في كل من الائتمان الصناعي والتجاري ممثلة في ادوات الائتمان كالسندات الادنية والكمبيالات والتي يمكن بواسطتها اشهاد افلاس المدين في حالة امتناعه عن السداد .

هناك ايضا المخاطر التسويقية التي قد يتعرض لها المحصول الزراعي بسبب اصابته اثناء التخزين وكذلك المسافر الناتجة لصعوبة تحقيق التوازن بين العرض والطلب في المنتجات الزراعية عنها في المنتجات الصناعية .

يأتي قروض الموسم التالي حيث تمثل حوالي ٥% في المتوسط من اجمالي القروض (١) ويرجع ذلك الى زراة المحاصيل الرئيسية (القطن - الارز - اللوز - القصب) والتي تستحوذ على الجزء الاكبر من القروض المتصرفة لتمويل مشتريات التقاوي والاسمدة والمبيدات الحشرية .

• الاسس التي يتم منح القروض على اساسها :-

يتم منح القروض للمزارعين على مجموعة من الاسس يتوقف عليها مدى صحة وسلامة منح القروض ، وان اى خطأ في البيانات المقدمة عن هذه الاسس يؤدي الى تسبب في الاقراض وبالتالي صعوبة في عمليات التحصيل وتضعف حجم الائتمان على غير اساس وهذه الاسس هي :-

١ - الميزة الكلية للمزارع سواء كانت ملكية أو إيجار أو وضع اليد والمصدر الاسمي لهذه البيانات هو استشارة الميزة التي يسجلها الحائز ويقدمها الى الجمعية التعاونية مع بداية السنة الزراعية كل ثلاث سنوات مع قيامه بالاختبار عن كل تغيير خلال هذه المدة .

٢ - المساحة المزروعة من هذه الميزة بالمحصول المطلوب القرض لخدمته ومصدر هذه البيان كشوف التركيب المحصول المعدة بمعرفة المشرع الزراعي على اساس المدونة الزراعية .

٣ - القراءات اللازمة من السلف المالية والتقدير لخدمة زراعتين قدينتين كل محصول والتي تحددها للجان الفنية المختصة والمشككتين ممثلين عن وزارة الزراعة والمؤسسة .

٤ - مدى بونية المزارع للتعرف على مدى قيامه بالوفاء بالتزاماته لتحديد نوع التعامل معه ايا بالاجل في حالة السداد لجميع المستحقات حتى سلف

الموسم المماثل او حصوله على احتياجه من مستلزمات الانتاج المعنية بالنقد ، ويتم التعرف على هذه الديونية من الكالات الخاص بالمزارع في الجمعية .

صغر حيازاتهم هذا علاوة على ارتفاع مصاريف العمليات الزراعية .

٢ - قروض متوسطة الاجل : وهي القروض التي تستحق خلال مدة تتراوح ما بين عشرة سنوات ، وعشرون سنة ، حيث يكون اهم اغراضها تمويل عمليات استصلاح الاراضي واستزراعها ، ولقد امتنعت المؤسسة من صرف هذا النوع من القروض ابتداء من عام ١٩٦٤/٦٣ .

والبحلول رقم (١) يوضح جملة القروض المنصرفة حسب انواعها خلال الفترة من ١٩٦٢/٦١ حتى ١٩٧٢/٧١ ومن هذا الجدول يتضح زيادة حجم الائتمان التي تمنحه بنوك المؤسسة ، حيث بلغ حجم القروض التي تم منحها خلال عام ١٩٦٢/٦١ اكثر من ٤,٢ مليون جنيه ، اذ رفع الى اكثر من ٧٧ مليون جنيه عام ١٩٦٢/٧١ اي زيادة قدرها حوالي ٨٣% على نفس المساحة المزروعة تقريبا ونفس التركيب المحصولي .

كذلك يلاحظ ان القروض قصيرة الاجل تستنفذ اكثر من ٩٠% من اجمالي القروض المنصرفة ، وذلك للاسباب السابق ذكرها ، وان القروض المتوسطة الاجل تمثل نسبة ضئيلة (٣%) من اجمالي القروض الممنوحة ، اما بالنسبة للقروض الطويلة الاجل فقد تم وقف صرفها اعتبارا من عام ١٩٦٤/٦٣ .

مواسم القروض :

يتوزع القروض المنصرفة للزراعات المختلفة على المواسم الزراعية - شتوية وصيفية ونبلية - اتضح ان الموسم الصيفي وحده يغطي باكثر نصيب من هذه القروض حيث بلغت نسبة القروض المنصرفة في اوقات هذا الموسم اكثر من ٨٠% في المتوسط . من اجمالي القروض للزراعات ، يليه الموسم الشتوي حيث تمثل القروض المنصرفة في هذا الموسم في المتوسط اكثر من ١٥% من اجمالي القروض المنصرفة واخيرا

تتشر الجداول التفصيلية في الجزء الثاني من هذه الدراسة .
(١) المصدر : المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني - قسم الاحصاء .

٦ سياسات التحصيل

مقدمة :

تعتبر مشكلة ضعف التحصيل وتراكم الديونيات من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسة المصرية للصحة الائتمان الزراعي والتعاوني في الوقت الحاضر والتي تؤثر تأثيرا كبيرا ليس فقط في عمليات تمويل الائتمان الزراعي فقط ولكن أيضا في تمويل بقية أنشطة الاقتصاد القومي .

فقد زادت الديونيات المتأخرة من حوالي ٤٤٠ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ٨٢٣ مليون جنيه عام ١٩٧٣ (١) أي أنها تضاعفت أكثر من عشرين مرة .

فإذا علمنا إن مؤسسة الائتمان الزراعي تحتفظ بخزون سلمي تتراوح قيمته ما بين ٣٥ - ٤٠ مليون جنيه ، بالإضافة إلى حجم القروض ، لاتضع لئلاسي ضخامة المبالغ المحتجزة لتمويل عمليات الائتمان الزراعي ، وهي أعباء ضخمة تتحمل نتائجها أيضا تمويل بقية القطاعات الائتمانية الأخرى . وتعتبر عملية تحصيل الديونيات من أدق مراحل الائتمان الزراعي والمؤشر الحقيقي على سلامة جواه ، والتي يتوقف عليها استمرار نشاط الائتمان الزراعي .

١ طرق التحصيل :

يتم تحصيل مستحقات بنوك المؤسسة بالطرق الآتية :

١ - صيراف مصلحة الأموال المقررة : فقد تم الانسحاق بين المؤسسة ومصلحة الأموال المقررة على أن يقوم صيراف المصلحة المنتشرين في جميع أنحاء البلاد بتحصيل مطلوبات بنوك المؤسسة واتخاذ الإجراءات ضد المدينين الذين يتخلفون عن السداد هذا بالإضافة إلى موظفي بنوك المحافظات الذين يتابعون الإجراءات بالنسبة للمتأخرين عن السداد ويتم تحصيل المطلوبات مع الأموال الأميرية المقررة مقابل تسليم المسدد اتصال ثم يقوم الصراف كل عشرة

(١) المصدر : المؤسسة المصرية للائتمان الزراعي والتعاوني - إدارة التسليف والتحويل .

صيراف مصلحة الأموال المقررة باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المدينين الذين يتخلفون عن السداد .

٢ - حرمان المزارع الذي يتأخر عن سداد القروض المستحقة من الائتفاع بخدمات البنك الائتمانية وذلك طبقا لنوع معين روعي فيها التيسير على المزارع وحصوله بالمطالين منهم بالخدمة والمزح ، وكذلك قصر منح القروض على المزارعين الذين قبلوا بسداد ماعليهم حتى لا تتركهم المديونيات .

٣ - بالنسبة للمزارع الذي انخفض اقتناع حاصلهم بسبب ظروف طبيعية غير ملائمة كان البنك يمنحهم التيسيرات الممكنة في السداد سواء في التأجيل أو التسليف بسا يتفق مع ظروفهم المالية الغير متوقعة .

وظل البنك يعتمد على هذه السياسة في تحصيل ديونه بانتظام والتي كان اسمها حرمان المتأخرين من قروض البنك وخدماته . لذا كان كل مقرض يحرص على سداد مطلوبات البنك في كل موسم زراعي حتى يضمن استمرار تعامل البنك معه .

وقد تتطلب التوسع في منح الائتمان الزراعي نتيجة لتطبيق نظام الائتمان الزراعي والتعاوني ابتداء من عام ١٩٥٧ إلى بذل المزيد من العناية والدقة في القيام بعملية التحصيل مما أدى إلى زيادة مضطردة في حركة التحصيل والسداد مما انعكس بدوره على توسع المؤسسة في تقديم الخدمات الائتمانية تمشيا مع متطلبات المزارعين حتى سنة ١٩٦١ ، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٢) التالي سيشرح مع الجزء الثاني من هذه الدراسة .

وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦١ ، حيث انخفضت نسبة التحصيل إلى أدنى حد لها (٣٣ ٪) نتيجة للكارثة التي أصابت محصول القطن في ذلك العام مما أثر على نظام الائتمان الزراعي منذ ذلك الوقت فلقد رأت الحكومة أن تيسر على المزارع

أيام بتوريد ما قام بتحصيله إلى مأمورية الضرائب العقارية والتي تقسوم بدوره بإيداعه كل عدة في حساب بنك التسليف بالبنك الأم وفي الوقت الحاضر يتم تحصيل ٣ ٪ فقط من إجمالي متحصلات المؤسسة بواسطة الصيراف وهي تعتبر نسبة منخفضة للغاية لتصور أسلوب العمل بهذه الطريقة .

٢ السداد المباشر إلى خزائن البنوك والجمعيات التعاونية :

قد يقوم المدين بسداد دينه مباشرة إلى خزائن بنوك التسليف بالمحافظات أو الجمعيات التعاونية لها مقابل اتصال يغطي له من أمين الخزينة على أن يتم إخطار الصراف بالمبالغ التي سدد بهذه الطريقة .

٣ الخصم من أثمان المحاصيل المسوقة

تعاونيا أو من خصمة التسليف الإيجاري : وتعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق المتبعة في تحصيل مطلوبات بنوك التسليف التابعة لمؤسسة في الوقت الحاضر ، إذ تبلغ الحصص بهذه الطريقة أكثر من ٩٠ ٪ من إجمالي التحصيلات

ويتم تحصيل مطلوبات البنك عن طريق الخصم من أثمان المحاصيل المسوقة وخصوصا القطن والأرز طبقا لائتملة التسويق التي تصدر سنويا مع مراعاة عدم استنفاد كل أثمان المحاصيل المسوقة في سداد ديون المزارع ، وذلك حتى

يتبقى لهم جزء من فائض انتاجهم يتكون من تغطية التزاماتهم الأخرى وتتبع نفس القواعد السابقة التي تتبع عند السداد خزائن البنوك والجمعيات وذلك بإخطار الصراف بالمبالغ التي تسدد عن طريق الخصم من أثمان المحاصيل المسوقة تعاونيا أو للسدة إيجاريا .

٤ تطود حركة تحصيل القروض :

اتبع البنك في تنفيذ سياسات التحصيل الوسائل التالية :

١ - قيام موظفي البنك بتابعة الإجراءات اللازمة لتحصيل مطلوبات البنك وملاحقتها ، خصوصا بالمطلوبين المتأخرين عن السداد وقيام

حزمة التحصيل حسب فئات الحيازة :

نتيجة لتطبيق نظام الائتمان للزراعي والتعاوني اعتباراً من عام ١٩٥٧ وصنوبر قوانين الإصلاح الزراعي زاد حجم الحيازات الصغيرة والتي تتميز بضعف الموارد المالية لحائزيها مما زاد من أهمية الدور الذي يلعبه الائتمان الزراعي التعاوني ولجنة رقم (٤) يوضح توزيع القروض حسب فئات الحيازة عن عام ١٩٧٢ والتي أمكن الحصول على بياناتها وقد تم تقسيم فئات صغار الزارع وهي التي يكون في حيازتها خمسة أفدنة فأقل وفئة «توسطى الحائزين» وتضم الحائزين خمسة وعشرون أفدنة فأقل : ثم فئة كبار الحائزين وتضم الحائزين لأكثر من خمسة وعشرون أفدنة .

من الجدول رقم (٤) يتضح أن فئة كبار الزارع هي أقل الفئات التزامات بالسداد تليها فئة صغار الحائزين وأخيراً فئة متوسط الحائزين وعلى الرغم من أن نسبة التحصيل بصفة عامة منخفضة للثلاث فئات إلا أنه يمكن تفسير انخفاض نسبة التحصيل بالنسبة لصغار المزارعين بسبب انخفاض دخولهم والذي لا يسمح لهم بتوفير حافض يمكنهم من السداد نتيجة لتفتت الحيازات والتي تتميز بأنشطتها الضعيفة، أما بالنسبة لمتوسط الحائزين فهي تعتبر الفئة الملتزمة نوعاً بالسداد إلا أنه يمكن رفع نسبة التحصيل لدى هذه الفئة بتوفير مصادر تمويلية منها لاستثمارها في عمليات البنية الزراعية مما يؤدي إلى زيادة إنتاجها وتحقيق فائض لديها يساعدها في سداد ديونها إلا أنه من غير المنطوق أن تكون فئة كبار الحائزين أقل الفئات التزاماً بتسديد ديونها على الرغم مما يتوفر لديهم من فائض يسمح لهم بالسداد كافة التزاماتهم إلا أنه يمكن تفسير ذلك بقدرتها على تحويل نفسها ذاتها مما يجعلها غير مضطرة للسداد .

البقية في العدد القادم

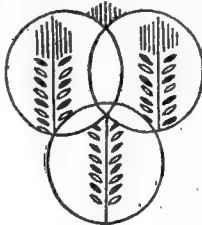
دكتور أحمد عبد الوهاب برانيه

بتقسيم المديونيات المتأخرتوالذي يجعل حجم المستحقات يقبل فقط قروض نفس الصام علاوة على القسط المستحق عن نفس العام (١) جزء فقط من المديونية المتراكمة مما يظهر نسبة التحصيل مرتفعة في الصام الذي يصدر فيه قرار التيسير ، بدليل انخفاض نسبة التحصيل في السنوات التالية نتيجته لزيادة المستحق نظراً لاضافه الاقساط المتخلفة عن الاعوام السابقة وهكذا .

٣ - تزايد حجم الارصدة الغير مسددة من عام إلى آخر رغم قرارات التيسير (التيسير) كذلك فإن نقص الارصدة الغير مسددة خلال السنوات ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٢ يرجع إلى صدور قرارات التيسير خلال هذه السنوات والتي تنص على تقسيط جميع المتأخرات .

٤ - تزايد حجم المديونية زيادة كبيرة إذ بلغت أكثر من ٨٢ مليون جنيه عام ١٩٧٣ مقابل ٤٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ أي أنها تضاعفت حوالي عشرون مرة

وهذه كلها مؤشرات عن مدى خطورة مشكلة تراكم المديونية وعدم جدوى قرارات التيسير في علاج هذه المشكلة .



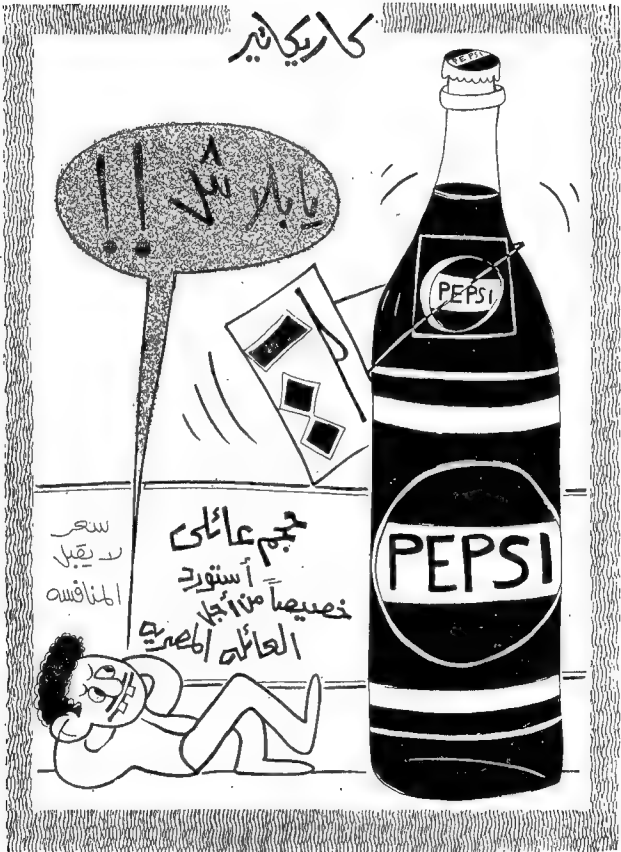
الزراع وتعاونهم في مواجهة المتأخرات الكبيرة التي حالت بهم ، فأجرت لهم تيسيرات كبيرة في سداد مستحقات المؤسسة لديهم وفرت تقسيط الديون المستحقة عليهم على ثلاثة أقساط سنوية عدلت بعد ذلك إلى خمسة أقساط سنوية مع السماح لهم في نفس الوقت بالاقتراض من بنوك المؤسسة طبقاً للقواعد المقررة دون أخذ مديونياتهم في الاعتبار ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قررت الحكومة في نفس الوقت زيادة حجم الاقراض النقدي التي تمنحها المؤسسة للمزارعين لكي يتسنى لهم الاتفاق على زراعتهم التالية على أمل تحقيق إنتاج أفضل ومساهمة منها في تخفيض آثار الأزمة عليهم إلا أن محاصيل السنتين التاليتين لم تحقق الانتاج الذي كان متوقعا ، ما أدى إلى تخلف الكثير من الزارع عن سداد مطلوبات المؤسسة لديهم وبالتالي تضخم حجم ديونهم مما دعا إلى إجراء تيسيرات جديدة ومنحهم القروض المعتادة ٥٥٠ وهكذا زاد حجم الديون المتراكمة يتضح تطورها من الجدول رقم (٣) الذي سيسير مع الجزء الثاني من هذه الدراسة .

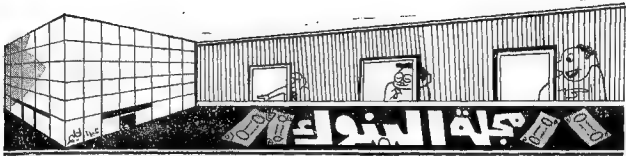
ومن الجداول (٢) ، (٣) يتضح مايلي :

١ - انخفاض نسبة التحصيل انخفاضاً شديداً اعتباراً من عام ١٩٦١ بمقارنتها بالاعوام السابقة وأن نسبة التحصيل خلال العشرة سنوات من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٣ تذبذبت بين ١١٪ إلى ٢١٪ ، بمتوسط قدره ١٦٪ .

٢ - ان ارتفاع نسبة التحصيل في بعض السنين (بعد عام ١٩٦١) ليس مؤشراً على ارتفاع كفاءة عمليات التحصيل خلال هذه السنوات، ولكن يرجع ذلك إلى صدور قرارات التيسير على لزارع والمخاصنة

کامیابی





بانك مصر طاعتك بنك المحسن

وفيما يلي بيان بالبنوك العاملة في مصر
بحسب ملكيتها ومجال نشاطها :

أولا - بنوك القطاع العام

- ١ - بنوك تجارية
 - البنك الأهلي المصري
 - بنك مصر
 - بنك القاهرة
 - بنك الإسكندرية
- ٢ - بنوك عقارية
 - البنك العقاري المصري
 - البنك العقاري العربي
- ٣ - البنوك الزراعية
 - بنك التسليف الزراعي
 - والتعاوني لحافظة أسوان
 - بنك التسليف الزراعي
 - والتعاوني لحافظة قنا
 - بنك التسليف الزراعي
 - والتعاوني لحافظة سوهاج
 - بنك التسليف الزراعي
 - والتعاوني لحافظة أسيوط
 - بنك التسليف الزراعي
 - والتعاوني لحافظة المنيا
 - بنك التسليف الزراعي
 - والتعاوني لحافظة بني سويف
 - بنك التسليف الزراعي
 - والتعاوني لحافظة الفيوم
 - بنك التسليف الزراعي
 - والتعاوني لحافظة الجيزة
 - بنك التسليف الزراعي
 - والتعاوني لحافظة الغربية
 - بنك التسليف الزراعي
 - والتعاوني لحافظة الدقهلية
 - بنك التسليف الزراعي
 - والتعاوني لحافظة البحيرة

البنوك الأجنبية في مصر

أجاز قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
إنشاء بنوك من رأس مال عربي وأجنبي على النحو التالي :

- ١ - بنوك يقتصر تعاملها على
العمليات التي تتم بالعملة الحرة
وتكون بنوك استثمار وبنوك أعمال
تباشر العمليات التمويلية الاستثمارية
بنفسها سواء تعلقت بمشروعات في
المناطق الحرة أو مشروعات محلية
أو مشتركة أو أجنبية مقامة داخل
الجمهورية كما يقوم بتمويل عمليات
تجارتها الخارجية . ويمكن لهذه
البنوك أن تتخذ شكل فروع
للمؤسسات مركزها الرئيسي في
الخارج
 - ٢ - بنوك تقوم بعمليات بالعملة
المحلية متى كانت في صورة مشروعات
مشتركة مع رأس مال محلي مملوك
لمصريين لا تقل نسبتته في جميع الأحوال
عن ٥١٪ (وهذه البنوك قد تكون
بنوكا تجارية أو غير تجارية) .
- وقد أورد قانون الجهاز المصرفي
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ تعريفا لأنواع
البنوك في المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧
وذلك على النحو التالي :
- مادة ١٥ - يقصد بالبنوك التجارية
البنوك التي تقوم بصفة مستمرة بقبول
ودائع تدفع عندها الطلب أو لأجل
محددة وتزاول عمليات التمويل
الداخلي والخارجي وتخدم بما يحقق
أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة

١ - أمربسكان اكسبريس
انترناشيونال بانكينج كورپوريشن *

٢ - بنك أبولبي الوطني *

٣ - فرست ناشيونال سيتي بنك

خاصاً - فروع بنوك اجنبية تتعامل
بالملاط الحرة في المناطق الحرة
(استثمار واعمال)

١ - بنك مانيفكتشرز هانوفر
ترست كومبانى *

٢ - دى بنك أوف نوفا سكوشيا

• البنوك الدولي للجهاز المصرفي
المصرفي السويسري :

ويرجع التنام والكثافة المتنامة
في العمليات الاجنبية المنفذة والمركلة
الى البنوك السويسرية الكبرى خلال
الستينات والسبعينات حتى بلوغ هذا
البنك الى نحو ثلثي قيمة العمليات
المصرفية هناك حيث بلغ اجسالى
الاصون الاجنبية في البنوك السويسرية
في نهاية الربع الثاني من عام ١٩٧٥
نحو ٩٦٩٩ بليون فرنك بينما لم تعد
الحصون نحو ٥٨٦ بليوناً . يرجع هذا
الى الارتفاع الزهيب في صفلى
الاستثمارات الاجنبية ليس فقط
بسبب ازدياد أهمية سوق المصلاط
الاوروبية (اليوروماركت) والنام
ايضا للبنود التعويضى الذى تلمسا
البنوك السويسرية نتيجة عدم وجود
سوق محلية ذات كفاية مما يؤدى بتلك
البنوك الى إعادة توزيع والاستثمار
المبالغ الضخمة الاجل ورأس المال
الوارد لها من الخارج في الاسواق
المالية الدولية

كذلك فان المركز القوى لسويسرا
كمرکز للتحويل الدولي يتأكد بوجود
سوق صفلاط واوراق مالية كبيرة فيما
بين البنوك خاصة الكبيرة منها ، حيث
لاقوم تلك البنوك - بنكس المؤسسات
الاوروبية المالية الاخرى - باقتلاك
نسبة كبيرة من الاسهم والاوراق
المالية المصدرة لصالحها وانما تقوم
بهذا النشاط بدرجة اكبر لصالح
عقلاها اكثر من أى دولة اخرى في
العالم -

وتقدر قيمة الاوراق المالية المودعة
لدى الجهاز المصرفي السويسري في

ثانياً - بنوك مشتركة تزاو
نشاطها بالملاط المحلية (بنوك
تجارية)

١ - بنك تقيس الامل

٢ - بنك مصر الدولي

ثالثاً - بنوك مشتركة تزاو
نشاطها بالملاط الاجنبية (استثمار
واعمال)

١ - بنك مصر/ ايران

٢ - بنك القاهرة/ باركليز الدولي

رابعاً - فروع بنوك اجنبية تتعامل
بالملاط الحرة (استثمار واعمال)

• البنوك الدولي للجهاز المصرفي
المصرفي السويسري :

عندما يذكر اسم سويسرا في حديث ما فانه يرتبط بالذهب في مجال
المعمل والاعمال بمعلومات اولها الساعات السويسرية ولانيتها البنوك
السويسرية والسوق المالي والنقدي السويسري فكيف نجحت سويسرا
وجهازها المصرفي الى هذا الحد الذى جعل سمعتها تطفئ على التراكز المالية
العالية كباريس ولندن ونيويورك ؟

ابراهيم عبد الرحمن راضى

(١ دولار = ٢٧٥ فرنك سويسري)
او ما يقرب من ٢٢ ألف فرنك سويسري
لكل نسمة ، ويرتكز هذا المفاض
بالطبع على نشاط وكفاية وانتاجية
الجهاز المصرفي السويسري الذى يتمتع
بالدقة والمرونة والتفوق ففضلا عن
استخدامه الوسائلى التكنولوجية
الحديثة التى تستخدم في حل عقد
المشاكل المالية والتمويلية الدولية .

كذلك لاقتونا الاشارة الى مدى
اتساع وتنوع الخدمات المصرفية
السويسرية خاصة في البنوك الكبيرة
التي تقوم بكل الاعمال التى يمكن ان
تدخل في اطار العمل المصرفي -
يعكس الاتجاه التخصصي للبنوك
الكبرى في أوروبا والعالم - ولذلك
تلقب تلك البنوك دورا كبيرا في اسواق
المصلاط الحرة وتجارة البنكنوت
والذهب ففضلا عن اسواق السندات
والاوراق المالية وما شابه ذلك *

- بنك التسليف الزراعى
والتمارىي لمحافظة الشرقية
- بنك التسليف الزراعى
والتمارىي لمحافظة الاسماعيلية
- بنك التسليف الزراعى
والتمارىي لمحافظة القليوبية
- بنك التسليف الزراعى
والتمارىي لمحافظة دمياط
- بنك التسليف الزراعى
والتمارىي لمحافظة المنوفية
- بنك التسليف الزراعى
والتمارىي لمحافظة كفر الشيخ

لماذا تعتبر سويسرا مركزا مالى دوليا ناجحاً ؟

ان هذا النجاح يرجع بالدرجة
الاولى الى ما يتمتع به هذه الدولة من
استقرار سياسى واجتماعى واقتصادى
ذلك ان حياها السياسى ونظرتها
للحرية الشخصية وحق الفرد في
التملك الذى تكفله القوانين هناك
وارتفاع اسمعار الفائدة في اسواقها
وقوة الفرنك السويسري ومكانة مركز
البنوك السويسرية وشركات التأمين
والمؤسسات الصناعية بها كل هذا وقد
ساهم بدرجة ما في الصورة المشرفة
لسويسرا كمركز مالى دولى شهير *

وهكذا فان هذا الهيكل الاقتصادى
السالى اللامع وطبيعة تواجدته في
وسط أوروبا قد جعل من الصورة
يمكن ان تدعم سويسرا علاقاتها
الاقتصادية مع من حولها من الدول
ويمكن ايضاح ذلك اذا ما ذكرنا على
سبيل المثال ان كل فرنك سويسري
يتم الحصول على ثلثه من قطاع التجارة
الخارجية السويسرية ممثلة في السلع
والخدمات ومكتا. آخر ان سويسرا
قد حققت في عام ١٩٧٤ فيما يتعلق
بالزرفق الاستثمارى العالمى فاقطسا
يبلغ ١٤٠ مليون فرنك سويسري

الوقت الحاضر بما يتراوح بين ٣٠٠ - ٣٥٠ بليون فرنك وهكذا فإن مقبرة الجهاز المصرفي السويسري على التوسع في إصدار أنواع الأوراق المالية المختلفة التي تجسّد موقفاً رابحة دائماً في الأسواق الدولية يمكن تمثيله كالتالي :

قام المقرضون الأجانب بإصدار أوراق مالية متوسطة وطويلة الأجل خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى الربع الثالث من ١٩٧٥ تبلغ ٤٢ بليون فرنك سويسري .

وهن الأمور الملاحظة أيضاً أن البنوك السويسرية تعتبر من العناصر الهامة المكونة لسوق السندات (اليوروبوند ماركس) فبالرغم من أن هذه البنوك لا تستطيع بسبب النظام المصرفي أن تكتسب مباشرة في الإصدارات العالمية إلا أنها استطاعت تحقيق ذلك بطرق غير مباشرة وذلك من خلال اكتساب فروعها في الخارج بحيث استطاعت

الحصول على نسبة كبيرة من القروض الأوروبية لعملائها .

ونظراً لأن عميات سوق البورصة ترتبط بطبيعتها بعمليات الأوراق المالية لذلك لعبت سويسرا دورها استراتيجي في هذا المجال أيضاً فقامت بورصة زيورخ في التسمية الشهيرة الأولى فقط من عام ١٩٧٥ بتحويل ما قيمته ٦٠ بليون فرنك سويسري من التجارة الأوروبية ، بحيث أصبحت تلك البورصة تحتل المركز الثاني بعد بورصة لندن في أوروبا من حيث حجم التجارة الموجهة إلى أمريكا الشمالية .

٥. سويسرا كمركز ضخيم للمعامل الحرة وتجارة الذهب :

تعتبر سويسرا من أهم المراكز العالمية لتجارة البتكنوت الدولي فهناك أكثر من ١٤٠ نوع من المعاملة يتم التعامل بها في سويسرا ويقدر

البتكنوت السنوي من مختلف العملات في المؤسسات المالية الكبيرة بحوالي ١٥ بليون فرنك ، هذا فضلاً عن اعتبار سويسرا أهم سوق عالمي لتجارة الذهب التي بدأت بنموها وضع نظم شامل فيه وتداول منذ نهاية الحرب المالية الأولى ونجحت في الحصول على عملاء مستديين لها ولم يتغير الوضع كثيراً بعد استخدام سعرين للذهب (السندس الرسمي وسعر السوق) في مارس ١٩٦٨ فعندما توقف سوق الذهب في لندن عن العمل نتيجة توقف البنوك المركزية عن الدفع بالذهب ، بعد هذا التاريخ قامت البنوك الرئيسية الثلاث في سويسرا بعمل ، وتم الخاص للتعامل في الذهب وأصبحت زيورخ أهم مركز لتجارة التجزئة للذهب في العالم

ابراهيم عبد الرحمن راضي

المجهودات الموجهة لدعم سويسرا الاستراتيجي الذي بدأ مرة أخرى في التدهور

أما في سويسرا فقد ارتفعت احتياطياتها بحوالي ٣٥ مليون دولار لتبلغ ٨.٤ مليار دولار في الفترة من منتصف سبتمبر إلى منتصف أكتوبر ، كذلك ازداد دخول العملات الأجنبية والتحصلات منها بسبب قيام البنك الأهلي السويسري بزيادة مشترياته من الدولار بفرض وضعها كاحتياطي للتدخل في السوق عند اللزوم

أما في فرنسا فقد ارتفعت الاحتياطيات النقدية الدولية بحوالي ٢٢٠ مليون دولار لتبلغ نحو ١٠.٧ بليون دولار منها ١٥٠ مليون تم الحصول عليها من ممتلكات المصرف الأجنبي وحوالي ٧٠ مليون احتياطي في صندوق النقد الدولي ، كما قامت إيران في أوائل أكتوبر بسداد حوالي ٤٠٠ مليون دولار مقابل وارداتها من فرنسا ، وفي بريطانيا انخفضت احتياطياتها بحوالي ١.٤٥ مليون في سبتمبر لتبلغ ٥.٩ بليون دولار ويرجع ذلك لانخفاض إلى قيام بنك إنجلترا ببيع بعض ماله من احتياطي وذلك كأحد



* الاحتياطات النقدية الدولية *

الاحتياطيات النقدية في أهم دول العالم (بالمليون دولار) ١٩٧٥			
البولة	يونيه	يوليه	أغسطس
سويسرا	٨٧١٢	٨٢٣٧	٨٢٣٣
الولايات المتحدة	١٦٥٢١	١٥٩٢٩	١٥٩٣٢
بريطانيا	٦٣٨٥	٦٣١٨	٦٠٥٩
فرنسا	١٠٥١٧	١٠١٧٠	١٠٥٠٥
ألمانيا الاتحادية	٣٢٦٤٩	٣١٧٤٩	٣١٤٦٨
إيطاليا	٦٦٩٤	٥٤٥٥	٥١٣٣
كندا	٥٣٣٠	٥٢٢٥	٥١٩١
اليابان	١٤٦٠٥	١٤٦٣٦	١٤٠٩٠
اتحاد جنوب أفريقيا	١١٥١	١١١٥	١١٢٥

مختصر شريف

انخفضت الاحتياطيات النقدية في ألمانيا الاتحادية بنحو ٢٧٠ بليون دولار لتبلغ ٢١.٢ بليوناً في شهر سبتمبر الماضي ، وقد أدى تصدير رأس المال والمبالغ قصيرة الأجل للخارج بسبب أسعار الفائدة الأفضل بالخارج إلى قيام البنوك ذات (البنك المركزي الألماني) ببيع كمية كبيرة من اللوالت في أسواق الصرف وذلك للحد من التقلبات في السوق وللمنع العملات من التدفق في السوق عن الحدود المتفق عليها في إطار السوق المشتركة

البنك ويستطيع البنك - لاجراء هذه الدراسة - ان يجمع بين المستشارين الخارجيين والمصادر الداخلية للبنك مادام البنك سوف تعلم الكثير عن نفسه اذا ما شارك ايجابيا في هذه الدراسة .

ج - التخطيط

الواقع ان هناك علاقة ايجابية واضحة بين الوقت الذي ينفق في عملية التخطيط من جانب وبين سهولة تنفيذ عملية التحصيل للميكنة من جانب ذاتها من جانب آخر ويمكن للشخص ان يستفيد - باستخدام الدراسة كاساس - من الحد الاقصى للوقت بين عملية اختيار الحاسب الالكتروني وبين اول عملية تحويل وذلك عن طريق وضع خطة كاملة وشاملة تحقق الاهداف قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل وطويلة الاجل لبرنامج الميكنة المزمع تنفيذه وهذه الخطة يجب ان تراجع بصفة دورية ويجب ان يتم تعديلها من وقت لآخر على اساس التقدم الذي حدث حتى تاريخ التعديل بالإضافة الى التغيرات في الظروف المحيطة ويرجع الفضل الجزئي أو الكلي في عملية التحويل الى أحد عيوب التخطيط كما يلي :-

الاول - نقص الوقت المخصص للتخطيط

الثاني - عدم الاستعانة بجميع المختصين

د - استخدام الموارد

ويرجع الفضل في عملية التحويل ايجابيا الى نقص الموارد اللازمة لتحقيق هذه العملية لذلك فان الدراسة يجب ان توضع لذلك قدرته على توفير الموارد التي يمكن استخدامها في برنامج الميكنة فلو فرضنا بان البنك لم يكن لديه العاملين المهرة المطلوبين لهذه العملية في وقت معين أو أنه غير قادر على اعدادهم من داخل البنك فيجب على البنك - في هذه الحالة - ان يبحث فوراً وبدون ابطاء - في سوق العمل على هؤلاء العاملين المهرة اللازمين لتشغيل الحاسب الالكتروني اما اذا كان البنك غير راضٍ أو قاصر على استثمار الأموال اللازمة للحصول على العاملين المناسبين أو على تدريبهم في مجال التشغيل الالكتروني للبيانات فالأفضل له في مثل هذه الحالة ان يعرف النظر من عملية الميكنة بأكملها .

هـ - التقدير المادي لاثار الحاسب الالكتروني

يمثل تحليل التكلفة/المزايا احدى الوسائل المستخدمة في تقدير اثار الميكنة على الارياض هناك اثار اخرى تتساوى في الاهمية مع هذا الازر يصعب قياسها بالتقود اي يصعب قياسها في شكل ربح مباشر أو خسارة مباشرة فمواقف او تصرفات العاملين Employee Attitudes على سبيل المثال هي من المحددات المهمة لفعالية برنامج الميكنة فاذا اعتقد أحد العاملين بان النتائج التي يستخرجها الحاسب الالكتروني ليست جيدة بالقدر الكافي فسوف

استخدام الحاسبات الالكترونية في البنوك المتوسطة والصغيرة السيد محمد السيد

- ٨ -

١ - مدى تطبيق نتائج الدراسة على البنوك

١ - الخطوات التي ينبغي اخذها في الاعتبار في البنوك التي تنوى ادخال الحاسب الالكتروني لديها .

من المعتقد بان افضل طريقة للاستفادة من هذا البحث هي ان نضع امام البنوك كافة الخطوات اللازمة للميكنة وسوف يمكن هذا التقرير المختصر - على الاقل - البنوك من معرفة المشاكل المرتبطة بهذه العملية وكيفية التعامل مع هذه المشاكل بطريقة أكثر كفاية آمين في ان ذلك سوف يساعد البنوك في النهاية على القضاء على بعض هذه المشاكل كلية .

وفما يلي ملخص لأهم الخطوات التي يتخذها البنك الذي ينوي الاستعانة بالحاسب الالكتروني .

١ - التعليم :

ان الحاجة لتعليم العاملين بالبنوك على جميع أوجه الميكنة هي مسألة لا يمكن الاقلال من شأنها فليس كافيا ان نبدا عملية التعليم بمجرد اتخاذ القرار بالميكنة وليس كافيا ايضا ان نسال شخصا واحدا لكي يعلم الميكنة أولا لم ينقل ما تعلمه الى غيره من موظفي البنك بعد ذلك ومن رأى الباحثين ان تشجع جميع البنوك العاملين بها - بصرف النظر عن الوقت الذي نخطط فيه للميكنة - لان يتعلموا كل ما يتصل بالحاسبات الالكترونية وبالتشغيل الالكتروني للبيانات وأن تسمح البنوك بهذا النوع من التعليم على نطاق واسع .

ب - دراسة امكانية الحصول على حاسب الكتروني:

من الأهم على البنك الذي ينوي الحصول على حاسب الكتروني ان يقوم بدراسة شاملة ومنظمة بعد القيام بتحليل للتكلفة والمزايا Cost - Benefit Analysis لكي يختار أحد البدائل المناسبة المتاحة وتستطيع بعض البنوك - التي لديها قليل من التعليم الذاتي - القيام بنفسها بهذه الدراسة بطريقة مناسبة فاذ لا يمكن لدى البنك الشخص المناسب الذي يستطيع القيام بمثل هذه الدراسة فمن المناسب للبنك . . في هذه الحالة - ان يستعين بمستشار خارجي القيام بهذه العملية فهناك شركات كثيرة يمكن الاعتماد عليها في هذا الشأن ولاتعد الأموال التي يتم انفاقها على هذه الدراسة أموالا ضائعة بل هي في الحقيقة مقابل خدمات فعلية يستفيد منها

التغذية Process Feedback بحيث تكون برنامجا جيدا للتدريب كما يمكن استخدام هذه البيانات كبرنامج تعريفي أو توجيهي للعاملين الجدد وكلاهما يحتاج إلى أكثر من مجرد نقل المعلومات إلى العاملين وهنا يأتي دور البنوك للتغذية في كيفية الاستفادة الكاملة من هذه البيانات

أن استخدام هذه البيانات بشكل أفضل يمثل - في رأي الباحثين - الأساس الذي يمكن الانطلاق منه إلى تحليل شامل لحاجات البنك التدريبية ولو نظرنا إلى الاستقصاء لوجدنا بأنه يتضمن العديد من الاسئلة التي تمثل الإجابة عليها بصلق ما تحتاج إليه الإدارة في هذا المجال .

ونجد في هذه البيانات الكثير من المعلومات التي تحتاجها الإدارة لتقييم حاجات التدريب إلى جانب الاسئلة المباشرة الخاصة بالتدريب وتستطيع الإدارة العليا - باستخدام هذه البيانات - أن تحدد مما إذا كان موقف الإدارة الدنيا مشابها لموقفها هي . ومن الطبيعي أن يكون هنالك خلاف بين معظم البنوك إلا أن الحاجة الفعلية للبنوك تتمثل في معرفة الاتجاه العام للتدريب General Orientation أكثر من احتياجها للبرامج الفنية للتدريب Technical Training

ويرى الباحثون - مرة أخرى - بأنه من المرغوب فيه بل من الضروري أن يحصل كافة العاملين بالبنك على فكرة جيدة من ماهية برامج المكنة أما إذا اقتضت هذه المعرفة على العاملين الذين يعملون مباشرة على الحاسب الالكتروني - أي هؤلاء الذين يطون بمرکز الحاسب الالكتروني - فإن هذا الوضع سوف يؤدي إلى عدم قدرة العاملين الآخرين بالبنك على الإجابة على الاستفسارات التي توجه إليهم من عملاء البنك أو من الجهات الخارجية بكفاءة وهكذا نجد بأن هذا الاتجاه من شأنه في الغالب أحداث آثار عكسية على برنامج المكنة لدى البنك المختص .

ولعلنا نكون بهذا قد وفقنا في عرض هذه الدراسة وأبرزت أهم الملاحظات والتحليل والتوصيات التي ورنبت بها وأما أن يكون ما تضمنته هذه الدراسة من أفكار نبراسا تهتدي به البنوك الصغيرة والمتوسطة سواء قامت بإدخال الحاسب الالكتروني بها أو تنوي القيام بإدخال الحاسب الالكتروني بها ولعل هذه الأفكار تحظى بنفس القدر من الاهتمام من البنوك المصرية عندما تفكر هذه البنوك في إدخال الحاسب الالكتروني بها كما حظيت به في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل .

(انتهى البحث)

السيد محمد السيد

مدير إدارة النظم والبرامج

إدارة الحاسب الآلي

شركة مصر للبترول

نظّل هذه النتائج غير مفيدة بالنسبة إليه مهما قيل عن فائدتها فمن الأمور التي تستوجب الاهتمام حقيقة هي أن نظّل دائما على بيئة من آثار الحاسب الإلكتروني على المشروع .

٢ - التفريعات التي يمكن حدوثها بالمشروع لتحسين البرامج الحالية

تتمثل الفائدة الثانية من هذه الدراسة في تحسين برامج المكنة الحالية فيصرف النظر عن الصعوبات التي واجهت البنوك في التشغيل والتي أشير إليها في هذه الدراسة فلم يصادف الباحثون بنكا واحدا من بين البنوك التي قاموا بزيارتها أنه ندم للقرار الذي اتخذته بشأن المكنة . وقد قامت معظم البنوك إما بتغيير في ((التوقيت)) أو قامت بعلاج المشكلة الواحدة بطرق مختلفة إذا ما تكررت حدوث نفس المشكلة مرة أخرى ومع ذلك فهم فخورون بالتقدم الذي حققوه وهم شغوفون بأن يصبحوا من أوائل البنوك التي شاركت في الثورة الحديثة في هذا المجال ومع أنهم يعلمون بالصعوبات التي واجهتهم وكذلك المشاكل التي ينتظر أن تواجههم إلا أنهم مازالوا شغوفين لأن يتعلموا كل ما يتصل بعملية المكنة من أمور حتى يتمكنوا في النهاية من مواجهة هذه المشاكل وعلاجها .

ومن الفوائد الأخرى للدراسة هي تقديم البيانات إلى البنوك المشتركة فيها بطريقة يمكن معها استخدامها في إجراء ((التفريعات التنظيمية)) Organizational Change عند اللزوم .

وقد تم ابتكار طريقة ((للتغير المخطط)) Planned Change منذ أكثر من عشرين عاما لتحقيق هذا الهدف وعرف هذه الطريقة بأسلوب إعادة التغذية Survey Feedback وباختصار فإن

هذا الأسلوب هو طريقة لتقدير الصحة للمشروع واستخدام البيانات لإجراء التفريعات اللازمة وقد تم إخطار البنوك المشتركة في هذه الدراسة بنتائج هذه الدراسة إلى جانب تحليل مستقل عن البنوك التي تشابه ظروفها وملخص لأجابات العاملين بهذه البنوك وعلى أن نظّل البنوك الأخرى المشتركة في الدراسة والأفراد الذين يعملون بالبنوك غير معروفين . ونحن نتعقد بأن هذه البيانات يمكن أن تكون الأساس ((للتخطيط الذكي)) Intelligent Planning ((وللتفريعات التنظيمية)) Organizational Change المكنة لكثير من البنوك المشتركة فيها .

٣ - تطوير البرامج التدريبية

يمكن - إلى جانب الفوائد الأخرى - تطبيق نتائج هذه الدراسة في تطوير البرامج التدريبية . فالياتيات أما أن تستخدم مباشرة في برامج التدريب أو أنها تستخدم كأساس لتجميع المعلومات الإضافية عن حاجات التدريب ويستطيع كل بنك من البنوك المشتركة - كجد أدنى - استخدام البيانات الخاصة بهذه الدراسة في عملية إعادة

الدول المتخلفة .. ومشكلة التضخم المستورد

محمد نور الدين

أصبح التضخم ظاهرة عالمية مزمنة تعاني منها معظم دول العالم وإن كانت تبدو واضحة بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء . ويبدل الخبرة كثير من الجهود لتفسير استهوار هذا التضخم في أمل للوصول إلى حلول للتغلب عليه أن لم يكن للقضاء عليه كلية . ومن الملاحظ أن كثيرا من الخبراء ما زال يتم بدراسة التواحي النقدية والمالية باعتبارها سببا لاستهوار هذا التضخم وإزدياد حدته ، مهملين بذلك أن التضخم ليس مجرد ظاهرة نقدية - وإن اتخذ مظاهر نقدية - وإنما هو ظاهرة اقتصادية يستلزم التعرف على مسبباتها وإيجاد حلول للتغلب عليها . وليس فقط القيام بالتحليلات النقدية والمالية ودراسة كمية وسائل الدفع وعلاقتها بارتفاع الأسعار .

نفا أن التضخم يعنى ارتفاعا عاما في مستوى الأسعار ، وقد يقرن في أحوال كثيرة بزيادة كمية وسائل الدفع ، إلا أن التاريخ يذكر لحالات لم تقرر زيادة الأسعار فيها زيادات في كمية وسائل الدفع ، ومن ثم يصبح من الضروري أدراك أن الظواهر النقدية والمالية ليست منفصلة عن البناء الاقتصادي ككل وإنما هي ترجمة وانعكاس له ، ولذا فإن العرض أسأله التضخم لابد وأن يستند أساسا إلى تحليل للهيكل الاقتصادي لكل ربا في ذلك طبيعة ومدى العلاقات الاقتصادية مع الخارج .

ولا شك أن التضخم الذي يسعد الدول الرأسمالية المتقدمة يختلف في أسبابه عنه بالنسبة للتضخم في الدول المتخلفة ويكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن الاحتكارات العالمية والبركازية متعددة القومية تعدسوة إلى حد كبير عن هذا التضخم والأمير هنا يستلزم سوى استرجاع سريع لأهم ما يقوله علم الاقتصاد السياسي عن السوق الاحتكارية .

فإذا ما انتقلنا إلى البلدان المتخلفة ، يتعين من البداية أدراك طبيعة البناء الاقتصادي فيها والتعرف على الفروع الاقتصادية الرائدة ومدى أنسجامها مع الاقتصاد المتخلف في السوق العالمية وارتباطها بها . وسرعان ما يتضح أن الاقتصاد المتخلف بصفة عامة هو

نفا أن التضخم يعنى ارتفاعا عاما في مستوى الأسعار ، وقد يقرن في أحوال كثيرة بزيادة كمية وسائل الدفع ، إلا أن التاريخ يذكر لحالات لم تقرر زيادة الأسعار فيها زيادات في كمية وسائل الدفع ، ومن ثم يصبح من الضروري أدراك أن الظواهر النقدية والمالية ليست منفصلة عن البناء الاقتصادي ككل وإنما هي ترجمة وانعكاس له ، ولذا فإن العرض أسأله التضخم لابد وأن يستند أساسا إلى تحليل للهيكل الاقتصادي لكل ربا في ذلك طبيعة ومدى العلاقات الاقتصادية مع الخارج .

ولا شك أن التضخم الذي يسعد الدول الرأسمالية المتقدمة يختلف في أسبابه عنه بالنسبة للتضخم في الدول المتخلفة ويكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن الاحتكارات العالمية والبركازية متعددة القومية تعدسوة إلى حد كبير عن هذا التضخم والأمير هنا يستلزم سوى استرجاع سريع لأهم ما يقوله علم الاقتصاد السياسي عن السوق الاحتكارية .

فإذا ما انتقلنا إلى البلدان المتخلفة ، يتعين من البداية أدراك طبيعة البناء الاقتصادي فيها والتعرف على الفروع الاقتصادية الرائدة ومدى أنسجامها مع الاقتصاد المتخلف في السوق العالمية وارتباطها بها . وسرعان ما يتضح أن الاقتصاد المتخلف بصفة عامة هو

تتحدد في الامسواق العالمية التي تسيطر عليها الدول المتقدمة والاحتكارات السائدة فيها - يمكن أدراك ذلك إذا حددنا كيف يتحدد سعر القطن المصري والسوري والسوداني والسكر الكوبي والبن البرازيلي والحب الهندي . . . ولاشك أن قسرة الدول المتخلفة على تحديد أسعار صادراتها من المواد الأولية هي قدرة محدودة أن لم تكن معدومة أصلا وفي نفس الوقت فإن هذه الدول لاستطيع أيضا التحكم في أسعار وارداتها من السلع الصناعية الاستهلاكية والاغذية أو في أسعار الخدمات التي تحصل عليها من الدول المتقدمة ، حيث يتحدد هذه الأسعار بواسطة الاحتكارات القوية في العالم المتقدم وذلك بغض النظر عن ثمن تكلفة إنتاجها الحقيقية وهو الأمر الذي اكتهه مجريات الأمور في النصف الثاني من عام ١٩٧٤ حين انخفضت أسعار المواد الأولية واستوردت أسعار السلع الصناعية عند مستوياتها المرتفع

وهكذا ، فمن طريق العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة ينتقل التضخم إلى الاقتصاد المتخلف لتجسد هيكلا اقتصاديا يتميز بالانعدام المرونة أو انخفاضها الشديد نظرا لسيطرة القطاع الأولي بدرجة كبيرة لا يمكن التقليل من مداها وبالتالي من آثارها . ينعكس ذلك كله في اتجاه أسعار واردات الدولة المتخلفة إلى الارتفاع وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم القدرة على المنافسة في السوق العالمية . فيزداد عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتقل فيه العملة الوطنية في السوق العالمية ويستمر الاقتصاد المتخلف في عبور مراحل جديدة من التخلف والتبعية للسوق العالمية .

عدا أن ذلك لا يمكن أن يعنى أن معدلات التضخم التي تسوق البلدان المتخلفة لابد أن تتوافق أو تتساوى مع مثيلتها في البلدان المتقدمة ، فذلك في الواقع يتوقف على عدد كبير من العوامل لعل أهمها مدى سيادة وانتشار العمليات السلبية النقدية داخل الاقتصاد المتخلف ومدى انفتاحه على السوق العالمية ومدى أهمية القطاع الخارجي بالقرابة بالقطاع الداخلي . فلا شك أن الأمر يختلف في حالة

البقية ص ٥٠



شركة مصر للتجارة الخارجية .. المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية

المركز الرئيسي : اثناع عشر قصر النيل / القاهرة

العنوان اللغزافي : MISR COMEX

تلاص : ٢٢٣٣ مصر كوكاس

أهداف الشركة :-

- ١ - تنفيذ عملياته الاستثمارية بأفضل تمويل متاح لتوفير أكبر قدر من الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية ومهمة التصنيع .
- ٢ - ترشيد الانفاق وإحكام الرقابة عليه لتفادي النفقات الزائدة إلى أقصى حد ممكن بما لا يعرّض تحقيق الأهداف .
- ٣ - تخطيط الصادرات والعمل على زيادة قيم الأعمال في مجال التصدير بإيجاد أسواق جديدة وتصدير سلع غير تقليدية وذلك للمساهمة في توفير أكبر قدر ممكن من العملة الأجنبية اللازمة لموازنة الميزان التجاري .

مع

الأحداث الاقتصادية

القطط السمان + والبقير السمان +

في المناقشات الحادة التي دارت باللجنة المركزية فجر الضو كمال أحمد قضية هامة ، وهي مكاسب العمال والفلاحين ، وقال انه بعد ٢٥ سنة من كفاح الشعب المصري في عهد الثورة ، لم يحصل العمال والفلاحون على شيء نتيجة كفاحهم . بينما هناك طبقة جديدة استولت على كل خيرات البنيان من المصارف والشقق الفاخرة والسيارات الفارهة وإذا لم يتدخل التنظيم السياسي لحسم هذه القضية ، فإنه بذلك يكون كمن يكتب وثيقة انتحاره بنفسه . وطالب بإعلان أسماء الذين أخذوا عموالات وسمسرة لتسليم الملايين الجنيهات ، وأصبحوا كالقطط السمان التي يجب القضم عليها فوراً .

وعقب الدكتور رستم المحجوب على ذلك ، فقال إن الظروف غير الطبيعية التي مرت بها مصر ، وأهمها الحروب والنكسة وزيادة السكان ، كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى الارتفاع الاقتصادي الحاسي . وأنه إذا كان القضاء عليها ، فليس كان الواجب لدينا الآن (قطط سمان) يجب والإهم أن نقضي على طبقة (البقير السمان) التي كانت موجودة لدينا قبل عام ١٩٦٧ . عام النكسة ، والتي أثرت ثراء فاحشاً على حساب الشعب .

وقال سيادته : إن إعانة السلع الاستهلاكية قبل ثورة التصحيح التي قادها الرئيس السادات كانت تلقى

كلها على الطبقة الفقيرة . أما الآن فقد تغيرت فلسفه فرض الضرائب وبوطالب الرئيس السادات بالإلزامية فرض الضرائب على السلع الأساسية وإنما تفرض فقط على السلع انكماشية ، وعلى المضاربة في أراضي البنية ويسمح الشقق والعمارات . وأكد أن حالة العمال والفلاحين الآن أحسن بكثير مما كانت عليه في ظل مراكز القوى وفي ظل أوضاع النكسة ، وأنها حينما تعود إلى الجماهير لن نخاف شيئاً ، لأننا نسمى إلى تخفيف العبء من فوق كاهلهم ونحصل الأغنياء بالكامل على عاتق تلك (القطط السمان) أو (البقير السمان)

هل المستقبل قائما ؟ ؟

من الواضح أننا نواجه عجزاً في حدود ٢٢٠٠ مليون جنيه ، أي حوالي خمسة آلاف مليون دولار . ولقد جاءت هذه الحكومة في أصعب أزمة اقتصادية مرت بها مصر منذ أزمة ١٩٣٠ . ولكن نتيجة لتحركات الرئيس السادات حصلنا على قروض ميسرة في حدود ٣ بليون دولار ، وحازلنا في حاجة إلى حوالي ٢ بليون دولار لمواجهة خطة عام ١٩٧٦ . كما قام الوزراء بجهود جبارة في هذا الشأن للخروج من هذه الأزمة الطاحنة . وليس الأمر مقصوراً على الوزراء بل اشتدركت كل القيادات في هذا الأمر ، وكان للاحوة العرب فضل كبير في تخفيف حدة الأزمة .

بجانب هذا فنحن لدينا ثروات طبيعية وبشرية هائلة جداً ، وقد أكد خبراء الاستثمار إن أحسن فرصة للاستثمار رأس المال موجودة في مصر بسبب وجود الكوادر والمهالة . وإذا كان المستقبل ليس قائماً كما يتصور البعض .

لكن الذي نأخذه على خطة التنمية هو عدم « التلقائية الاقتصادية » ، وكان يجب أن يكون تعاملنا منذ البداية مع الدول الغربية ، لأن الدول

الشرقية ليس لديها المرونة الكافية ، فهي لا تعرف شيئاً اسمه جسولة الديون التي نمانى منها الآن . . . بينما روسيا زعيمة الدول الشرقية أضربت نهائياً عن مسدد ديونها للولايات المتحدة الأمريكية التي أخذتها منها خلال الحرب العالمية الثانية !!

إننا لو استطينا أن نحصل بطريق القروض على البليسوني دولار التي تنقصنا ، فانا لن نستطيع تشغيلها بالكلفة المطلوبة نظراً للتعقيدات الإدارية والحكومية التي مازالت تسيطر على الإدارات الحكومية حتى الآن ، رغم أن رئيس الجمهورية فوض رئيس الوزراء في كثير من اختصاصاته

إننا في حاجة إلى افتتاح اداری وفكري قبل الانفتاح الاقتصادي . . . في حاجة إلى زرع الثقة في الموظف ، نفترض أنشريف . . . فإذا ما انحرف (قطعنا وقبضه) ، لا لأنه انحرف ، ولكن لأنه أوقف المسيرة الاقتصادية ووضع على الوطن كله خيراً كان سيمود على الجميع كله .

والحمد لله ، فإن من مزايا هذه الحكومة الحالية (ميزة المصارحة) بكل التفاصيل ، ولم يسبق لحكومة أخرى أن صارت الشعب بكل الحقائق كما فعلت الحكومة الحالية . . . لدرجة أن منصب الوزير أصبح عبئاً ثقيلاً وليس « فخطة » كما يتصور البعض .

إن المسئول من « المستقبل » هو تنفيذ خطة الاقتصادية كما تم التخطيط لها ، ومصر يمكنها أن تنفذ نفسها عن طريق تبسيات التخطيط وزيادة الانتساج . يجب أن يسير التخطيط الإداري جنباً إلى جنب مع التخطيط الاقتصادي . إننا نمانى من عدم وجود الإدارة الحسنة والسليمة ، لأن الحماية المشروعة تستغل في صورة عنيفة ، حتى أن وزير التخطيط يتردد في استخدام سلطته حتى في الحالات الواضحة .

أحمد فريد حسن

المراجعة الاجتماعية لبيانات التكاليف وأثرها على فاعلية الإدارة

سمير أبو الفتح صلي

• تمهيد :

لما كانت وظيفة الإدارة تتلخص في التخطيط والرقابة ، كان من الواجب أن يكون لهذه الإدارات ما تعتمد عليه في إعدادها بالبيانات اللازمة ، وكان من الطبيعي أن تقوم بالتنشئة نظم محاسبة وتكاليف تقوم بإعداد هذه الإدارة بالملومات التي تسترشد بها في ترشيد القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة .

وحين يقوم النظام المحاسبي باستخلاص المعلومات وجب عليه أن يجمع البيانات التي يمكنه من تحقيق أهدافه

يتناول البحث الأول : **القصود بالمراجعة الاجتماعية لبيانات التكاليف وأهميتها**

لما البحث الثاني : **فيبين أهمية المراجعة الاجتماعية في زيادة فاعلية التكاليف المصارفة كدالة للتخطيط والرقابة**

• **أولاً :- القصود بالمراجعة لبيانات التكاليف وأهميتها**

يقتضى البحث بالمراجعة الاجتماعية دراسة المشاكل الإنسانية التي تسببت في أحداث الانحراف أو الخطأ قبل دراسة الانحراف من حيث أسباب حدوث الانحراف أو الخطأ - أي علاج أسباب حدوث الانحراف أو الخطأ - فسرور يمكن بأقل الخسائر على حدوث مثل هذا الانحراف أو الخطأ مرة ثانية - فلما كان السبب في الانحراف هو مشكلة إنسانية لحامل معين وأن النتيجة لهذه المشكلة هو حدوث الانحراف ، فمن المنطق الاهتمام بالسبب قبل الاهتمام بالنتيجة ، فلما تلاقي السبب ، تلاشت معه النتيجة .

هذا ويجب ألا يسهو الفهم من عرض مثل هذه الامثلة من الجوانب النفسية المرتبطة بمحاسبة التكاليف - فليس المطلوب من المحاسب أو الإداري أو الاقتصادي أو الفني أن يتكون خبر تقني أو سلوكي يؤدي كل هذه الملاحظات الإنسانية والنفسية - ولكن المطلوب هو معرفة كل فرد من هؤلاء الأفراد بقدر سلوك من سلوكه وقواعد السلوك السلوكية حتى يمكن أن يكون لديه فكرة من السلوك الإنساني للسلوك من ما عاد أنه لا يستطيع أن يعمل بدونهم ولا يستطيع أن يعمل فيهم فيصرون وسلوكهم إذا أراد فعله أن يؤدي بكمالية - وقد يقوم المصروف بتعيين خبر أو أكثر في الشؤون السلوكية أو الإنسانية تكون مهمته ليس مراجعة البيانات المالية أو المحاسبية بالمصروف - ولكنه يقوم بمراجعة المشاكل الإنسانية التي تسببت في أحداث الانحراف وتوجيه كل الانتاج أو التشغيل وبنائه من مراجعته الاجتماعية أو السلوكية علم يمكن أن يقدم تقارير عن نتيجة المراجعة مؤيدا

ولقد تطورت مهمة محاسبة التكاليف اليوم وأصبحت تتابع عمليات المنشآت في الماضي بإعدادها وتوزيعها الطامح باستعمال التكاليف الفعلية والتسجيل أولا بأول واستعمال التقارير المختلفة ثم التقليل من التسلل باستخدام التكاليف المصارفة والوزونات التشغيلية - أي أن التكاليف ترد للماني من طانة ومقرها الطامح على حيلولة وفرضه من التسلل كما يتوقع مستعملا في ذلك على ما أبيت من بيانات وارقام وملومات وما يتم من خلاق وبيانات وما يظهر من تفهيرات وتبدلات .

ويرى الباحث أن التكاليف - ملاذات في حاجة إلى الاتجاه للارشاد عن المستقبل - ولما كان تحليل ما يحدث في فترات ماضية متتالية قد يظلم الادارة في عمل تقارير افضل للمستقبل يرى الباحث انه يجب معالجة الاستعمالة بالأساليب الزائفة ويحث العمليات ضرورية تحليل دراسة المشاكل الانحراف التي تسببت في أحداث الانحراف أو الخطأ قبل دراسة الانحراف أو الخطأ نفسه - وذلك لأنه إذا تمكنت الإدارة من علاج أسباب حدوث الانحراف أو الخطأ - أي علاج المشاكل الإنسانية

فسور يمكن بالتالي التخلص من حدوث مثل مثل الانحراف أو الخطأ مرة ثانية - وبما سبق يوضح مفهوم البحث للدراسات السلوكية أو المائقة على البحث المراجعة الاجتماعية لبيانات التكاليف لزيادة فاعلية الادارة في مجال التخطيط والرقابة

وحتى تتضح أثرها في هذا البحث فسمه الباحث إلى بحثين :

باعتراحاته أو توصياته بشأن علاج مشاكله فذلك المستوى الإداري المسؤول من اتخاذ قرارات بشأن هذا النوع من المشاكل (١)

ويرى الباحث أنه يمكن الاستفادة من هذا الخبر السلوكي في مراجعة البيانات التاريخية واستخلاص مؤشرات تليد في أساليب تلتأيا الفترة السابقة على المستقبل للتصرف - ولا حل وجه التعريب - بل بعض النتائج التي تستفيد من إعداد التكاليف المصارفة التي تستفيد من التخطيط والرقابة .

التخطيط يفتن وضع المسألة كاساس ليس كلفة الاداء والرقابة تتفحص معالجة تفهيد المايير في المستويات الإدارية المختلفة بالمشاة لتفكك من أن تقليدها يتم وللمعامر السابق تقديمه

ويرى بعض الكتاب الأجانب (١) أن المايير يتم وضعها بواسطة أشخاص كما يتم تقليدها والرقابة عليها بواسطة أشخاص - أي أن هناك عامل مشترك بين مفضلجمرات الثلاثة من الأشخاص - ألا وهو العامل الإنساني الذي لا يمكن إغفال أنه أقرب للمساويح أن تفهيد ولذا للتخطيط والسياسات الموضوعة في إطار التخطيط .

كما أن لمصنعي الميير دوره الفعال في إعداد الموزنة التشغيلية - لذلك يجب الاهتمام بالدراسات السلوكية في هذا المجال - (وسوف يركز الباحث دراسته على التكاليف المصارفة - فقرة - نواحي الاستفادة من الدراسات السلوكية في هذا الصدد .

ويجدر بنا أن نشير أنه عند الاهتمام بالعامل الإنساني في التخطيط والتفكير والرقابة يجب ألا يهيب من الببال أن المايير أو الممثل لمن هو عكاس كفاءة أداء الممثل بالمشاة سواء أكان هذا الاداء مرتبط بالتخطيط أو بالتفكير أو الرقابة .

من كل ما سبق يستطيع الباحث أن يستخرج المبحث بأن يركز أهمية دراسة الجوانب النفسية عند دراسة المحاسبة التكاليف فاذ كان التخطيط هو دراسة مجالات السل في المستقبل ووجه المايير لهذه المجالات المستندة - فلا شك أن دراسة السل مرتبط بالإنشائي الذين سوف يقومون بتفصيل هذا العمل وتطبيقه المايير - فالمشورة لمصنعي الميير السلوكي في الامتداد - وكذلك في الرقابة ليد أن الشخص أو أداء الشخص هو الذي يراقب وليس الاداء المايير نفسه - وأي انحراف في الاداء لا بد وأن يترتب

يراجع في ذلك :

(١) - د. محرم عامر ، نظام المحاسبة الادارية ١٩٦٦ ٤ دار النهضة العربية ص ٢٨١

من بعيد أو قريب بالنظر الإنساني الذي عليه أن يفسر الاستجابة للصدعة الخطية يحدث الانسداد . ولذا بدأت مراحل الرقابة بتحديد مسؤولية الأداء عن طريق محاسبة المسؤولين . وكذلك عند تصميم ووضع النظم المحاسبية خاصة يجب الأخذ في الحسبان التعامل الإنساني المرتبب بالنظام .

• الثانية - أهمية المراجعة (السلوكية) في زيادة فاعلية التكاليف المياريّة كأداة للتحقيق والرقابة

ناقش الباحث في البحث السابق مفهوم المراجعة الاجتماعية (أو السلوكية) وانتهى إلى أنها تتمثل في مراجعة المشاكل الإنسانية التي تسببت في إحداث أضرار وخيمة على الإنتاج أو التشغيل والتي ترجمت في صورة بيانات تكاليفية ، ومحاولة التوصل إلى ولو على وجه التقريب إلى مقدار هذا الأضرار والاستفادة من هذه البيانات عند وضع المعايير .

وفي هذا البحث يناقش الباحث أهمية الدواشير السلوكية في زيادة فاعلية التكاليف المياريّة كأداة للتحقيق والرقابة .

وقد سبق أن أوضح الباحث أن التحقيق يتضمن وضع المعايير كأساس لقياس كفاءته ، والرقابة تتضمن متابعة تنفيذ المعايير في المستويات الإدارية المختلفة بالبناء .

• والمعايير يتم وضعها بواسطة الشخص • ويتم تنفيذها والرقابة عليها بواسطة أشخاص .

ويظهر من التحليل السابق أن هناك عملاً مشتركاً بين هذه المجموعات الثلاثة من الأشخاص ألا وهو العامل الإنساني الذي لا يمكن إغفال إذا أريد للمعيار أن تنفذ وبقوة للتحقق والسياسات الموضوعة في إطار التحقيق .

وعند الاعتماد بالعمال الإنساني في التحقيق والرقابة فإن المعيار موقفاً كأداة إدارية وليس بالمشاهدة سواء أكان هذا الأداء مرتبطاً بالتحقيق أو بالتفصيل أو بالرقابة .

والأداة كانت التكاليف المياريّة أداة لقياس الأداء بهدف تقييمه ومداسته لا إلا هناك عدة عوامل يجب إتخاذها في وضع مستويات القياس حتى يمكن اعتبارها أداة ذات كفاءة فاعلة .

هذه العوامل يمكن تلخيصها فيما قاله أحد الكتّاب الأجانب في علم النفس وهي : أن الإنسان لا يقوم بأداء عمل بكفاءة مجرد أنه أمضى أمراً بأدائه ، ولكنه يقوم بذلك بقامته ، وهي إذا كان يقابل راضياً بأداء هذا العمل ، وإذا يتوقف على عوامل معينة وهي : -

- أ - إذا كان مقتناً وداعياً في أدائه .
- ب - إذا حبب على أدائه .
- ج - إذا لم يفتقر من أدائه .

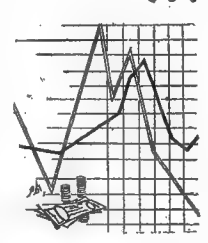
ويمكن ترجمة هذه العوامل بالنسبة لملاتنا بصياغة التكاليف المياريّة كأداة للقياس في كلمة واحدة هي عدالة المعايير . . . لهذا كانت المعايير من حيث الوسائل العلمية والمهنية التي استخدمت في إعدادها فاقها أداة قاصرة من تحقيق إيمانها أمام الشخص الذي سيحاسب

عنه العمل لها غير مقتنع بفعاليتها كأداة للقياس (١) ، وحتى يقتنع هذا الشخص بفعالية المعايير يجب أن تتوافر عدة شروط وهي : -

- (أ) أن تكون البيانات والوسائل المستخدمة في إعداد المعايير صحيحة وسليمة .
- (ب) أن يشترك كل الأشخاص الذين سيستخدمون هذه المعايير اشتراكاً كاملاً في إعدادها وإقرارها .
- (ج) أن تكون المعايير المقررة واقعية وفي الإنسان تحقيقاً .

(د) أن تكون التجهيزات التي تقتضيها هذه المعايير في متناوليتهم التحكم فيها وإتاحتها (هـ) أن يفهموا الفرقى من وضع نظام التكاليف المياريّة ومن قياس الأداء . هل هي وسيلة للتوجيه والإرشاد . للتيسير . للحكم على كفاءة التشغيل . أم للحكم على كفاءة الأشخاص ؟

• مراحل استخدام الدواشير السلوكية في التكاليف المياريّة - يرى الباحث أنه يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ثلاث -



• المرحلة الأولى : المراجعة السلوكية عند وضع المعايير -

من المروف أن القئين بالانشاء هم الذين يضعون المعايير ، وهناك خطوة إلى أن يعين القئين عند وضع المعايير إلى الاستعداد أن يتكّن تنفيذ المعايير بسهولة . وغالباً ما تقع هذه المجموعة نسباً أعينها الترواح الفنية والهندسية ولا تهتم بالتواشي الإنسانية المتحددة والتي قد تفسد دوا حاما في توجيهية التنفيذ ليتسنى له .

لا يقتصر على المعايير الموضوعة . وعند أن تقع مجموعة القئين هذه المعايير في تلك الصورة الفنية وليست الإنسانية ، ينشأ التعارض بين إمكان تنفيذ المعايير وبين العاملين في مواقع التنفيذ . حيث يستند الكثير من القئين الذين يضعون المعايير من يقطن أن

العوامل الهندسية والفنية والاقتصادية والمادية أكثر واقعية وأهمية من العوامل الإنسانية أو النفسية السلوكية . أو خبرة العاملين في مواقع العمل .

(١) د . سميح بياني . تقارير التكاليف أداة لتقييم الأداء . بحث منشور في المجلد الأول للدراسة المالية ، ١٩٧٤ ، ص ٦ .

ولكن كثيراً ما أظهرت هذه الخبرة أن هناك من العمال من يستطيع أن يتكّن في طرق جديدة للاداء . وأما في كثير من الممل . وقواعد طرق جديدة من حيثها أن تساعده في الإسراع في التنفيذ أكثر من القواعد والبرق الموضوعة لتنفيذ المعايير . وللأسف الشديد من هذه الخبرة يجب استشر العمال أن لهم أهمية واحدة في تحسين كفاءة ومردودية العمل الأداء . وبالتالي يمكن الاستفادة من أرائهم في وضع المعايير الجديدة .

• المرحلة الثانية : المراجعة السلوكية عند التنفيذ -

من المروف أن الأشخاص الذين ينفذون المعايير من مجموعتين : المجموعة الأولى : وتتصل في الأشخاص الذين يعملون في خطوط الإنتاج والتي يجب أن يتسلّموا عملهم وأدائهم من المعايير الموضوعة . وثانياً ما يتصل هؤلاء الأشخاص للمعايير على أنها خطوط أو أواخر من المستويات الإدارية العليا للوصول إلى الأهداف المتفق عليها وفقاً للمعايير .

المجموعة الثانية : وتتصل في الأشخاص الذين يعملون في مستويات الإدارة على الذين يعملون في خطوط الإنتاج . ويعتبر هؤلاء الأشخاص مقلدين للتحقق الإداري في المستويات الإدارية الأعلى من حيث الوصول إلى الأهداف الموضوعة في المعايير والتنفيذ .

ومن المشاكل التي تواجه المجموعة الأخيرة هي تأخر العمل بنظام المعايير على العلاقات الإنسانية بين العاملين في الخطوط الإدارية للمديرين عليهم . أو بين الرئيس والمؤرخين عند هذا المستوى الهام من المستويات الإدارية . ولهذا فإنها تأخر علاقة مباشرة بكمية إدارتها على الاستفسارات من العمال أن مقرهم أو المكس ، ومعالجة الإضرابات ، وشرح بعض المشاكل ، واحتمال العقاب . وكل هذا من شأنه دفعهم ويحب مراعاتها عند التعامل في هذا المستوى . وقد يحاول المدير في السال أن يبدل جهوداً كبيرة في طريقة توجيه العمال للأداء الصحيح والوصول إلى الهدف الذي

تقتضيه العمل . إلا أن هذه الجهود قد يفسد فيها من العمال الذين قد يعتبرونها في هذا شوب من المرفق وليس توجيه أو تشجيع . وفي هذه الحالة ، قد يقوم المدير بتنفيذ المعايير بالكمية المرفقة ليس للصعود في التنفيذ ، بل كرد فعل لطريقة التوجيه أو إفساد الإصرار . وقد يؤدي هذا في النهاية إلى إلقاء اللوم على المعايير بدلاً من المساعدة في تنفيذها .

وفي الواقع يجب أن المرفق في العمال في موضع لا يصعد عليه . فهو ملزم بتنفيذ المعايير . مستوفون على وجه القس الذي يمتثلون . في نفس الوقت يجب أن العمال مستوفون على التنفيذ أمثل للمدير . أي أنه توجيه علاقات في هذا الصدد كل منها مرتبط يستمر إداري معين بالتفريع . العلاقة الأولى هي تربط العمل بين رئيس قسم الإنتاج مثلاً ، والمرفق في العمال في قسم من أو غير عين من هذا القسم الإنتاجي . أما العلاقة الثانية هي من تربط العمل بين المرفق في (٢) د . متولي حاتم . إطار المحاسبة الإدارية المرجع السابق ، ص ٣٨ .

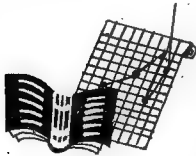
● المرحلة الثالثة : المراجعة المسلوكية عند الرقابة على تنفيذ المعايير :-

وكفاءة مالم يصاحبها اهتمام بالتمصر البشري عند وضعها وعند تنفيذها وعند الرقابة على تنفيذها ، فإن مصاحبة التكاليف بالتالى لابد من ارتباطها واعتمادها على تفهم كامل وواضح بالذوق الإنسانى لى جميع مراحلها أو عناصرها المختلفة حتى تكون ذا فاعلية فى دورها الهام فى نشاط الشركات .

ويستطيع الباحث أن يختتم هذا البحث بأن يركز أهمية المراجعة السلوكية أو الاجتماعية لبيانات التكاليف التى تحسدها مقدما (التكاليف المعيارية) والتى يمتدح عليها فى التخطيط والرقابة ، فإذا كان التخطيط هو دراسة ميالات الممسل فى المستقبل ووضع المسار لهدا الميالات المتعددة ، فلا شك أن ميالات العمل مرتبطة بالخصائص الفردية سوف يتومون بتنفيذ العمل وتنفيذ المعايير الموسومة بطريقة تحقق الوصول الى الاهداف .

ويود أن يوضح الباحث فى النهاية نظرة هامة وهى أن هدف هذا البحث ليس دراسة سلوك الأفراد مقدما فهذا امر من المصمومة يمكن التنبؤ به واخصابه لدراسات كمية وانما يهدف الباحث الى المراجعة الاجتماعية أو السلوكية للأفراد فى ضوء النتائج التى تحققت خلال الفترات الماضية ومعاولته الاسترشاد بها عند اعداد المعايير مع الاستفادة من الدراسات التى يمكن أن تلبد ببعض الاتجاهات السلوكية التوقع حولها مستقبلا نتيجة تحسيات لم تعالج ، مثال ذلك ظاهرة انطفاص الإنتاج والكفاءة الانتاجية ، وقد تلبد الدراسات السلوكية أن السبب فى حدوث هذه الظاهرة هو نظام الاجر وعدم فاعلية نظام الحوافز بالكتابة وأن الاستعرا على هذا النظام سوف يؤدى الى استعرا هذه الظاهرة لذلك من الممكن هنا الاستفادة من الدراسات السلوكية فى اعادة النظر فى نظام الحوافز مما قد يترتب على ذلك زيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الانتاجية .

سمير أبو انشوح صالح



تتم الرقابة على تنفيذ المعايير بواسطة أشخاص هم الذين يتقون فى مكان الرقابة على تنفيذ أعمال المنشأة . ويستخدم هؤلاء الأشخاص المعايير كأداة للرقابة على تنفيذ الاداء . والمشكلة هنا قد تنشأ من عدم تفهم هؤلاء الأشخاص للطبيعة الفنية لوضع أو لاستخدام المعايير . وإزاء هذه المشكلة يجب انشاء فى من حرية التصرف للمعلمين والمترشحين عند التنفيذ وذلك لانهم افسح الناس على تفهم العوامل الفنية عند التنفيذ ، ولتلى قد يفسد على القائلين بالرقابة إستيعابها .

ولا شك أن هذا يتطلب تفهما كاملا من القائمين بالرقابة لطبيعة وأسباب الانحرافات التى حدثت . فقد يسيطروا الاختلاف بين الاداء المخطط والفعلى الى أنه انحراف ، ويجب ألا أن يكون لديهم القدرة على سماع وجهة نظر العامل أو المترقب على العمل فهما يتناقض بأسباب الانحراف ، فإذا سمع وجهة نظر هؤلاء الذين يمسولون فى التخطيط الانتاجية الأولى فقد يفتتح القائم بالرقابة على أن سبب الانحراف ليس العامل وليس المترقب ولكن لأسباب أخرى خارجة من اراءهم ، وبالتالي يفسد تقريره هذه الصقائق للبراهين الأولى ، وبلا من أن يسجل الانحراف دون تفسير لحدوثه أو دون أخذ وجهة نظر المترقبين بهذا الانحراف .

من كل ما سبق يرى الباحث أنه يجب على واضعى المعايير وعلى الذين يراقبون تنفيذها أن يمسولوا جامعين على ضفت حالة من التوازن العملى بين تطبيق المعايير وبين العامل الانساني مهما كان تقديرهم له . فبالرغم من الغالب على أهمية التمسر الذى أو القوم من التقى على نظام المعايير ، نجد أن هؤلاء الأشخاص لم يأخذوا فى حساباتهم أهمية التمسر البشري الى أن ينشأ التعارض بين الاثنين . ولذلك يجب على هؤلاء الأشخاص أن يأخذوا بالاعتدال فى وضع المعايير وعند الرقابة عليها فى الاستخدام . ويمكن أن يتم هذا بترك المجال للتمصر البشري واحيى به الابتكار والتفصيل والتفسير عند التنفيذ .

خلاصة القول أن نظام التكاليف المعيارية انما هو نظام يصمم ويخطط ويصلى فوائده من طريق الأشخاص ولذا لم تراعى المصومول الانسانية فى تصميمه وتنفيذه فلن يفسدى لعمره ، وعدم وجوده المفضل وأقل خطورة من وجوده .

ولذا كانت مصاحبة التكاليف تقوم على التخطيط والتنفيذ والرقابة وأن المعايير أو التقديرات هى عنصر من عناصر التخطيط وأساس لتوجيه التنفيذ، وواحد من متطلبات الرقابة، كما أن هذه المعايير مصممت لتنفيذها بغااية

المبال والمعال الذين يمسولون فى هذا القسم أو المترقب . ولا شك أن كمية اعداد الاداء أو المامدة فى الملاحظة الأولى لها تأثير مباشر فى الملاحظة الثانية . فإذا كانت علاقة رئيس القسم بالمترقب من المبال علاقة ليست مبنية على التواعد السلوكية ، فقد تنشأ بهذا الملاحظة بين المترقب ومعال ، وبالتالي يتأثر تنفيذ المعايير عن طريق الانحراف أو الترجيح .

ولهذا كثيرا ما نقضى المعايير الى احدثشود بالمثل لدى المترقبين ولدى معالهم ، ولقد يكون سبب هذا التعود ما لى :-

١ - إذا تعرض الشخص لشااكل كثيرة فى الاداء أو فى الوصول الى الهدف ولا يستطيع أن يعمله .

٢ - إذا تعرض الشخص مرارا للتعوجم عليه أو على إكثاره أو على طريقة أدائه أو طريقة سلوكه .

٣ - إذا اعتقد الشخص أن المعايير صبة التحقيق أو التنفيذ .



٤ - إذا اعتقد الشخص أن عدم تنفيذ المعايير كما هو مطلوب أو عدم الوصول الى الاهداف قد يؤثر فى اجر العامل أو فى مقامه أو ايلامه .

ويرى الباحث أنه من المفرورى الانتشاء بمرکز الملاحظ أو المترقب كمراقب للتكاليف ، فمن المتعارف عليه حديثا أن الرقابة المامدة لا يمكن أن تكون الا فى الواقع التى يتم فيها تنفيذ العمل الفعلى . ولا شك أن هذه الموانع هى أرض القملى . وهنا نجد أن المترقب المسئول فى هذا الحال هو الملاحظ أو رئيس المبال ، فهو الشخص الذى يترقب ميافرة على كتابة استخدام المواد الخام ورقابة كتابة الوحدات النهائية ، وهو الذى يستطيع المامدة أو تقصير أوقات المصل . إذن فاللاحظ هو الشخص الذى يبدأ سلطة الرقابة وتنشئ منها اجراءات الرقابة . فمنسده يظهر الانحراف وتقلده يتم تمصيح هذا الانحراف ولهذا يجب الاعتناء باللاحظ من حيث :

١ - اختياره .

٢ - تدريبه .

٣ - اعداد بااليبالات .

٤ - مشاركته فى الإدارة الفعلية واعداد مقاييس الاداء .



شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو
الشوربجي
 تقدم أحدث إنتاجها
 اللانچيرى * ملابس جاهزة * أقمشة * جوارب كوتونات



معامل المرونة في الانفاق السياحي

يبدو من الدراسات السياحية أنه هناك تأثيراً لمستوى الدخل على الانفاق السياحي وأن هناك أهمية كبيرة في حساب معامل المرونة للطلب السياحي للتنبؤ في المدى الطويل والمتوسط ، بالإضافة إلى ضرورة العناية بتجميع البيانات وتصنيفها واختيار نماذج وطرق الحسابات ، ثم تطبيقها واستخدامها .

بقلم مصطفى زيتون

تشمل كل مظاهر الحساب التجاري ، ولاشك أن وسائل العلاج معروفة في كل دولة حسب ظروفها ، ولكن معظم الدراسات تتناول تجارة السلع دون الخدمات ومنها السياحية التي تعتبر من البؤر غير المنظورة ، وأن كانت بعض السلع تدخل في عمليات التبادل السياحي ، وبالنسبة للدراسة الرئيسية التي تلمح تجارة الخدمات في الاقتصاديات الدولية ، والدراسة المهم جداً الذي تلمح في اقتصاديات الدول ، نجد أن هناك قصوراً في الدراسات الخاصة بالخدمات في مجال الاقتصاد التطبيقي ، وعلى نحو خاص في دراسات يمكن القول بأن دراسة أسواق الخدمات متخلفة كثيراً عن دراسة أسواق السلع ، وخصوصاً في مجالات مرونة الطلب والدخل والأسعار ، والمرونة الأخرى المشتقة إن هذا القصور يؤدي إلى نتائج خطيرة ، ومن المشاكل التي تواجهنا بسبب هذا القصور قياس الانتاج الحقيقي في كثير من صناعة الخدمات .

وفي دراسة معامل المرونة يجب أن نلم بالاعتبارات الآتية :-

* البيانات المستخدمة في الدراسة من حيث الدقة والإمكانية الاستفادة منها
* مرونة الطريقة المستخدمة ، ومدى إمكان الاندفاع بها في النتائج التي يتوصل إليها ، متخلفة من الاعتبارات الاقتصادية والإحصائية حدياً لها .

* أن يؤخذ في الاعتبار تطبيق نتائج الدراسة وتقييمها وحدود العمل بها .

لقد يبدو أن تركيز الدراسة على مرونة الدخل بالنسبة للطلب السياحي كما تفصل مرونة الأسعار ، وفي هذه الدراسة تتناول في أسلوب علمي مبسط كيفية قياس المرونة ، ثم تطبيق هذه المقاييس في الدراسات السياحية .

ومن المثير ميزان المدفوعات من أهم مجالات الدراسة الاقتصادية في النوازل الحديثة وتفسير الحركات الحديثة في مجالات المعامل الدولية لا يمكن لدولة ما أن تتجاهل الحاجة إلى فهم وضع ميزان المدفوعات ، ولا الحاجة إلى دراسة السياحة الاقتصادية التي

ولما كانت الخدمات غير متجانسة ويتمتع فيها مادية ، فإن وسيله القياس تكون نقدية ، وهذا يعني تأثيرها بالتضخم مما يقتضي قياس التغيرات الحقيقية في القوة الشرائية ومستوى المعيشة ، وأخذها في الاعتبار عند استخدام المقاييس اللازمة ، وبالنسبة للسلع العادية فهذا أمر يمكن علاجه ، بسبب إمكان القياس مادية ، أي وجود مقاييس طبيعية تسمح بالقياس مثل وحدات الحجم مثلاً ، أما بالنسبة للخدمات ومنها السياحية ، فإن وحدات القياس الطبيعية غير موجودة ، ولهذا ينبغي استخدام مقاييس غير مباشرة كمؤشر لحركة الانتاج الحقيقي أي التغير في نصيب الخدمات من العمل .

إن نظرية المرونة تعتبر واحدة من أبسط الأفكار المستخدمة في الاقتصاد وفي الوقت نفسه من أكبرها قيمة ، إذ يمكن تطبيقها في جانبي معادلات المنتج : أي في جانب الطلب وجانب العرض ، سواء كان المنتج سلعة أو خدمة ، ولهذه المرونة تطبيقات كثيرة في التحليل والتنبؤ الاقتصادي ومن هنا تبرز أهمية التعريف بالأنواع المختلفة للمرونة .

والمرونة لا تفرق اقتصادياً عن كونها مقياساً للعلاقة بين متغيرين : أي استجابة أحد المتغيرين إلى التغيرات في الآخر ، ومثال ذلك مرونة الدخل على طلب منتج سواء كانت سلعة أو خدمة هي عبارة عن العلاقة بين معدل تغير السلعة المشتراة ومعدل تغير دخل المشتري أي قدرته على الشراء .

١ - مروة الدخل لمص
منتج =

معدل التغير في كمية المنتج المب
معدل التغير في دخول مشترى السلعة
مروة الدخل لمطلب
٣٠٪

منتج = ٣
١٠

٢ - مروة السعر لمطلب سلعة
معدل التغير في كمية المنتج المب

معدل التغير في السعر

تتوقف قيمه معامل المرونة المتوقعة على طبيعة المنتج ، كما تتوقف في حالة قياس مروة الدخل ، على طبيعته مجموعات المشتريين ، ففي الاقتصاديات المتقدمة نجد أن معامل المروة للمطلب على السلع الكمالية أكبر من الواحد الصحيح ، بمعنى أنه إذا زاد الدخل الفردي بنسبة معلومة (٥ ٪ مثلا) فإن ارتفاعا بنسبة أكبر يحدث في شراء السلع الكمالية (١٠ ٪) ، مثل السلع المجهزة ، وعلى ١٠

ذلك يكون معامل المروة = -

= ٢ . ومعامل المروة يميل الى أن تكون أكبر في اصلا تدرج توزيع الدخل عنه في اسفله . وبالعكس يكون معامل مروة التسل لمطلب الضروريات أقل من الواحد الصحيح خصوصا عند قبة توزيع الدخل وان كان أكثر ارتفاعا في اسفل التدرج . وعلى هذا الاساس فان الطلب على السياحة في الدول المتقدمة يعتبر طلبا على الكماليات (أي أكبر من الواحد الصحيح) وبالتالي نجد أن قياس مروة التغير تشير الى أنه يساوي ما بين ١ ، ٢ .

فإذا كانت الزيادة السنوية في اعداد السائحين = ١٠ ٪ ، بينما أن الزيادة السنوية في الدخل = ٥ ٪ ،

فان معامل المروة = - ١٠
٥ = ٢

ومن الناحية النظرية الاقتصادية البعيدة لا توجد قيود زمنية على نظرية المروة ومن حيث المبدأ فان المروة لا تكون موقوفة بزمن معين ، فكل سلعة لها خصائص مروة تختلف باختلاف الزمن في المثل القصير أو

تعديل الاسعار التضخمية في الدولة التي تتفق أي الدولة المستوردة للخدمات وهي نفسها مصدرة للسائحين ، حتى تحصل على نتائج مرضية يمكن الاعتماد عليها . ومع ملاحظة تضخيم الاخذبذرية الاسعار على مروة الدخل ، فان من الاممية يمكن أن نلاحظ ثبات الاسعار في كل من الدولة المصدر والدولة المستقبلة للسائحين ، اذا أنه من المعروف أن التضخم يختلف من دولة لأخرى ، بل ومن وقت لآخر في نفس الدولة .

ومن العوامل ذات اختلاف مجموعات السائحين ، فان سائحين الترفيه يختلف في طبيعته عن سائحين العمل . ومن هنا تبدو ضرورة معالجة معامل المروة لكل منهما على حدة . ولا ننسى أن عامل الموسمية أيضا له تأثيره على معامل المروة ، ولهذا فان أكبر فائدة في استخدام هذا المعامل تكون عند التنبؤ مثلا بما يجب أن تكون عليه المرافق العامة م ربطها بموسمية السياحة وانفاق السائحين لان هذا يشير الى ما يتوقع أن تكون عليه نسبة الاشغال بالفنادق ، أي انه يجب مراعاة موسمية الانفاق السياحي ومعامل مروة الاسعار لمطلب السياحة في انفسهات المرافق العامة ومن حيث المدة التي تكون موضع دراسته نجد انها تختلف من جهة لأخرى ولكن اتفق على أن سنة هي وحدة مناسبة ، وأن مدة ٥ سنوات تتلائم فيها التقلبات والتغيرات ، ولذلك فهي فترة مناسبة للدراسة .

وتعتبر مقاييس المروة ذات فائدة عند التطبيق ، فليها يتعلق بمرونة الاسعار تبعها ذات أهمية تحليلية في المدة القصيرة ، والمثال الواضح لذلك هو التغير الذي يطرأ على نمط الانفاق الناتج عن تغير سعر الصرف . وفيما يتعلق بمروة الدخل فهي ذات فائدة في التوقع طويل الاجل ، ومع وجود معامل مروة للدخل ، فمن الضروري الحصول على توقعات بشأن مستويات الدخل المتوقعة

مصطفى زيتون

مدير عام
البحوث والدراسات الإحصائية
وزارة السياحة

شركة المحلات الصناعية للحريم والقطن



اسكو

إمداد بضائع الموضة العامة للمفرد والجماعي

أفضل شركات انتزوع الانتاج

تقدم انشاجها :

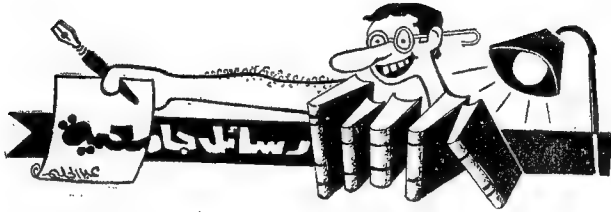
- فرك حرير مناعى
- فرك قطنى
- فرك مكشوف
- قمم قطنية

خامات
مبضات
مصغات
طبوعات

- قمم حريرية
- قمم صوفية
- قمم ديرية
- فوط كوفرات



الإدارة التجارية :
١٥ شارع محمد حسني بالقاهرة : ٥٠٩٦٣
مكتب البيع العام :
٩ شارع المنادى الكبير بالقاهرة ٩٦٠٤٣



التنمية . وفي نطاق التغيرات الدولية أصبحت التنمية الاقتصادية هدفا دوليا مشتركا ، ومن ثم أصبح التعاون الدولي بشكل اتجاها عاما. للمجتمع الدولي ، كما أصبح البحث عن علاج مشاكل التجارة الخارجية والتنمية في الدول النامية بشكل عنصرا اساسيا من عناصر استراتيجية التعاون الاقتصادي الدولي . كما أصبح الاتجاه نحو التعاون الاقتصادي الاقليمي بين دول العالم سمة اساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ..

على ان هذا التعاون الاقتصادي الاقليمي لا بد ان يدور في اطار التعاون الاقتصادي الاقليمي وأن يتفاعل معه ، وينقسم البحث الى ثلاثة اقسام رئيسية :

● **بمعالج القسم الاول قضايا التجارة الخارجية والتنمية في اطار التعاون الدولي في ثلاثة فصول ..**

اولها يناقش العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي فيما بين الحرب العالمية الثانية ، ويدرس الفصل الثاني دور المنظمات الاقتصادية الدولية في دعم التجارة الخارجية والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يعالج الفصل الثالث قضايا التعاون المصنعي الدولي وتنمية الصادرات في الدول النامية .

وقد اوضحت الدراسة في هذا القسم القيود التي تحد من امكانيات التعاون الدولي والتي جعلت المنظمات الدولية لا تستطيع ان تحقق التوازن بين مصالح الدول بسبب قدرة الدول المتقدمة على التحكم في القرارات التي تصدر عن تلك المنظمات . كما اشارت الدراسة الى حاجة الدول النامية الى المعونات المالية والفنية الاجنبية حتى تتمكن من ادارة عملية التنمية على ان تكون هذه المعونات في اطار سياسة فعالة للتعاون الدولي ومن خلال المنظمات الدولية .

● **ويتطرق القسم الثاني : في معالجة التجارة الخارجية والتنمية في اطار التعاون الاقليمي ، وقد قام الباحث بعرض افكاره في فصولين ، ناقش الفصل الاول قضايا التعاون الاقتصادي بين الدول المتقدمة من واقع تجرئتي السوق الاوروبية المشتركة والكميون . كما عرض الفصل الثاني لتجارب التعاون الاقتصادي بين الدول النامية في دول امريكا اللاتينية وافريقيا . وقد اكثرت دراسة هذا القسم على اهمية التعاون الاقتصادي**

● **اول رسالة دكتوراه في الاقتصاد تناقش في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ***

التجارة الخارجية والتنمية في اطار التعاون الاقتصادي العربي

- **المكان :** كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
- **الزمان :** في مساء يوم الاثنين ١٢ يناير ١٩٧٦
- **الباحث :** دكتور عبد الفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد
- **لجنة الحكم :**
- **الاستاذ الدكتور فؤاد هاشم عوض** استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .
- **الاستاذ الدكتور علي لطفي** استاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة عين شمس
- **الاستاذ الدكتور وجيه شمسدي** وكيل وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي
- **عرض :** محمد حامد الزهار ماجستير في الاقتصاد



دكتور
عبد الفتاح
عبد الرحمن
عبد المجيد

تحتل التنمية الاقتصادية مكان الصدارة في الفكر الاقتصادي والسياسي العالمي . كما أصبح التفاعل بين التجارة الخارجية والتنمية محور الارتكاز في الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، محليا ودوليا ، بسبب مامارسه التجارة الخارجية من تأثير واسع المدى على عملية

تجمعات اقليمية في اطار التعاون الاقتصادي العربي الشامل .
وقد خُص الباحث من دراسته الى ان استراتيجية التعاون الاقتصادي العربي يجب ان تقوم على الخطوط العريضة التالية :

١ - ان يقوم التعاون العربي الشامل على اساس اتفاقية عامة توقع بين الدول العربية في اطار المجلس الاقتصادي العربي والذي يشرف على تنفيذها ، تكون بمثابة اطار عام يربط بين مظاهر التعاون الاقتصادي العربي ، ويحقق التوازن بين خطوات التنسيق والتكامل الاقتصادي وخطوات تحرير التبادل التجاري في اطار السوق العربية المشتركة على ان تنص تلك الاتفاقية على مراحل مدروسة للتعاون الاقتصادي تتمتع الدول العربية خلالها من امتصاص الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل مرحلة .

٢ - تطوير اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بحيث ترسم خطوط واضحة ومحددة لمسارات التعاون الاقتصادي العربي بين اعضائها اقليميا وراسيا ، وان ترسم اطارا عاما لمسار الوحدة يسمح باقامة عدد من التجمعات الوجدية العربية تقوم على اساس من التفاوض الجغرافي وتقارب الظروف والمناخ الاقتصادي والفكري .

٣ - ان يكون التعاون الاقتصادي ، الثنائي والثلاثي ، بين الدول العربية عاملا فعالا لدمج مسيرة الوحدة بمتعارف عام ربط وتفاعل بين التجمعات الاقتصادية العربية بشرط ان يكون متجسما مع الاهداف العامة للتعاون الاقتصادي ، وان يقدم الاهداف السوق العربية المشتركة وان يستند من الاعتبارات السياسية .

٤ - تعتبر المشروعات المشتركة استراتيجية مناسبة للتعاون الاقتصادي الاقليمي بشرط ان يتم تأسيسها بعد دراسة علمية بعيدة عن الدوافع السياسية وان تقدم مصالح حقيقية لكل اعضائها .
٥ - ان يكون الهدف الاساسي للتعاون الاقتصادي العربي هو تحقيق التوازن الداخلي في كل من الدول العربية وكذلك في الوطن العربي ككل على اساس من التكامل بين اقطاره .

٦ - ان يكون هناك هدف ادنى من التنسيق بين الخطط الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية في اية محاولة لتحقيق التماسك والتعاون الاقتصادي العربي الشامل او الاقليمي .

٧ - ان تضع الدول العربية خطة مدتها عشر سنوات للتعاون الثلاثي ترتبط بلاطار الصمام للتعاون الاقتصادي العربي وتتفاعل معه ، وتستهدف توحيد النقد في الدول العربية بحيث تكون هناك عملة عربية واحدة تتم على اساسها جميع المعاملات داخليا وخارجيا . وقد اقترح الباحث في هذا المجال البدء فوراً في توحيد النقد العربي شكلياً ، وإنشاء لجنة عربية للتنسيق النقدي والمالي ، وإنشاء بنك مركزي عربي مشترك يتولى مسؤولية توحيد النقد العربي وفقاً للخطة المشار اليها .
محمد حامد الزمار

الاقليمي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية على ان تقوم استراتيجية هذه التعاون على اساس من ترابط المصالح القومية في نسج اقليمي متوازن يجعل كلا من الدول الاعضاء تشعر بأهمية التجمع الاقليمي وتعمل لبقائه . وقد بينت الدراسة التحليلية ان **المصالح الاساسية** التي يرتكز عليها نجاح التعاون الاقليمي هي :

١ - تقارب الانظمة الاقتصادية والاجتماعية

٢ - تقارب المناهج السياسية والاجتماعية

الايديولوجية

٣ - اتحدية الدقيق والدورس للاهداف

المشتركة

٤ - اقامة مؤسسات اقليمية متناسبة مع المناخ الاقتصادي والسياس والاجتماعي والاهداف المشتركة .

٥ - السرعة في اتخاذ القرارات المشتركة

٦ - الكفاءة العالية في تطبيقها .

٧ - سرعة استجابة المؤسسات الاقليمية

للتغيرات الحطة الاقليمية .

٨ - وجود استراتيجية واضحة لتنسيق

السياسات الاقتصادية والاجتماعية القوية .

٩ - استقرار العضوية والاجهزة العليا التي

تملك سلطة اتخاذ القرارات .

١٠ - تحقيق التوازن بين مصالح الدول

والاعضاء والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في اجزاء الدولة الواحدة وكذا

بين الدول الاعضاء .

● اما القسم الثالث فيعالج مسألة **التعاون الاقتصادي العربي في مجال التجارة الخارجية والتنمية**

في فصلين : اولهما يناقش تطور التعاون الاقتصادي

العربي والمقبات التي تعرض حركته ويناقش الفصل

الثاني مستقبل التعاون الاقتصادي العربي . وقد بين

الباحث بعد مناقشته لاتفاقيات التعاون الاقتصادي

العربي ضعف الانجازات التي تحققت في هذا المجال ،

وقد مر الباحث ذلك الى التأثير الشديد للمناخ

السياسي على تنفيذ اتفاقات التعاون والتباين بين

المناهج والفلسفات السياسية ، واختلاف نظم واساليب

الادارة الاقتصادية ، وعدم وجود استراتيجية مشتركة

للتنسيق والتكامل بين السياسات الاقتصادية

والاجتماعية العربية . . وعدم وجود شبكة حديثة

للتل والواصلات تربط بين الدول العربية وتخلق

التفاعل بين اسواقها ، وضمت الاجهزة المسؤولة من

التعاون العربي .

كما تعرض هذا الجزء لمناقشة التنسيق والتكامل بين

المشروعات الاقتصادية في القطاعين الزراعي والصناعي

فصلاً عن تنسيق السياسة البترولية المصرية ،

واستكمال مناصر السوق العربية المشتركة ، وكذلك

مسائل التعاون في مجال النقد والال من ثلاث زوايا . .

اولها توجيه رؤوس الاموال العربية لتمويل التنمية

الاقتصادية العربية ، ولانها تنفيذ اتفاقية احصاد

الدفعوات العربي ، ولانها الاتجاه الى توحيد النقد في

المز العربية وإنشاء بنك مركزي عربي مشترك يتولى

مسائل التعاون النقدي العربي ، ودراسة امكانية اقامة

وعلاقات بالإصلاح الإداري

عقود علم التنمية الإدارية

المقال الرابع

بعد استعراض مفهوم الإصلاح الإداري وجوانب هذا الإصلاح والادوات التي يمكن استخدامها في هذا الصدد فلاننا نجد أن هناك الكثير من المشاكل والعقبات التي تعترض طريق عملية الإصلاح الإداري ومن أهم هذه المشاكل مايلي :

أولاً - احتياج جهاز الإصلاح الإداري ذاته إلى إصلاح إداري حيث كثير ماتجد هذا الجهاز يعاني من أعراض الجمود والتخلف الذي يحول هو علية ويقع على عاتقه مهمة إصلاحه ، وهذا وضع طبعى حيث أن الانظمة الإدارية لا سيما في الدول النامية هي حبيطة ورثتها هذه البلاد عن النظم الاستعمارية ولا ننصو أن تكون هذه الانظمة قادرة على أن تقود هذه البلاد النامية إلى مصاف الأمم المتقدمة .

ومن أعراض الجمود في الجهاز الإداري مايلي :

(أ) لا يوجد أسلوب علمي يتفق عليه لكيفية الإصلاح الإداري ، فلهذا الإداري لا يستخدم الأسلوب العلمي لهذا الإصلاح ولكن يستخدم النظم القديمة الموروثة فكيف إذن يمكن أن يأتي هذا الإصلاح ؟

لقد حددت ورقة أكتوبر ما يمكن أن تكون الاجابة الشافية لهذا التسؤل بقولها « أن تحقيق هذه الغاية يستلزم بدوره عدة أمور منها الاستفادة بثروة المعلومات في العالم والإطلاع على أحدث الأساليب الإدارية وتطويعها بما يناسب البيئة المصرية ، وجعلها في متناول كل الراغبين عن طريق تحديث المكتبات العامة ومكتبات الجامعات والمراكز ومراكز الأبحاث ومراكز الإطلاع وتسهيل استيراد أحدث الكتب والمجلات والورقات واعطائها الأولوية المناسبة لها . ومنها كذلك حلقات الدراسة وبرامج التدريب المستمر على

كافة المستويات من المديرين للبلاد بأحدث فنون الإدارة » .

(ب) انزعال الجهاز الإداري عن عناصر التنفيذ نظرا لشعوره بالسمو والتعلل وأبه من خبراء الجهاز الإداري فيفقد الصلة بالعناصر التنفيذية وهذا يوق عملية الإصلاح الإداري ذاتها .

ولهذا ألفت في جمهورية مصر العربية إدارات فرعية في مواقع التنفيذ تكون على اتصال مستمر بالجهاز الإداري المركزي للتخطيط في البوالة (وزارة التخطيط) وفي نفس الوقت يمكن الإصلاح في حينه وتدارك مواقع الخطأ نظرا للمتابعة المستمرة لأجهزة

التنفيذ التي تماشيها بوميا من واقع الاحتكاك العمل ، وحتى لا تكون التليانيات التي تستقى من مواقع التنفيذ مجرد شكلية لا تفيدي في رسم المخطط التي تساعد على عملية الإصلاح الإداري .

والمجالس القومية المتخصصة التي تم تكوينها سوف يكون لها أيضا دور كبير ويقع عليها مسئولية قومية ، والملاك يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بين سلطات التخطيط العليا في البلاد وبين العناصر التي تقع عليها مهمة التنفيذ .

(ج) عدم وضوح غايات الإصلاح الإداري النهائية أمام الجهاز الإداري ، وهذه ولا شك تجعل مهمة الجهاز الإداري صعبة ومعقدة .

ثانيا - مشاكل وعقبات ديمغرافية في البوالة النامية وهذه تمثل في الآتي :

(أ) شيوع ظاهرة تسرب العقول Brain Drain وفقدان الجهاز الإداري للكثير من الفئتين المتخصصين في النواحي الإدارية والذين يمكن الاستفادة بهم في حل مشاكلها ، ومن هنا يمكن مواجهة ظاهرة استنزاف المهارات والكفاءات العلمية من البلاد النامية ليس عن طريق الأساليب القانونية بل بمعرض الاتجار والتغريب وتحسين ظروف العمل وكفاءة العنصر البشري يحددها الرغبة في العمل والقدرة عليه وذلك بتوفير الحوافز التي تضمن تحقيق ذلك .

(ب) التزايد المستمر للهجرة من الريف إلى المدن وما يعانيه المخصصين الإداري من ناحية الخدمات التعليمية والصحية والمرافق وهذه تمثل التنمية الأساسية أو الصود الفكري لها في أي دولة - ويمكن في هذا الصدد للقضاء على ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن أن تقضى على الأسباب التي تدعو لذلك والعمل فوراً على استكمال مشروع كهربة الريف لأن هذا يحقق مايلي (بالنسبة لجمهورية مصر العربية)

١ - الحد من الهجرة من الريف إلى الحضر حيث أن كهربة الريف ستوفر الوسائل الترفيهية المناسبة وأجهزة الإعلام مما يجعل هناك تقارباً بين الريف والمدينة بالإضافة إلى إتاحة الفرص للوسائل الترفيهية كالسينما والتلفزيون فتساعد على سقل أنماط السلوك والثقافة العامة في الريف .

٢ - القضاء على ظاهرة البطالة المتقدمة التي يتميز بها الريف المصري عندنا حيث أن دخول الكهرباء يمكن من استخدامها في أغراض التصنيع في المناطق الريفية على المنتجات الزراعية في نفس البيئة مثل حفظ الفواكه والخضروات ، منتجات الألبان وكذلك تجفيف الخضروات وعدها كلها تحتاج إلى الكثير من الأيدي العاملة الموجودة بلا عمل في القطاع الريفي من جمهورية مصر العربية وهي التي تمثل العيب الأكبر في عملية التنمية أصلاً .

٣ - أن الإسراع في كهربة الريف في جمهورية مصر العربية سيقتضي على أنظار الآفات التي تتوق جهودنا في التنمية والتي تجعل منها عملية كأنها تصب في وعاء بلا قاع ألا وهي الزيادة السكانية التي جاوزت كل الحدود المقررة حيث يتجاوز ٥٠ % وعده النسبة ١٥٠ مارتجت إلى أرقام ستكون مقلعة إذا علمنا أن سكان مصر يتزايدون بمعدل مليون مواطن سنوياً . حيث أثبتت الدراسات العلمية التي أجراها الخبراء للاطلاع على معدلات الزيادة السكانية تكون كبيرة كلما زاد النظام وتضخم عددها كلما زادت اهتمام الطائفة الكهربية . ونظراً لأن مشكلة الزيادة السكانية تكمن أساساً في الريف الذي يمثل أكثر من ٧٠ % من سكان مصر بالإضافة إلى أنه يمثل أكثر من ٧٠ % من الأميين فإن القضاء على هذه المشكلة يعتبر قضية على أهم مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة وهذا يفتح الباب أمام عمليات الإصلاح الإداري وأصلاً لكي تؤتي ثمارها .

● وبالإضافة إلى ذلك فهناك بعض الوسائل التي يمكن أن تمين في الحد من الهجرة إلى الريف ومنها :

(أ) توفير حوافز مالية مجزية لمن يقدم على العمل في الريف تميزه عن عمل في المدن .

(ب) العمل على إحسان بيئة الخدمة في الريف بطريقة أفضل من يعملون في المدن .

(ج) تهيئة المسكن المناسب لمن يعملون في الريف والأجهزة التعليمية

والخلفية اللازمة لأعضائهم وتربية وادهم .

(د) أن يتم تعيين أبناء الريف أنفسهم حيث أنهم يكونون أكثر استعداداً لخخدمة بيئتهم ويتكيفون معها أكثر من يتم تعيينهم من خارج الريف وبالتالي يتحقق الاتصال الذي تتطلبه عملية التنمية بين من يقومون على تنفيذها مع ماحظ لها وبين البيئة الاجتماعية التي يتطلب الأمر تحقيق التنمية فيها بشفقة الاجتماعية المتساوي ولا شك أن هذا يعتبر المنهج الصحيح للنسب للإصلاح الإداري الذي تحتاجه التنمية المطلوبة

ثالثاً - مشاكل تعليمية وتدريبية:
وهذه تتعلق بتخلل مؤسسات والتدريب والتعليم في النواحي التالية وقد قضيت ورقة أكتوبر مما هي حول هذه القضية بقولها : « لقد ثبت من كل تجارب التنمية أن مجرد التقدم المادي على أهميته ليس كافياً وحده للنهوض بالإنسان وتغيير حياته تغييراً حقيقياً وأنه لا بد بالتالي من الاهتمام بالجوانب الأخرى التي تسهم في تكوينه ويمنى في النجدة الأولى أن تؤكد أنه قد آن الأوان للبدء جدياً في تلك المهمة الصعبة التي تأخرنا فيها كثيراً وهي القيام بشوكة شاملة في نظم ومعايير التعليم والتدريب العام بكل أنواعه ومستوياته ابتداء من مستوى الأمية إلى التعليم العام والفني والجامعي إلى البحث العلمي والتكنولوجي . ثم تلعب ورقة أكتوبر في النهاية إلى القول « بضرورة القفزة على فكرة الفارق الاجتماعي بين تعليم وتعليم فيهما تعدد حاجة بلدنا إلى كل المهارات والخبرات وتعل قيمة العمل بوصفه القيمة الاجتماعية الأولى وتفخلص من المرض الويل الذي يجعل التعليم من الناحية للكثيرين مجرد مسعى إلى اكتساب ميزة اجتماعية معينة ويحصل الهدف الأساسي لبعض المتعلمين الوصول إلى وظائف مكتسبة بصرف النظر عن قيمتها في حركة المجتمع »

ولا كانت عملية التنمية تتطلب توازن الإيدي العاملة الفنية المدربة التي تحتاج إليها عملية التصنيع باعتباره الركيزة الأساسية لعملية التنمية ، فإن الأمية القومية تفرض

ضرورات لابد من مواجهتها بالحزم والاصرار وهو إعادة النظر في أنظمة التعليم على أساس الاهتمام بالتعليم الفني بصفة خاصة باعتباره القاعدة للانطلاق في طريق التقدم وتحقيق معدلات عالية من الكفاءة الانتاجية ورفع مستوى الدخل القومي ودخول الأفراد في المتوسط . ويمكن أن يتبع الآتي خمسة متطلبات اقتصادنا القومي :

١ - جعل الحاصلين على أكبر الجامعات في المرحلة الثانوية يتجهون إلى كليات التكنولوجيا والعلوم الفنية .

٢ - تمييز الفنيين من المؤهلات المتوسطة في المراتب بحيث يحصلون على مرتب أكبر من مراتب الجامعي .

٣ - فتح طرق الترفي بسرعة أمام الكفاءات الماهيات الفنية حتى يتحول التيار المتدفق بسرعة رحبة إلى الجامعات التي أصبحت تخرج أصفاء المتعلمين مما أثار الفرصة لتطور ما أطلق عليه البعض أمية المتعلمين وهذا ما أشير إليه الرئيس السادات في ورقة أكتوبر

٤ - يمكن أيضاً في هذا السبيل الاتجاه نحو اعتبار الخدمة المدنية في المنشآت الصناعية للفنيين كإهمامة الخدمة الوطنية مع احتسابها أقمية لهم .

وبهذه الوسائل المتقدمة يمكن أن يتغير اتجاه التعليم في مصر على أن يتم وضع خطة طويلة الأجل لمدة عشرين سنوات . مثلاً تتضمن احتياجات القطاعات المختلفة في كل سنة حتى يمكن ربط خطة التعليم القصيرة الأجل (وهي الخطة السنوية لتعليم) بهذه الاحتياجات فلا تخرج المعاهد والجامعات أكثر من احتياجات البلاد في سنة واحدة وهذا ما أشارت إليه ورقة أكتوبر وأقل من احتياجاتها في سنة أخرى من ضرورة ارتباط التعليم بالمجتمع الذي يخدمه ويجب أن يسفر لخضعة

وفي هذا المجال أيضاً يقترح إنشاء الجامعة العمالية يلتحق بها العمال في المنشآت الصناعية حتى يمكنهم من مواهبهم العملية بالإلمام العلمي ولا شك أن هؤلاء سيكونون أكثر تفوقاً من غيرهم الذين لا يحصلون إلا على

الناحية النظرية فقط التي لا تخضع النمو الصناعي والتنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي

وفي هذا الصدد أيضا يجب أن يعطى للكفاءة والتفوق في المجال العلمي الامتياز الاول فيمكن لأي عامل متفوق أن يحصل على أكبر المناصب القيادية في المنشأة الصناعية - بمعنى أن يكون الاساس في احتلال هذه المكانة هو الكفاءة الفنية والخبرة العملية وليست الدرجات العلمية فقط . وفي هذا المجال أيضا قامت جمهورية مصر العربية باغناء العديد من المنظمات الادارية لتدريب المديرين مثل معهد الادارة القومي - مركز تدريب المديرين (أراك) ومنظمة العلوم الادارية هذا الى جانب الاستفادة بالابحاث في هذا الشأن ، وكذلك معهد التخطيط القومي وادارات التدريب في كل موقع من مواقع الإنتاج لتلبية الكفاءات الادارية للعاملين في مختلف المجالات .

رابعا - مشاكل ذات طابع قومي
ودعني - مثل المظاهرة الزائلة أشتملة في الاتفاق ببلد مجرد المحاكاة والتفكير ، والمزدة المتمثلة في زيادة الانجذاب في الرفيف والتباعد بذلك ، وأن القدرة خير وبركة لا يمكن التخلص منها أو قلل مكتوب لا يمكن مقاومته وهنا من أهم العراقيل الموجودة أمام الجهود المبذولة في تنظيم النسل باعتباره ضرورة تفرضها الامانة القومية . ولعلنا نرى في العقبات التي تواجه التنمية - ومثاله ذلك أيضا - هناك بعض الديانات مثل الديانة الهندوسية تحرم ذبح البقر الذي يعتبرونه هناك حيوانا مقدسا . وفي تنظيم ذبح هذه الحيوانات لخصت موجات الفكر الديني مني منها الأكثر بالهندية ، كما أن الديانة الهندوسية تجعل تغيير السكن والعمل أمرا صعبا وهذا يمثل عقبات كبيرة في سبيل الإصلاح الإداري .

خامسا - مشاكل اقتصادية :
فالوارد المالية المتصورة للنمو التنمية تجعل من الصعب القيام بعمليات الإصلاح الإداري بطريقة فعالة نظرا لضيق وقلة الموارد المالية المتاحة في البلاد والتي تحتاج اليها البرامج التنموية .

سادسا - عقبات سياسية ويمكن أن تتمثل هذه العقبات في الآتي :

(أ) حرمان المواطن من حقوقه المدنية والسياسية وحرمانه من حرية التعبير عن آرائه وحقوقه .

ولهذا ذهب الميثاق في جمهورية مصر العربية إلى أن حرية الكلمة هي الطريق الصحيح إلى الديمقراطية أيما من القيادة السياسية أن ذلك هو مفتاح الطريق إلى الإصلاح الذي تشهده البلاد لتعويض ما فاتها من ركب التقدم الحضاري . وفي هذا الصدد إلى الرئيس السادات القرارات الاستثنائية وأقرج عن كل المعتقلين السياسيين ، وأعاد للنضال هيبته ونزاهته بعد أن كبته مراكز القوى في قيود الرعب والخوف وغيبه القانون ، وأعطى لكل فرد الحق في التقاضي مهما كان مركز خصمه وللنضال أن يقول كلمته وعاد مصر سيادة القانون ليحدد لكل فرد ماله من حقوق وما عليه من التزامات .

(ب) المركزية المطلقة ومتاحتاج اليه من مجهودات للإصلاح الإداري ولهذا أخذت جمهورية مصر العربية بنظام اللامركزية الإدارية متمثلة في أجهزة الحكم المحلي حتى تيمد بها عن التعقيدات الإدارية ولتحقيق المرونة في القرارات وسرعة البت في المطالب الملحة وفقا لظروف كل محافظة تحقيقا لمطالب الإصلاح الإداري .

(ج) تعدد الأحزاب السياسية في الدولة وهذا من أهم مقومات الإصلاح الإداري الذي تشهده البلاد النامية ولهذا اتخذت جمهورية مصر العربية من صيغة تحالف قوى الشعب العاملة متمثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يضم كل فئات الشعب أساسا لتحقيق أول خطوات الإصلاح الإداري حتى لا تكون هناك قوى متعارضة تضيق بسببها جهود هذا الإصلاح . وقد كبش هذا بوضوح في اللقائات السياسية المشتركة للجنة المركزية والاتحاد الاشتراكي بجميع فئاته والتي تبصفت عن تفويض الرئيس السادات كل السلطات لتحقيق النصر وهذا مادفع القائد إلى حركة التصحيح لتحقيق الإصلاح الذي قامت من أجله ثورة ٢٣ يوليو العظيمة .

(د) الإصلاح الإداري لا يمكن أن يتم في البلاد الضعيفة سياسيا وهي التي تقتصر إلى وحدة شعبية عرضية تساندتها في عملية الإصلاح الإداري .

ولكن القيادة السياسية في مصر اتسمت بتقدم كبير من الذكاء والمرونة فنالت الرضا العام من القادة العرضية وهذا مدافع الكفاءات في كل المواقع إن تخطو بخطى ثابتة في طريق الإصلاح الإداري فتوفرت للقوات المسلحة الظروف المناسبة والإمكانات اللازمة لاسترداد الحق المختصب وكان قرار القائد الذي حمله أبناء مصر اليواصل بأمانه وصندق فحقوا لها النصر المجيد في أكتوبر الحالد وهذا يعكس الرغبة الصادقة للقيادة السياسية التي دعمتها قاعدة شعبية عرضية كانت دعما قويا لقواتها الرابضة على خطوط القتال وهذه ملحمة التضحية في سبيل الإصلاح الإداري .

وأخيرا وفي ختام هذه السلسلة من المقالات فإنه لا بد أن يكون واضحا في الأذهان أن الإصلاح الإداري هو مايمتد انجازا من العمل المخلص الجاد وليس مايعمل أو يكتب عنه فقط فهو النجاح في تشغيل الجهاز الإداري بكفاءة وفاعلية لتحقيق الأهداف التي تبعد عن احتياجات المواطنين وليس احتياجات القلة التي تحاول السيطرة والتسلط على الغالبية العريضة صاحبة كل حق في الإصلاح الإداري .

وبعد هذه الجوانب لموضوع الإصلاح الإداري وعلاقته بفهم التنمية أليست أوضاع مصر الاقتصادية ومركزها الممال القوى الذي تشهده عليه هذه السلسلة الضخمة من المشروعات التي تتماثلت مع الاستثمارات العالمية عليها في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي رغم الأعباء الضخمة التي فرضتها عليها ظروف الحرب سنوات طويلة - أليست دليلا كافيا على أن مصر تطلعت شوطا كبيرا في طريق الإصلاح الإداري على هذه الحقيقة .

السيد العتاني

الشركة العربية للراديو والتراستور والأجهزة الإلكترونية
الإدارة: ٣ شارع فاطمة رشدي - الأوبرج - الهرم - الجيزة ٨٥٠٤٢٦ - المصانع بالإسماعيلية والجيزة

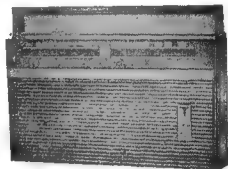
استمع بالصوت
المنقى

استمتع
بالصورة
الواضحة

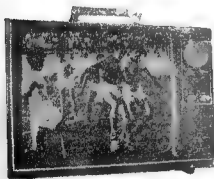
تليمصر



راديو ميكو طراز ٧٣١



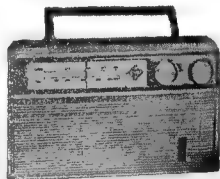
راديو كروان



تليفزيون تليمصر ٢٠ بوصة



تليفزيون تليمصر ١٧ بوصة



راديو جندول

الأمور النقدية و المستوى العام للأسعار

في جمهورية مصر العربية "دراسة تحليلية"

صلاح الدين مندو

موجب وقدرة ١٩٨٠ - ومعامل انحدار ٧ - بمعنى أنه إذا زادت الأجور النقدية بما يعادل ١٪ فإن المستوى العام للأسعار يزيد ٧٪ -

ثالثا - أن الترابط بين الأجور على مستوى إجمالي القطاعات والمستوى العام للأسعار (أي كيف تتغير إحدى الظاهرتين إذا تغيرت الظاهرة الأخرى) يكاد يكون تاما ، إذ تبلغ نسبة تعامل الارتباط بينهما خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٧٩/٨٧ ٨٧٪ بينما بلغت هذه النسبة خلال الفترة (٥٩/٦٠ - ١٩٧٤) ٩٩٪ وهذه النسبة تعنى طردية العلاقة بينهما من جهة وقوة هذه العلاقة من جهة أخرى . وهذا يعني أن الزيادة في الأجور تنمضيها تقريبا الزيادة في نفقات المعيشة ، وهو الأمر الذي يناقى النطق وراء عمليات التنمية التي تبشئ تحسين مستويات معيشة الأفراد عن طريق زيادة القيمة الحقيقية للدول الأفراد ، وبمعنى آخر أن تكون معدلات الزيادة السنوية للدول (الأجور) أعلى من معدلات الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة وذلك حتى لا يصبح أثر الزيادة في الدول في تغطية الزيادة في الأسعار .

رابعا - وقد يبدو منطقيا أن تقوم بدراسة العلاقة بين الأجور النقدية المدفوعة في كل قطاع من القطاعات (سكنية - توليخ - خدمات) والأرقام القياسية للأسعار ممرا عنه بالرغم القياسي لنفقة المعيشة .

وتظهر المعادلات التالية نتائج هذه الدراسة :

(١) القطاعات السكانية

- ص = ٦٧٢ + ٣٠٣ ر
- معامل الارتباط = ٨٧
- (ب) قطاعات التوزيع
- ص = ٤٤٩ + ٤٧ ر
- معامل الارتباط = ٩٨
- (ج) قطاعات الخدمات
- ص = ٦٣ + ٥٣ ر
- معامل الارتباط = ٩٩

ونتايج هذه المعادلات تؤيد تضخم

١٣٠١ = ٩٠٧٣ عند مستوى معنوية ١٪

ويتضح من ذلك أن ف المحسوبة أكبر من قيمتها في الجداول وبناء على ذلك نرفض فرض انعدام العلاقة بين الأجور النقدية والمستوى العام للأسعار .

اختبارات المعاملات = ٦٦٩١

ت في الجدول أمام ١٣ = ٣٩٧٢ عند درجة ثقة ٩٩٪ وبناء على ذلك نرفض فرض انعدام العلاقة بين الأجور النقدية والمستوى العام للأسعار .

النتيجة :

أولا - في خلال لفترة ٦٠/٥٩ حتى ٧٠/٦٩ فإن العلاقة بين الأجور النقدية والمستوى العام - للأسعار (معبرا عنه بالرغم القياسي لنفقة المعيشة) أعطت مساهمات ارتباط موجب قدره ٨٧ ومعامل انحدار ٣١٨ - بمعنى أنه إذا زادت الأجور النقدية بما يعادل ١٪ فإن المستوى العام للأسعار يزيد بمقدار ٣٢ -٪

ثانيا - في خلال الفترة ٦٠/٥٩ حتى نهاية عام ١٩٧٤ فإن العلاقة بين الأجور النقدية والمستوى العام للأسعار (معبرا عنه بالرغم القياسي لنفقة المعيشة) أعطت معامل ارتباط

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثر المستوى العام للأسعار

(معبرا عنه بالرغم القياسي لنفقة المعيشة) بالأجور النقدية سواء على المستوى القومي أو على المستوى القطاعي

وبأدء ذي بءه - سنفترض أن العلاقة بين التغيران الأجور النقدية والمستوى العام للأسعار (معبرا عنه بالرغم القياسي لنفقة المعيشة) خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ١٩٧٤ تتخذ الشكل الآتي :

$$ص = ١ + ب س$$

حيث :

ص = الرقم القياسي لنفقة المعيشة (سنة الأساس ٦٠/٥٩ = ١٠٠)

س = الرقم القياسي للأجور النقدية في جميع قطاعات الاقتصاد القومي (قطاعات مساهمة وتوزيع وخدمات) (سنة الأساس ٦٠/٥٩ = ١٠٠)

أ ، ب = ثوابت

وباستخدام الانحدار البسيط نجد أن نتايج التقدير الكلي لهذه العلاقة كانت كما يلي (انظر جدول رقم ٤٧) ص = ١ + ب ٧٩ و

اختبارات المعنوية ف = ٤٤٨١٥ ف في الجداول عنه درجات حرية

البيان / السنوات		الفترة ٦٠/٥٩	الفترة ٧٠/٦٩
		حتى ٦٠/٥٩	حتى ٧٠/٦٩
		نهاية عام ١٩٧٤	
معامل الانحدار		-٧٩	-٣٢
معامل الارتباط		-٩٨	-٨٧

العاملي بقطاعات التوزيع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في الانتاج ويتبع ذلك شبيه الترابط التام بين الاجور في هذين القطاعين والمستوى العام للأسعار وبالتالي ارتفاع معامل الانحدار وتأتي في المرتبة الأخيرة القطاعات السلبية .

ويمكن اختبار فرض وجود علاقة بين متوسط أجر المشتغل ومتوسط انتاجيته إحصائياً بافتراض أن العلاقة بين المتغيرين متوسط أجر المشتغل ، متوسط انتاجيته اشتغل على مستوى إجمالي قطاعات الاقتصاد القومي خلال الفترة ١٩٧٤-٦٠/٥٩ تتخذ الشكل الآتي :

س = أ + ب س
حيث

س : الرقم القياسي لمتوسط أجر المشتغل (سنة الأساس ١٩٥٩/٦٠ = ١٠٠)

س : الرقم القياسي لمتوسط انتاجية المشتغل (سنة الأساس ١٩٥٩/٦٠ = ١٠٠)

أ : ب ثوابت

وباستخدام الانحدار البسيط نجد أن نتائج التقدير الكلي لهذه العلاقة كانت كما يلي :

$$س = ١٥٩ + ٢٣ر١ س$$

اختبارات المعنوية ف = ١٣٢٧٥

ف في الجدول عند درجات حرية ١٣٠١ = ٩٠٧٣ عند مستوى معنوية ١٪

ويتضح من ذلك أن في المحسوبة أكبر من قيمتها في الجداول وبناء على ذلك نرفض فرض انعدام العلاقة بين متوسط أجر المشتغل ومتوسط انتاجية المشتغل .

ت في الجدول أمام ١٣ = ٣٣٧٢ عند درجة ثقة ٩٩,٥٪ وبناء على ذلك نرفض فرض انعدام العلاقة بين متوسط أجر المشتغل ومتوسط انتاجية المشتغل .

النتيجة :

في خلال الفترة (١٩٧٤-٦٠/٥٩)

فان العلاقة بين متوسط أجر المشتغل ومتوسط انتاجية المشتغل أعطت معامل الارتباط موجب وقدره ٩٥ وعنده النسبة تعنى طردية العلاقة بين المتغيرين : متوسط أجر المشتغل ومتوسط انتاجية المشتغل ومعامل انحدار قدره ٢٣ر١٢٣ يعني أنه إذا زاد متوسط انتاجية المشتغل بنسبة ١٠٠٪ فان متوسط أجر المشتغل يزيد بنسبة ١٢٣٪ ، وهذا يعني أن معدل الزيادة في متوسط أجر المشتغل يفوق معدل الزيادة في انتاجية المشتغل خلال الفترة محل الدراسة .

ومن المعلوم أن زيادة متوسط أجر المشتغل في متوسط انتاجيته يعمل على خلق فجوة تساعد على للساحبة في تزايد الاستهلاك بمعدلات عالية ، وقصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المطلوبة في التنمية وزيادة المعز في ميزان المدفوعات وبالتالي توليد حالة من التضخم في البلاد .

وقد يبدو منطقياً أن تقوم بدراسة العلاقة بين متوسط أجر العمال ومتوسط انتاجيته في كل قطاع من القطاعات الثلاثة (سلبية) - توزيع - خدمات)

وتظهر المادلات التالية نتائج هذه الدراسات :

١ - القطاعات السلبية

$$س = ١١٩ + ٦ س$$

معامل الارتباط = ٠,٧٨

يتضح من هذه المادلة أن العلاقة بين المتغير من متوسط أجر العامل ومتوسط انتاجيته علاقة طردية حيث أن نتيجة معامل الارتباط موجبة وقدرها ٧٨,٠ هذا فضلاً عن أن قيمة معامل الانحدار قدره ١١٩ر١٩ وهذا يعني أنه كلما زاد متوسط انتاجية العامل بنسبة ١٠٠٪ فان متوسط أجر العامل يزيد بمقدار ١١٩٪ وهذا يعني أن معدل الزيادة في متوسط أجر الفرد يفوق معدل الزيادة في متوسط انتاجيته خلال الفترة محل الدراسة في القطاعات السلبية .

ب - قطاعات التوزيع :

$$س = ١٨٣ + ١٢٥ س$$

معامل الارتباط = ٨٣,٠

هذه المادلة توضح العلاقة بين المتغيرين السابقين ومن نتيجة هذه المادلة نجد أن هذه العلاقة طردية . حيث أن نتيجة معامل الارتباط موجبة وقدرها ٨٣,٠ هذا فضلاً عن أن قيمة معامل الانحدار قدره ١٢٥ر١٢٥ وهذا يعني أنه كلما زاد متوسط انتاجية العامل ١٠٠٪ فان متوسط أجر العامل يزيد بمقدار ١٢٥٪ مما يشير إلى أن معدل الزيادة في متوسط أجر العامل يفوق معدل الزيادة في متوسط انتاجيته في قطاع التوزيع خلال الفترة محل الدراسة .

ج - قطاعات الخدمات :

$$س = ٤٦ + ٥٥ س$$

معامل الارتباط = ٧,٠

يتضح من نتيجة المادلة السابقة أن العلاقة بين المتغيرين السابق ذكرهما علاقة طردية .

حيث أن نتيجة معامل الارتباط موجبة وقدرها ٧,٠ هذا فضلاً عن أن قيمة معامل الانحدار قدره ٥٥,٠ وهذا يعني أنه كلما زاد متوسط انتاجية العامل بمقدار ١٠٠٪ فان متوسط أجر العامل يزيد بمقدار ٥٥٪ فقط مما يشير إلى أن معدل الزيادة في متوسط أجر العامل يقل عن معدل الزيادة في متوسط انتاجيته في قطاع الخدمات بمقدار النصف وذاك في الفترة محل الدراسة .

إن النتائج المترتبة على هذه الدراسات توضح لنا بأن المستوى العام للأسعار (معبراً عنه بالرقم القياسي لنفخة المعيشة) تأثر بدرجة كبيرة للاجور النقدية وبالتالي فإنه يمكن القول بوجود ظاهرة تضخم تكاليف Cost Push Inflation في ج ٢٠٠٠ ع خلال الفترة محل البحث .

صلاح الدين مملود

دراسات في محاسبة التكاليف

الطاقة الانتاجية

تعريف ومفاهيم

بإمضاء عبد الرحمن طاي

تكن في طاقته ما فرضها عليه ، فالشريعة الإسلامية تعترف بالإنسان إنساناً بما فيه من قوة وبما فيه من ضعف ، وتقضى عليه من التكاليف ما يطيقه ، إذ تراعى التنسيق بين التكاليف وبين الطاقة بلا مشقة ولا اعتكاف .

المقطع الثاني : «ربنا ولا تحمل علينا اصراراً كما حملته على الذين من قبلنا » كما ذهبت إبالة من المفسرين إلى أن الاصر هو الحمل الثقيل الذي ياصر صاحبه ويحبسه في مكانه ، وإلى أن المؤمنين يكونون ربهم الا يحمل عليهم اثقالا تكثف التي جعلها على الذين من قبلهم - وهم اليهود - فما بعث الله صلى الله عليه وسلم الا ليوضح عن المؤمنين ، اصرهم والاغلال التي كانت عليهم ، ، ويخلص الباحث من ذلك إلى أن الاصر عكس الطاقة والقدر .

المقطع الثالث : « ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به »

اجمعت كوكبتا المفسرين القدامى والمحدثين على أن المعنى هو : ربنا ولا تحملنا مالا قدرة لنا عليه ، ويضطر الباحث في هذا المقام ما قاله نبي الله شعيب لسيدنا موسى - قبل أن يرفى الرسالة - إذ قال له : « وما أريد أن أشق عليك » وذلك عندما استكبحه إحدى ابنتيه على أن يأجره ثمانى حجج ، فإن اتم عشرة فبن عنده ، وما يريد سيدنا شعيب أن يتقل عليه أو يحمله مالا يطيق .

ويخلص الباحث مما خلا إلى أن الطاقة والقدرة مترادفتان ، وأن كليهما يضادان الآخر وهو الحمل الثقيل ، وأن مناسط التكاليف في التفرع الإسلامية العقل والطاقة ، إذ يراعى ربنا التنسيق بين التكاليف الشرعية وبين الطاقة ، بحيث تقبض الأولى في مقهور الثانية ، ومن هنا كان على المخططين في الوجهات الانتاجية مراعاة أن يكون برنامج الانتاج في مقهور الطاقة الانتاجية المتاحة بحيث يقل الدور عن الأخيرة أو يساويه على الأكثر .

٢ - الطاقة في المعجم اللغوي

ذهبت جبهة من النحاة وارباب الفصاحة والبيان إلى أن الطاقة هي القدرة والاستطاعة فترى إسماعيل يقول : « طقت الشيء طاقةً أي قدرت

شهد القرآن الحال والمنسلف ، تطورا فنيا وتكنولوجيا دافعا ، مما ترتب عليه إمكانية الانتاج ، إذ استبدل النظام الآلي بالنظام اليدوي في عمليات الانتاج ، كما انتقلت الصناعات من المزرعة إلى النظام المصنعي ، معتمداً في ذلك على تجهيز آلي مقد في تكاليف باعثة ، وهو مادعا المسؤولين إلى ضرورة الانتاج بكامل انتاجية نموذج في شكل طاقة انتاجية .

(١) **العقل :** إذ لا يكلف إلا ما القابل ويسقط التكاليف بالتبعية عن المجنون وفي هذا يقول رسولنا الأمين صلوات ربي وسلامه عليه : « رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق » وذلك من روايات كثيرة .

(٢) **الطاقة :** فالإنسان مهما عقل محدود في قدرته وطاقته ، وترتيباً على ما تقدم يمكن استنباط القاعدة الشرعية التالية : « يكلف العاقل في حدود طاقته » .

أن التأمل الفاسح في الآية الأخيرة لسورة البقرة ، ينف على أفعوى الطاقة وأهميتها في شريعتنا الفراء ، يقول ربنا : « لا يكلف الله نفساً الا وسعها » لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا اصراراً كسبته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به ، وأعف عنا واغفر لنا وارحمنا ، انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين » .

ويعتد في هذا المقام أن تتناول مقاطع ثلاثة من مقاطع هذه الآية الكريمة ، بقية الوصول إلى حقيقة معنى الطاقة .

المقطع الأول : « لا يكلف الله نفساً الا وسعها » .

ذهبت جبهة المفسرين إلى أن الوسع هو الطاقة ، فهو ما تسعه قدرة الإنسان من غير حرج ولا ضيق ، أن الله الذي فرض التكاليف الشرعية على الإنسان أعلم بحقيقته طاقته ، ولو لم

. والطاقة لها أصل في القرآن الكريم ، كما أن لها أصلاً عند ارباب الفصاحة والبيان ، هذا فضلاً عن أن الاستخدام الأمثل للطاقة الانتاجية يختلف عند الفنى (المهندس) عنه لدى الاقتصادى عنه لدى الادارى ومن هنا كان كتابا على الحاسب من يدوس جميع وجهات نظرهم ، معولوا جهده التوفيق بينهم ، وخمسة كلهم وتأسيساً على ما تقدم مسيعرض الباحث في فصول الطاقة الانتاجية ، على بساط يحته هذا في النقاط الرئيسية التالية :

- ١ - الطاقة في القرآن الكريم .
- ٢ - الطاقة في المعاجم اللغوية .
- ٣ - المفهوم الفنى للطاقة الانتاجية .
- ٤ - المفهوم الاقتصادى للطاقة الانتاجية .
- ٥ - المفهوم الادارى للطاقة الانتاجية .
- ٦ - المفهوم الحاسبى للطاقة الانتاجية .

ويجى الباحث على الوريقات التالية تفصيلا غير مسهب لهسنه النقاط التالية :

١ - **الطاقة في القرآن الكريم**
لفظة الطاقة ، من الالفاظ المردة الفصاحسية ، التي كثر اللفظ من حولها واحتدم النقاش بشأنها ، من أجل ذلك أثر البحث أن يبيح من مغزاها في الشريعة الإسلامية ، سبوا لغورها ، واستكناها لغوها .
إن مناهج التكاليف في الشريعة الإسلامية أمران :

هله ، فاما مطلق ، والاسم هو الطاقة وينتهي ثاب بقوله : « الطاقة هي القدرة على الشيء » ، وقد طاقه طوقا وأطاقة ، وعليه فالاسم هو الطاقة بينما يقسول نالهم : « ودوت أنى طوقت ذلك أى ليتها جل داخلا فى طاقى وقدرتى » أما رايهم فىرى أن الطاقة هي « القدرة على أفعال الاشياء » .

وعكذا يرى الباحث ان الطاقة هي القدرة أو الاستطاعة ، وذلك فى معناها المطلق غير المخصص ، وتأسيسا على ذلك فان أى تصرف للطاقة الانتاجية إنما يجب أن يسحوى - كركن أساسى فيه - عنصر القدرة أو الاستطاعة .

والباحث اذ عرّض ماعية الطاقة - فى مطلق معناها - فإنه يحاول فى الغرضين التالية دراسة وتحليل وجهات نظر المهتمين بدراسة الطاقة الانتاجية واستخدام الامثل ، ودور وحاسب التكاليف فى ذلك .

٣ - المفهوم الفنى للطاقة الانتاجية
لاشك فى أن مهندس الإنتاج يعد من أروال المهتمين بالطاقة الانتاجية ومشاكل استغلالها ، إلا أن الذى حدا بضم الباحثين الى معالجة الطاقة الانتاجية على أنها مجرد ظاهرة فنية أو هندسية .

ويعتمد المفهوم الفنى (الهندسى) للطاقة الانتاجية على وجهة نظر الفنى (المهندس) ، وذلك فيما يختص بالكفاية الانتاجية للوحدة الانتاجية ، خصوصا الجانب الفنى منها أى جانب الكفاية الفنية ، وتقتل الكفاية الفنية فى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأدنى تكاليف ممكنة ، ومن المعروف أن أقل تكاليف ممكنة يمكن تحقيقها عند ذلك المستوى من التشغيل الذى تتساوى عنده التكاليف المتوسطة مع التكاليف الحدية ، وترتيبنا على ذلك فإن أى استغلال للطاقات المتاحة دون هذا المستوى إنما يعسول طاقة غير مستغلة .

والفنى (المهندس) لا يعترف بوجود الطاقة غير المستغلة مالم تكن ناتجة من عوامل تكنولوجية يسحبها مثل عدم تجزئة الآلة أو عوامل الإنتاج وعلى ذلك فإن الطاقة غير المستغلة

تعد ظاهرة لا إرادية فى نظر مهندسى الانتاج .

٤ - المفهوم الاقتصادى للطاقة الانتاجية

تعتبر وجهة نظر الاقتصادى أكثر شسولا من وجهة نظر الفنى ، وذلك من حيث عدد للتغيرات التى تأخذها فى الحسبان ، وذلك عند تحديد المستوى الأمثل لاستغلال الطاقة الانتاجية ، فبالإضافة الى العوامل التكنولوجية التى يأخذها الفنى فى اعتباره ، نجد أن الاستغلال الاقتصادى للطاقة الانتاجية المتاحة يجب أن يتحدد أيضا بظروف الطلب على منتج أو منتجات المنشأة ، أى يجب مراعاة الاعتبارات التسويقية الى جانب الاعتبارات التكنولوجية .

وعلى ذلك فان مفهوم الكفاية الاقتصادية بعدا شمل من مفهوم الكفاية الفنية ، ذلك لأن الأول يرى أن الانتاج ليس هدفا فى حد ذاته ، بل ينبغى أن يسوق بأسعار لها علاقة بتكاليف الانتاج .

ويعتمد النموذج الاقتصادى لتصرفات المنشأة على إفراد تنظيم الربح الصالى كهدف يحدد وظيفتها الانتاجية ، وكيفية استغلالها لها ، وتبعا لذلك فإن الاستخدام الأمثل لهذه الطاقة الانتاجية يشتمل فى تحقيق أقصى أرباح ممكنة ، أى عند ذلك المستوى من التشغيل الذى تتساوى عنده الإيرادات الحدية مع التكاليف الحدية . ويظهر مفهوم الطاقة غير المستغلة عند الاقتصادى ، وذلك كقرق بين الاستخدام الأقصى للطاقة الانتاجية وبين الاستخدام الاقتصادى لها ، والطاقة غير المستغلة أن كانت لا إرادى فى ظل المفهوم الفنى لأنها إرادى - أى مختلطة - من قبل النظم فى ظل المفهوم الاقتصادى .

هذا والحالة الوحيدة التى لتعارض فيها الكفاية الفنية مع الكفاية الاقتصادية هي حالة المنافسة الكاملة ، إذ فى هذه الحالة تستطيع المنشأة استغلال طاقتها الانتاجية بالكامل ، وتسويق ما ينتج عن ذلك دون أى تأثير على سعر البيع .

٥ - المفهوم الإدارى للطاقة الانتاجية

يختلف المفهوم الإدارى للطاقة الانتاجية عن كلا المفهومين المتسلخين نظرا لاختلاف الأهداف والأغراض التى يسعى إليها رجل الإدارة ، ولعل ذلك يتضح بجله فيما يلى :
١ - أن أهدافا ومسؤوليات الإدارى لا تقتصر فقط على مجرد تحقيق أكبر أرباح ممكنة ، بل هناك أهداف أخرى يأخذها فى حسبانها ، وهذا يؤثر بالتبعه فى فهم رجل الإدارة للطاقة الانتاجية .

وفى المجتمعات الاشتراكية نجد أن هدف تحقيق أكبر إيرادات ممكنة أكثر اتساقا مع القيم السائدة فى مثل هذه المجتمعات بخلاف هدف تنظيم الأرباح الصالفة ، وتتفق أقصى إيرادات ممكنة عند ذلك المستوى من النشاط الذى تتصلل عند الإيرادات المتوسطة مع التكاليف المتوسطة .

٢ - أن رجل الإدارة يفرق ما بين الطاقة الحادية - أى فى اعتباره الأجل الطويل - وبين الطاقة المتحركة - أى فى اعتباره الأجل القصير - وما ينتج من مقارنتهما من طاقة احتياطية .

٦ - المفهوم المحاسبى للطاقة الانتاجية

ظهر لنا بجله مدى التباين بين وجهات النظر السابقة فى الاستخدام الأمثل للطاقة الانتاجية ، والمحاسب باعتباره منتجا للمعلومات حق عليه أن يأخذ فى اعتباره وجهات النظر المتباينة هذه ، عاملا على التنسيق بينها .

ويرجى الباحث فيما يلى آراء بعض الكتبا المحاسبين عن مفهوم الطاقة الانتاجية ، ملقا عليها ثم مشيرا الى تعريف استقاة من وحى ضمير موفكره يعرف أحد الكتبا الطاقة الانتاجية بأنها « الامكانيات المادية والبشرية المتاحة خبال فترة معينة ، وفقا لحواسن محددة لهذه الامكانيات ، مع فرض مجموعة كاملة من الاستراتيجاات والاعتبارات الفنية والاقتصادية والتنظيمية » ، استقار الاصول الثابتة ، والمصادر

الرئيسية الثابتة لمشروع معين ، خلال فترة محددة ، وتبين قدرة المشروع عند تشغيله على انتاج وحدات معينة من السلع والخدمات .

ويرتبطها ثالثاً أنها « المقصدار الثابت من الآلات والمعدات واليدى العاملة والخدمات الأخرى المساعدة التي تتوافر في الوحدة الانتاجية في فترة معينة »

ويرى رابع بأنه وغالباً ما يستعمل لفظ الطاقة ليعبر عن مستوى النشاط أو حجم الانتاج بالشركة ، أي غير ذلك من التعاريف .

ويرى الباحث انه يمكن ان تسدد الانتقادات التالية الى تلك التعاريف :

١ - أن بعض هذه التعاريف قد عالج الطاقة الانتاجية على انها مجرد ظاهرة فنية ، تشير الى حالة استقرار بعض عوامل الانتاج ، فهو لا يفسح نظره لاعتبارها ظاهرة اجتماعية أيضاً .

٢ - أن بعض الكتاب قد خلط بين الطاقة الانتاجية - كمفظة انتاجية - وبين مستوى أو حجم النشاط ، والفاقر بينهما كبير ، يتشمل في الفرق بين امكانيات الطاقة وبين نسبة استغلال تلك الامكانيات .

٣ - ان جل هذه التعاريف قد انتقص الطاقة الانتاجية عنصر القدرة على الانتاج بنظرة تعريفية معينة .

ويعرف الباحث الطاقة الانتاجية لمشروع معين بأنها : قدرة هذا المشروع بامكانياته الحالية ، على انتاج قدر معين من منتج معين أو منتجات معينة - سلماً كانت أم ختمت - ، في ظل ظروف تشغيل معينة ، وفي فترة محددة من الزمن .

ومن خلال هذا التعريف يرى الباحث ان أي تعريف شامل للطاقة الانتاجية اما يجب ان يشتمل على العناصر الخمسة التالية :

١ - القدرة على انتاج منتج معين - سلمه كان أم خدمة - ، أو على تشغيل الآلات والتجهيزات والتركيبات ، أو على تشغيل الصالة اليدوية ، أو على استخدام أو استفاد المواد الخام .

٢ - أن هذا الانتاج أو التشغيل - لآلي أو اليدوي - أو الاستخدام

أو الاستفادة - لما يرتبط بقدر معين سواء في صورة عدد وحدات منتجة من منتج معين ، أو عدد ساعات تشغيل الآلات أو عدد ساعات تشغيل العمال أو كمية المواد الخام المستخدمة وذلك حسب طريقة التعبير عن الطاقة الانتاجية وقياسها .

٣ - أن الانتاج اما ينصب على كل من السلع والخدمات على حد سواء .

٤ - ان هذا الانتاج أو ذلك التشغيل اما يتيان تحت ظروف معينة ، هي بمثابة معدلات وقيود على الانتاج أو التشغيل .

٥ - أن ذلك الانتاج والتشغيل اما يرتبطان بمكان معين (مشروع محدد) وبزمان محدد (فترة زمنية محددة)

وإن ان تعريفنا قد جاء شاملاً لهذه النقاط الخمس .

ويخلص الباحث في خاتمة مقاله الى أن للطاقة أصلاً في الشريعة الإسلامية ، كما ان لها أصلاً في المعاجم الغربية ، فهي تشير الى القدرة

في مطلق معناها ، كما تشير الى القدرة على الانتاج اذا اضيفت الى الاسم المظهر (الانتاج) أو اذا نعتت بصفة (الانتاجية) ، كما تبين لنسباً ان الاستخدام الأمثل للطاقة الانتاجية يشتمل عند الفني عند ذلك المستوى من التشغيل الذي يحقق تدنيصة التكاليف ، كما يشتمل عند الاقتصاد في ذلك المستوى الذي يحقق تنظيم الأرباح الصافية ، في حين يشتمل عند الاقتصادي في ذلك المستوى الذي يحقق أكبر إيرادات ممكنة ، وهنا يأتي دور محاسب التكاليف في التوفيق بين وجهات النظر هذه ، وتوفير المعلومات عن الطاقات المتاحة في الوحدات الانتاجية وعن مستوى استغلال هذه الطاقات ، وذلك لما لهذه المعلومات من فوائد جمة في رسم الخطط واستغلال الموارد الاقتصادية أفضل استغلال .

وال لقاء مع بقية سلسلة المقالات عن المحاسبة عن الطاقة الانتاجية .

الدول المتخلفة

بقية ص ٣٠

لانه يرتبط بهيكلها الاقتصادي نفسه ومن ثم يستمر في الوجود باستمرار هذا الهيكل قائماً بهدف انتاج سلع لاتشبع حاجات محلية وانما توجه لاشباع حاجات السوق العالمية ، ومن ثم فان التضخم الذي تعاني منه البلدان المتخلفة يمكن القضاء عليه في عملية إعادة النظر في الهيكل الاقتصادي نفسه وتطويره من خلال عملية واعية تهدف الى اعطاء الاولوية المطلقة للحاجات المحلية الضرورية ومعالجة انبعاث عن طريق حصر الموارد الذاتية واستغلالها بعمل مخطط يتسم بالوعي ووضوح الهدف والوسائل يلزمه في نفس الوقت المدى الذي يمكن ان يكون عليه تعاونه مع العالم الخارجي فنياسا واقتصاديا دون ان يؤدي ذلك الى تبعيته وتحمله خسائر من نظام اقتصادي ينمو من خلال الازمات ولا يراعي مصالحه .

الاقتصاد متخلف يعتمد على استيراد معظم حاجاته من الخارج ، عذفي حالة الاقتصاد آخر تقل وارداته أو يسمى للإقلال منها .

ومن ناحية أخرى ، فإن خطوة التضخم المستورد على الاقتصاديات البلدان المتخلفة لا ينبغي أن تجعل من هذا النوع من أنواع التضخم حاجاً لرؤية التضخم الذي قد تعاني عنه هذه البلدان لاسباب داخلية بعث مثل سيطرة بعض الاحتكارات على قطاع أو أكثر من قطاعات النشاط الاقتصادي ، أو سيطرة قوى اجتماعية معينة تهدف الى استغلال التضخم كوسيلة لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفنية حتى وإن تم ذلك في إطار ما يسمى بتحويل انشاء بعض المشروعات عن طريق عجز الميزانية .

ومع ذلك فإن التضخم المستورد يبقى عاملاً هاماً من العوامل التي تؤثر على اقتصاديات البلدان المتخلفة نظراً



شركة السبيل العامة لإصلاح السيارات

عن جزي قائد السيارة

انتبه



إنه أضعفك في أوقات زوايا العمل بترتيب عليه تأكل إطارات سيارتك وتكثفك الكثير .. يمكنك الاعتماد على خبرتنا الفنية وأجهزتنا الإلكترونية الحديثة بأقل الأسعار ...

بمحطة خدمة وسط القاهرة

إلى وسط زوايا العمل بترتيب عليه ..

بميدان برج الظفر - العباسية الشرقية - القاهرة

كما يسعدنا أن نقدم لك خدمات فنية أخرى في:

مبلغ	مبلغ
١,٠٠٠	إصلاح زيت (تغييره لاسم الرئيس أو تغييره للزيت)
٢,٥٠٠	إصلاح كامل للمحرك (تغييره للمحرك الرئيس)
	والفرع والسيارة
١,٠٠٠	ضبط المحرك (تغييره لضبطه الجيد)
	وغيره التوجيه
٢,٠٠٠	تغيير وإصلاح السلك ودعاء السرعة
٨٠٠	الكشف على الترميز وتغييره أجزاء منه
١,٠٠٠	الكشف على المحرك وتغييره أجزاء منه
	إصلاح البطارية
	إصلاح العجلة
	تركيب العجلة لاسم الرئيس
	تنظيفه الجيد
	ضبط الأنوار
	إصلاح البطارية

خدمات أخرى نقدمها لك ...

إذا فعلت سيارتك في أي مكان لا تقاوم ...
... اتصل بنا ... سنسرع فوراً لتجدينا في أي مكان ...
... نكفينا المصاريف المهددة من شركة السبيل العامة لإصلاح السيارات ...

الإدارة: ٨٢٤٥١١ - العنوان: شارع السبيل العامة الشرقية - القاهرة
فرع الإسكندرية: ٣٣٩٣٤ - العنوان: شارع السبيل العامة الشرقية - الإسكندرية

مشاريع الجدة

- ٨٢٤٥١١ - القاهرة
- ٣٩٧١ - طنطا
- ٣٣٣٨ - دمياط
- ٣٣٤٧ - مرسى مطروح

مع تحية

المدراء العامة





Microeconomics
 Macro economics
 Scientific method
 Analytical method
 Historical method
 Descriptive method
 unlimited needs
 Limited resources
 Economic problem
 Economic development
 Allocation
 Pressure groups
 Absolute
 Isolation
 Inter dependence
 Bilateral
 Multilateral.
 Regional
 Mixed economy
 Institutions
 Production
 Factors of production
 Land or nature
 Labor
 Capital
 Management

Production functions
 General production function
 Specific production function
 Constant marginal product
 Increasing marginal product
 Diminishing marginal product
 Law of diminishing returns
 Total product curve
 Average product curve
 Marginal product curve . .

الاقتصاد الجزئي
 الاقتصاد الكلي
 المنهج العلمي
 المنهج التحليلي
 المنهج التاريخي
 المنهج الوصفي
 الحاجات المتعددة
 الندرة النسبية للموارد
 المشكلة الاقتصادية
 التنمية الاقتصادية
 توزيع
 الجماعات الضغطية
 مطلق
 الانعزالية
 الاعتماد المتبادل
 الثنائية
 المتعددة الأطراف
 الإقليمية
 النظام المختلط
 المؤسسات
 الانتاج
 عناصر الانتاج
 الارض أو الطبيعة
 العميل
 رأس المال
 الادارة
 دوال الانتاج

دالة انتاجية عامة (أي غير محددة)
 دالة انتاجية خاصة (محددة)
 دالة انتاجية ذات انتاجية حدية
 ثابتة
 دالة انتاجية ذات انتاجية حدية
 متزايدة
 دالة انتاجية ذات انتاجية حدية
 متناقضة
 قانون القلة المتناقضة
 منحني الانتاج الكلي
 منحني متوسط الانتاج
 منحني الانتاج الحدي

●● الشرح والتعليق

اولاً - لوزير التموين الحق في اصدار قرارات منه يمين الحد الاقصى للربح الذي يرخس به لاصحاب المصانع والمستوردين وتجسار الجملة ونصف الجملة والتجزئة لانه سلمه تصنع محليا او تستورد من الخارج كل ذلك بناء على الاجازة التشريعية الممنوحة له طبقا لاحكام امن المادة الرابعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الربح .

ثانياً - ومن جماع احكام المادة الرابعة والتاسعة من القانون رقم ١٦٣ يستوى الامر ويستوجب نفس العقاب في الحالات التالية :

١ - بيع سلعة مسعرة او مضدده الربح باكثر من سعرها الرسمي .

٢ - مجرد عرضها بسعر او يربح يزيد من السعر او الربح المعلن لها .

٣ - الامتناع عن بيعها بالسعر او الربح المحدد .

٤ - فرض على المشتري شراء سلعة اخرى معبها او علق البيع على شرط مخالف للعرف التجارى .

ثالثاً - كل المخالفات السابق الاشارة اليها فى ثانياً تؤدي بمرتكبها الى توقيع العقوبات التالية :

١ - الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنتين .

٢ - الغرامة بحيث لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

وللقاضى الكم بكتلاً المقويتين السابقتين او احدهما حسبما يترادى له .

٣ - ضبط الاشياء موضع الجريمة ويحكم بمصادرتها وجوبا .

٤ - يجوز للقاضى الحكم بنقل محل المتهم مدة لا تتجاوز اسبوعاً .

٥ - وفي حالة ثبوت العود تضاعف العقوبة في حدينها الادنى والاقصى ويكون الحكم بخلق المحل مدة اسبوع وجوبياً .

رابعاً - لا تعد جريمة مخالفة لاحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الامتناع عن بيع سلعة مسعرة او محدودة الربح لمال الجمعيات التعاونية اذا ثبت أن الامتناع من جانبهم كان بسبب أن تلك السلعة لا يمتنع

الموجود منها بحاجة اعضاء الجمعية وذلك اعمالاً لاحكام القرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٧

أحمد شليبي



* الامتناع عن البيع *

حكم محكمة القاهرة

رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٢

الصادر في ١٩٦٥/٤/١٩

الحكم

حيث أن واقعة الاتهام في أن النيابة العامة اقامت الاتهام قبل التهمين لانتماعهم عن بيع سلعة مسعرة الى مفتش التموين وحيث أن الثابت أن المتهمين من عمال الجمعية التعاونية المنزلية لوطفي وعمال سلاح الصيانة وحيث أن المادة ١٠/٢ من القرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٧ قضت على أن الجمعيات التعاونية تتعامل مع غير الاعضاء بما يتبقى عن حاجة الاعضاء بسعر المسعر له .

وحيث أن المتهمين قد دفعوا التهم بالنسبة بأن الوالد ألقى طلبها محرر المحضر لا يفي بالوجود منها حاجة الاعضاء ولم يثبت بالاوراق عكس ذلك ومن لم كان امتناع التهمين عن البيع أمراً مشروعا ولا محل لمقازيم ويتمين الحكم ببراعتهم عملاً بنص المادة ١٠/٢ أحكام جنائية . .

لقد بنى الحكم المذكور على أساس أن القرار الوزاري رقم ٧ لسنة ١٩٥٧ يقضى بأن الجمعيات التعاونية ليست ملزمة بالتعامل مع غير الاعضاء الا في حالة وجود نفاذ من السلع يزيد من حاجة الاعضاء .

استمرار امية العاملين يهدد الاقتصاد القومي

وديع يعقوب

لقد صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ يلزم جميع المواطنين من سن الثانية إلى سن الخامسة والاربعين ولم يصلوا في تعليمهم في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٠ إلى مستوى نهاية الفصل الرابع الابتدائي للحصول على شهادات لمحو اميتهم خلال خمس سنوات .

وآن ونحن في فبراير سنة ١٩٧٦ فإن الوحدات الادارية والاقتصادية وجميع اجهزة الدولة تهول مسرعة نحو فتح فصول محو الامية للعاملين بها بحيث يتوفر في ملف كل عامل بها شهادة تثبت ذلك . والا سيخرج مستقبلا من العشرات اللوراء والترقيات مدامت قد اتاحت هذه الوحدات الفرص امام هؤلاء العاملين للتراسمة مع الزمها بالبقاء بمسؤولياتها في تعليم الكبار ومحو اميتهم .

حقا لقد فوجئ المختصون بادارات الافراد بأن تقرير النتهاء المرحلة الابتدائية وكذلك الراسبون في الشهادة الاعدادية بنظام التعليم سنوات لا يعنى بأى حال من الاحوال اجتياز التلميد بنجاح في السنوات الدراسية حتى الصف السادس الابتدائي باعتبار ان هذا التقرير وهو ما تعتبره وزارة التربية والتعليم ومن وجهة نظرها انه لا يمكن ان يكون « مصدقة » انهاء المرحلة الابتدائية حيث تحدث ذلك في مارس سنة ١٩٧٤ .

لكن يبدو انه بفعل الزمن قد انقلبت الآية ... ومن وجهة نظرم؟ من المسؤولين عن التربية والتعليم بالله عليكم ايها المسئول ... والذي لا يستطيع تحديد مدي ... هل هو وزير التربية والتعليم شخصيا أو هو احد وكلائها ... أم هو مجلس من مجالسها ؟ هل يمكن ان يستمر هذا الوضع ؟ هل يمكن ان يجرى مضي ستة سنوات تعليمية دون تحصيل للملم ان يمنح التلميد تقريراً بذلك ، وفي نفس الوقت قائم لقيمة لهذا التقرير حتى بالنسبة لمرحلة التعليم الازمى ؟ وبالتالي لا يمكنه كتابة اسمه وعنوانه ووجه ميلاده أو يستطيع

وآن ونحن في فبراير سنة ١٩٧٦ فإن الوحدات الادارية والاقتصادية وجميع اجهزة الدولة تهول مسرعة نحو فتح فصول محو الامية للعاملين بها بحيث يتوفر في ملف كل عامل بها شهادة تثبت ذلك . والا سيخرج مستقبلا من العشرات اللوراء والترقيات مدامت قد اتاحت هذه الوحدات الفرص امام هؤلاء العاملين للتراسمة مع الزمها بالبقاء بمسؤولياتها في تعليم الكبار ومحو اميتهم .

حيث تحدث ذلك في مارس سنة ١٩٧٤ . وأنه ليس بمستوى علمي على الاطلاق لهذا فان الحاصلين عليه ملزمون ايضا بالالتحاق في فصول محو الامية وهنا تتوزع عدة اسئلة جانبية ... فما حكم المجدد بالقوات المسلحة ؟ وكذلك من هم خارج العمل في اجسازات بلون هزب او اعارات خارجية ؟ أو خلافه ؟

وبنظرة عميقة الى جنود الموضوع نجد ان أصل المشكلة تكمن في كلفة واحدة وهي ان كل طالب قد التقي بالصف الاول الابتدائي ببلوغه سن ست سنوات كما انه يحصل حتما على

وأنظر عيني الى جنود الموضوع نجد ان أصل المشكلة تكمن في كلفة واحدة وهي ان كل طالب قد التقي بالصف الاول الابتدائي ببلوغه سن ست سنوات كما انه يحصل حتما على

القراءة والكتابة حتى بطريقة « فك الخط » المشهورة .

لقد جله فبراير سنة ١٩٧٦ وهو التاريخ المحدد بالقانون سالف الذكر ولم تنته الوزارات والهيئات والوحدات الاقتصادية والادارية من اثبات محو امية العاملين بها ، فهذه مشكلة هيشة وإن كانت في طريقها الى الزوال . الا ان المشكلة الكبرى تكمن فيمن سيعين بعد ذلك من لديه تقرير انتهاء المرحلة الابتدائية ببطي ست سنوات دراسية ... لاشك ان ذلك سوف لا يعنى تحصيله للملم ، وبذلك فانه سيطلب حتما بتقسيم شهادة تثبت محو اميته قبل التحاقه بالمعمل .

ايها ايسر ان يعطى التلميد الذى يبلغ سن الثانية عشرة تقرير انتهاء المرحلة الابتدائية ببطي ستة سنوات حتى الصف السادس الابتدائي ورغم ذلك فان هذا التقرير لا يساوى فى قيمته الحقيقية شهادة محو الامية التى تعطى لمستوى الصف الرابع الابتدائي فقط ؟ أم ان يتمتع عن اعطاء هذا التقرير لمن لا يجتاز الصف السادس بنجاح ؟؟

على ان يقتصر منحة سواء فى سورة تقرير او شهادة او تحت أية مسميات اخرى على من يجتاز بنجاح الصف السادس الابتدائي مع اعطائه من يجتاز الصف الرابع الابتدائي بنجاح شهادة بما يساوى التعليم الازمى أو محو الامية .. وهو الحد الأدنى للمستوى التعليمي اللازم للمسمح بالمعمل .

على الايطي التقرير لمن لم يتحصّل لاي مستوى تعليمي مجد طاما ان هذا التقرير عديم الجدوى وليست له أية فسيالية وفى نفس الوقت تخفف الصع على مديري مرحلة التعليم الابتدائي حيث لا يدرسون الا ذوى المستوى الواحد فى التحصيل بالسنوات الدراسية المختلفة حتى نهاية المرحلة الابتدائية .

وفى نهاية مقال هذا فائى اذكر انه من الحقائق العلوية التى لا خلاف عليها ان نجاح العمل اشبه ما يكون بسلسلة تقاس متانتها باضعف حلقاتها .

عليه ((الدخل الاجتماعي (أى الحكومي) غير المخصص))
Uncommitted Social (ce Government) Income
يقاس بعمله أجنبية قابلة للتحويل دون الاهتمام بسعر
معين لتحويل العملة .

لم يستخدم المؤلفان طريقة التقييم التقليدية لتحويل
العمليات الأجنبية في مجال تقييم المشروعات ذات
الاستثمار المشترك بين الدول وهي ((الأسعار الرسمية))
Pilot Project. e التي جاءت في تعليمات (التحليل)
المشروع الصناعي ((الذى وضعته هيئة التعاون
الاقتصادي الاوروبى O.E.C. - الجزء الثانى .

**ماهى طرق التقييم الجديدة بالنسبة للمداخل
والخارج ؟**

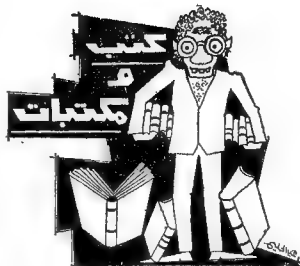
١ - بالنسبة للسلع المتبادلة : هى أسعار سيف او
قوب تخصم منها تكلفة النقل الداخلى ومصروفات
التجارة بالتكلفة الرسمية Shadow Internal Costs
يهدف الوصول الى ((تكلفة الفرص المتاحة))
Opportunity Cost

٢ - بالنسبة لتقييم الخدمات او الاشياء غير المتبادلة
مثل العمالة أو الكهرباء : تستخدم هنا أسعار اسمية
مرجحة فقط نتائج واقعية بحيث لا يتساوى مثلا اجر
عامل في مصنع قطن في الهند باجر زميل له يعمل في
بريطانيا في نفس الصناعة فهناك عامل مهم في تحسديد
اجور العمال في الهند الى الانتاجية الجديدة له في زراعة
مالته وتساوى نصف الاجر الذى يدفع في المصنع .

الكتاب معقد فيما اعتمد عليه من اسس قايمة
للمناقشة يصعب تحديدها لأغراض القياس أو لتحديد
القيمة مما يترك القارئ غير المتخصص في موقف تشكك
قوى يحمل المهندسين والموظفين والاقتصاديين الى الهرب
من استخدام الاساليب التى يقترحها المؤلفان . فالتقانون
بعمليّة تقييم المشروعات ليسوا من الاقتصاديين الجامعيين
غالباً فهم مكلفون بالعمل في نطاق لبرانية للدولة او المنظمة
التي يعملون فيها تسمح بقدر معين من الوقت للتقييم مما
يضايرهم الى تطبيق اساليب تقييم قد توصف بأنها
رخيصة وقبيحة Cheap & Nasty ومعنى ذلك ان
الاساليب التى شرحها المؤلفان هي اساليب معيكة ونظرية
صعبة التحقيق عملياً كما قال لنا الاستاذ الطونى بروتوملى
من جامعة براد فورد في تعليق لمن الكتاب نشر في مجلة
((الاقتصاد)) عدد مارس ١٩٧٥ والذى تصدرها الجمعية
الملكية للاقتصاد بلندن الذى اقترح كذلك ان تعاد كتابة
الكتاب في الطبعة الثالثة بصورة مبسطة كالكتب المدرسية
لكي يخدم القارئ بتقييم المشروعات ويساعدهم في
استخراج ارقام مفهومة دون صعوبة وتعقيد وقد اقترح
على المؤلفين ان يأخذوا في الاعتبار عامل الشك

في Uncertainly بالتقييم ووضع اسس تقييم للمشروعات
تجريبية Pilot Project لتلافى انتفاخ الامام
مشروعات هندسية معقدة وكبيرة باهظة التكاليف قليلة
العدد فيدلا منها يمكن تقديم عدد اكبر من المشروعات
يسهل دراستها وتقييمها كمشروعات تجريبية . هذه
الاقتراحات سوف ترفع من قيمة الكتاب العملية لترجح
كثته الى هذه الناحية .

ثابت قديس رزق الله



اسم الكتاب : تقييم المشروعات والتخطيط في
الدول النامية

المؤلفان : ليتل (J.M.O) وميرلس (ج ١٠)
الطبعة الثانية : عام ١٩٧٤

الناشر : كتب هافيمان التعليمية
عدد الصفحات : ٣٣٨ صفحة + ١٢ مقدمة
الثنى : ٥٠٠ جنيهات استرلينية

PROJECT APPRAISAL & PLANNING
FOR DEVELOPING COUNTRIES

I.M.D. LITTLE & J.A. MIRRELS

SECOND EDITION, 1974

Heinemann Educational Books

Pr. xi + 388

£ 4.50

هذه هي الطبعة الثانية التى صدرت في عام ١٩٧٤م
كتاب مشهور صدرت الطبعة الاولى له في عام ١٩٦٢ اى
منذ احدى عشرة سنة استخدمت انماها طرفه في مجالات
تقييم المشروعات في بريطانيا (وزارة التنمية فيها وراء
البحار) وفي ألمانيا (مشروعات المونة) وفي دولة واحدة
على الاقل من الدول النامية . وقد استخدمته كذلك
كل من هيئة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة
والبنك الدولي . وقد كتب للمهندسين ولوظفى الدولة
والاقتصاديين .

الكتاب ممتاز استغرق وقتنا طويلا لكتابته وكذلك
تركيزا فكريا فالتا قبل اختيار مقياس وحيد لاستخدامه
في تقييم المشروعات والتخطيط في الدول النامية اطلق
على المؤلفان ((سعر التحويل غير الملزم))

الفكرة الاساسية فيه هي ضرورة تقييم مداخل
ومخارج كل مشروع Inputs & Outputs على اساس
وحدة دأبائة Constant Yardstein or Numéraire
وقد اختار المؤلفان لذلك ما يطلق

الحالة الثانية - اذا انقضى الشراكه اثناء قيام الشركة على ذلك ويكون هذا الاتفاق بالكيفية المحددة فى عقد الشركة لاسخاذا القرارات - هل هى بالاجماع اوبالاغلبية المطلقة او بخلاف ذلك .

الحالة الثالثة - اذا كان ذلك طوعا لحكم القانون من وجوب تكوين فرع ما من الاحتياطات او خلافة .

الحالة الرابعة - اذا كانت هناك خسارة مؤكدة الوقوع ولكن لم يحدد مقدارها جاز تكوين احتياطات لمواجهةها .

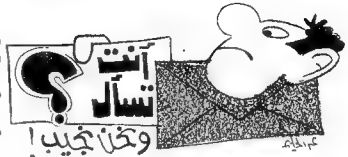
الحالة الخامسة - اذا كان صافي حصة كل او بعض الشركاء يستحق عليها ضرائب او رسوم حيث يجب تجنب قيمة هذه الضرائب والرسوم وتوريدها للمصلحة المختصة .

الحالة السادسة - حيث تجب المحافظة على رأسمال الشركة وطبقا لمبدأ توبيي رأسمال كان يجب أن يكون صافي أصول وخسوم الشركة فى نهاية كل عام وبمعدن التوزيع معادلا على الاقل لرأسمال الشركة والاجازة لدير الشركة تجنب جزء من ارباح السنة لتفطيه العجز فى رأس المال .

وهذا ويعتبر توزيع الارباح السنوية على الشركاء حقا مكتسبا لهم بصفة نهائية بشرط أن تكون هذه الارباح من السنة الموزع عنها الربح ارباحا حقيقية .

كما انه لا عبرة بالنتائج المالية للشركة من السنوات اللاحقة حتى ولو اسفرت هذه السنوات من خسارة .

هذا ويجب الملاحظة انه فى الحالات المستثناة اعلاه تعتبر بعض الارباح دون مراعاتها بضمها لغير المستحق بحيث يتعين على مدير الشركة أن يسترد هذه التوزيعات من الشركاء حتى ولو قام لديهم كلهم او بعضهم حسن النية .



* احمد شلبي *

ارباح شركة التوصية

س - هل من حق مدير شركة توصية تجنب جزء من الارباح السنوية لتوزيعها على الشركة فى الشركة ؟

ج - الثابت من سؤال السائل هو تجنب مدير الشركة لجزء من الارباح بعيدا عن التوزيع طبقا لحصة كل شريك فى ارباح الشركة .

وان كان لم يوضح اسباب تحميد هذا الجزء وحيث ان الاصل كما جرى عليه العرف التجارى وما يقضى به القانون وجوب توزيع ارباح الشركة الصافية جميعها والتي تحققت نتيجة اعمال السنة التجارية المحددة بال عقد او التى جرى عليها العرف بحيث يجب توزيع كامل الارباح على الشركاء كل بنسبة حصته فى الارباح حسب ما يقضى به عقد الشركة .

الا انه يجوز تجنب جزء من ارباح الشركة بعيدا عن التوزيع على الشركاء فى الحالات التالية :

الحالة الاولى - اذا نص عقد الشركة على ذلك وبالنسب والطريقة المحدد به .



شركة المنسوجات الحديثة

إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج

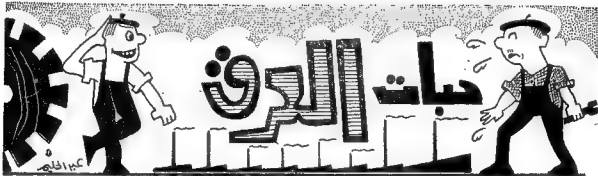
أرقت للمحسة النوفوتير

الحزير الطبيعي والصناعي والعطن
والألياف الصناعية

بولغار



الإسكندرية : شارع الألباء اليسرى عتبة ٢٥٨٦٤ / ٢٠٣٨٦



باب يخرره ويشرف عليه : أحمد فريد حسن

تحقيقاً لتوجيهات الرئيس انور السادات .

وقد اشترك في هذا التوزيع الذى اقيم يوم ٨ ينسايير ١٩٧٦ السيد/مدوح سالم رئيس الوزراء، والسيدة جيهان السادات سيدة مصر الاولى والسيد/ محمد عبد العناح وزير التامينات والمليتمنهم كلمات ترسم بداية التحول الجدي في مسار العمل الوطنى ، لانه يعنى تأكيد حق العامل الزراعى في تجنب مشكلات البطالة وتوفير اسباب الحياة المستقرة له ولاسره .

وفي ختام الاحتفال ارسـل السيد/وزير التامينات برقية الى السيد الرئيس ، شاكرًا لسيادته بالنيابة عن آلاف الفلاحين حسن توجيهاته .

❖❖❖

اول نقابة للعاملين بالتمريض

تقرر انشاء اول نقابة تجمع كل العاملين في مهنة التمريض . ومن مهام هذه النقابة المحافظة على حقوق العاملين والدفاع عن مصالحهم ، والمساعدة في تهيئة فرص العمل المناسب لهم .

كما ترمى النقابة اعضاءها واسرهم صحيا واجتماعيا واقتصاديا ، سواء اثناء الخدمة او بعد التقاعد، حيث سيشأت فيها صندوق للمعاشات والامانات مهمته توفير معاشات او امتيازات وقيمة او دورية

كلمة المحرر

شهر الجودة

كنا نعلم اننا في حاجة الى زيادة الانتاج بقصد زيادة التصدير المحلى .
ولكن الزيادة .. اى (الكم) ليس القضية الاولى ، لاسباب تنمية اقتصادية .. بل الاهم من ذلك كله هى تحسين الجودة .. اى (الكيف) ، ذلك لان الجودة تواجه المنافسة الاجنبية ، وبالتالي يزيد من الصادرات .. فالستهلك الاجنبى يهيم (الجودة) ، فهى التى تجعله يدفع ويشترى .. اما (الزيادة) فتجعله يهرب الى سلع اخرى .
ومن هنا ننادي بتخصيص شهر في السنة داخل مصانعنا ومتاجرنا سميته (شهر الجودة) يتم خلال هذا الشهر الانتاج على اعلى درجة من (الجودة) .. وعلى اعلى درجة من (التغليف) .
ونأ في ذلك تجربة قام بها عامل شركة/مصر للفضول والنسيج في حلوان .. اذ قاموا بانتاج خدام التصدير وهو نوع من الانتاج لا بد وان تتحقق فيه اعلى درجة من الجودة والا فقد قيمته كخام تصدير (لان منتج التصدير المطبوع تخفى الطباعة والصناعة بعض عيوبه ، اما الخام فلا بد وان يحصل على الدرجة الاولى من ناحية الجودة) .
وهذه (الجودة) ستعود على العمال بالعوائف المادية مع اهداف الانتاج وارتفاع مبيعاته .
انها تجربة لا بد من دراستها ومناقشتها على مختلف مستويات التشكيلات الادارية والنقابية . . . وستجد النجاح الاكيد .
أحمد فريد حسن

توزيع اول دفعة من بطاقات التامين على العمال الموسمين

احتفل في قرية (سرس الليان) وبين عشرات الآلاف من العمال بتسليم اول دفعة من بطاقات التامين على العمال الموسمين والزراعيين وعمال التراحيل الذين شملتهم مظلة التامينات الاجتماعية لأول مرة . .



المهنة أو الذين أحيلوا إلى المعاش .
أعضاء النقابة العاجزين عن مزاوله
وسيسكون المقر الرئيسي للنقابة
بالقاهرة ، ولها أن تنشئ فروع
بالإقليم .

وسيسكون مهامها أيضا الاسهام في
رسم سياسة التعويض وتطوير
مناهجه والعمل على الالتزام بتقاليد
المهنة وآدابها ومبادئها .

وغضوية النقابة اجبارية للخاصين
على المؤهلات العلمية المتعلقة بمهنة
التعويض ، واختيارية البقية ،
ورسم الاشتراك سنوي وقبدره
ثلاثة جنيهات يسد في أول يناير
من كل عام ، ويتدرج الرسم حسب
مدة التخرج .

◆◆◆

رفع اجر العامل الزراعي

تقرر رفع الاجر الشهري للعامل
الزراعي بمنطقة استصلاح الاراضي
في مريوط ووسط الدلتا الى ١٥
جنيها شهريا بدلا من تسعة ، وتم
وضع خطة لتشغيل ٢٠ الف عامل
زراعي من محافظة المنوفية بمنطقة
الاستصلاح الجديدة على اساس
تحويل ٥ آلاف عامل شهريا .

وقد صرح السيد محافظ المنوفية
بأنه سيتم انشاء مساكن جديدة
لهؤلاء العمال وسيسكون ذلك بالاتفاق
مع شركات استصلاح الاراضي على
أن يقسط ضمن المسكن على اجمال
طويلة .

وقد تم حتى الآن توظيف ٥٥٠
أسرة في منطقة استصلاح الاراضي
بمريوط ، كما ستقدم لهم الرعاية
الاجتماعية والصحية من طريق
اقامة وحدات اجتماعية وصحية
لرعايتهم ، واعداد لائحة اجتماعية
لواجهة كافة الظروف الاجتماعية
للعمال .

◆◆◆

تيسيرات للعاملين في البوالة

تقرر أن تصرف العلاوات كاملة
لجميع العاملين في الدولة ابتداء من

مرتب شهر يناير .. لن تخصم
العلاوة من اعانة الفسلاء التي تم
صرفها منذ شهر اوفاق ٣٠٪

وافقت لجنة الخطة في اجتماعها
برئاسة السيد / ممدوح سالم
رئيس الوزراء على ذلك . سيتم
صرف ٣٩ مليون جنيهه علاوات
للعاملين منها ٢٨٠٤ مليون جنيهه
للعاملين في الحكومة والباقي للعاملين
بالقطاع العام . كما سيتم صرف
حوافز وبدلات واصلاح وظيفي .

◆◆◆

اتفاقيات تأمينات مشتركة بين مصر والعراق

صرح السيد / محمد عبد الفتاح
ابراهيم وزير التامينات الاجتماعية
بأنه قد تم وضع مشروع اتفاقية
مشتركة للتأمينات الاجتماعية بين
مصر والعراق لتأمين حقوق عمال
كل من البلدين الذين يعملون في البلد
الأخر ، وتحصيل مستحقاتهم بين
البلدين .

وهذه ثلاث اتفاقية من هذا
النوع بعد اتفاقيتي مصر وليبيا ،
ومصر والسودان .

تتضمن الاتفاقية أن يكفل كل من
الطرفين المتعاقدين للمواطن الذي
ينتقل الى بلد الطرف الآخر ، ويكون
مؤمنا عليه طبقا لتشريع بلد العمل
وكذلك المستحقين منحه تحويل
الحقوق التأمينية الى بلده من بلد
عمله . وهذه الحقوق هي أي نوع
من المعاشات (الرواتب التقاعدية)
يستحق طبقا لشروط التشريع في
بلد العمل والمساعدات التقديرية في
حالات الرض المعادي واصابة العمل
والولادة واصابة الدفن .

وان تضع المنظمة المختصة في بلد
الاستحقاق ، القواعد التي يكفل لها
التحقق من سلامة اجراءات منح
الحقوق التأمينية التقديرية المحولة ،
ويتم ذلك بالتنسيق مع المنظمة
المختصة المقابلة في بلد الآخر .

أحمد فريد حسن

ويأتي قرار اللجنة في إطار
الاجراءات التي تتخذها الحكومة في
ضوء توجيهات الرئيس محمد أنور
السادات لتيسير الحياة على
العاملين في الدولة

◆◆◆

بدل طبيعة عمل للممرضين البيطريين

فلمت النقابة الصامدة لعمال
الزراعة مذكرة للدكتور جمال
العطفي وكيل مجلس الشعب لنح
بدل طبيعة عمل للممرضين البيطريين
مثل الأطباء البيطريين الذين
يعملون معهم .

أوضحت النقابة في طلبها أن
الممرضين يتعرضون لنفس إخطار
المهنة التي يتعرض لها الأطباء من
مكافحة للأمراض البوابية ونظافة
الحيوانات المريضة .

◆◆◆

خبرين عن الثقافة العمالية

x تمت المؤسسة الثقافية العمالية
قوافل متنقلة مزودة بالوسائل
السمعية والبصرية لزيارة القرى ،
وفرش أهمية تنظيم الأسرة والره

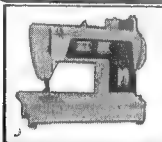
الشركة المصرية للمعدات الكهربائية



شاهر / سنترليك

٢٧ شارع طلعت حرب بالقاهرة ت: ٤٩٩٩١ / ٤٩٩٩٢ / ٥٧٥٧٨ / ٩٧٧١٧ / ٩٧٨٩٥ / ٩٧٧١٨

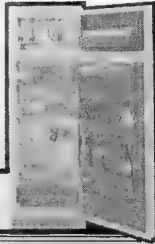
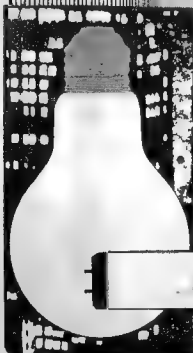
تقوم بتوزيع :



لمبات كهربائية وعادية وفلوريس ومولدة ومستورة - لمبات فلوريس
ظلمة جافة - وبالكلمة - أدوات كهربائية وأجهزة -
فلاشات - غسالات - أخفاف - بواجبات مولدة ومستورة
راديو - تليفزيونات - مراوح كهربائية - ماكينات خياطة
مطاط كهربائية - موقورات - نجف وأجهزة
(صناعة محلية ومستورة)

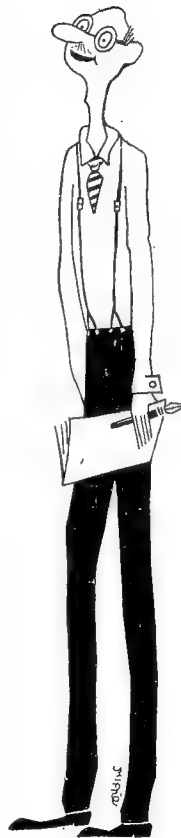
فروع الشركة في مختلف ..

القاهرة - الإسكندرية - المنصورة -
بورسعيد - الزقازيق - طنطا - دمنهور
الفيوم - شبين الكوم - كفر الشيخ -
بن سويف - الفيوم - الجيزة - المنيا -
أسيوط - بوهام - أسيوط - عين القضاة



س و ج في شئون العاملين

مستقاة من أحكام مجلس الدولة



* جمع بين وظيفتين

هل يمد تعاقب أحد الأطباء الذين يعملون بالحكومة لرعايته العاملين بأحدى الشركات طبياً - هل يمد من قبيل الجمع بين وظيفتين المحظور بحكم القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ؟

القانون نص على أن لا يجوز ه ان يمتد إلى شخص في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى ه وهذا يعني أن المحظر هنا يقتصر على حالة ه التمتع ه والمقصد المبرم بين الطبيب وبين الشركة ليس من عقود العمل ولا يمتد بمقتضاه الطبيعى في الشركة ولا تقوم بينه وبينها علاقة تعيين تخصصه لأدائها واشرفها ونظام التوظيف السائد بها .

* مدة خدمة سابقة

كيف يتم حساب مدة الخدمة السابقة للموظف الاجنبى الذى تجنس بالجنسية المصرية أثناء عمله فى خدمة الحكومة ؟

الموظف الاجنبى الذى يعمل فى خدمة الدولة لم يكن يخضع تمييزه وشئون توظيفه لاحكام قوانين التوظيف الخاصة بالوطنيين فلذا ما تجنس بالجنسية وهو فى الخدمة لا يكون له حق فى ضم مدة الخدمة السابقة على التجنس فهو يتمتع بالحقوق الخاصة بالوطنيين قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه للجنسية ومن بينها الافادة من احكام قوانين المعاشات .

* قرار ادارى

متى يبدأ حساب موعده ٦٠ يوم المقرر للتظلم من القرار الادارى اذا لم يتم نشر القرار أو اعلان صاحب الشأن به ؟

فى حالة عدم نشر القرار الادارى أو عدم اعلان صاحب الشأن به لا يبدأ الموعده الا من تاريخ العلم بالقرار ولا يكتفى فى هذه الحالة بأفتراس

العلم به بل يلزم أن يتحقق العلم اليقيني لا العلم الظنى ، ويقع عبء اثبات العلم اليقيني على جهة الادارة مصدرة القرار المتظلم منه .

* قرار ادارى

هل يحقق النشر فى الجرائد والصحف علم ذوى الشأن بالقرارات الصادرة فى حقهم بحيث يبدأ سريان الميعاد المقرر للطعن فى القرار من تاريخ هذا النشر ؟

نشر القرار الادارى فى صحيفة سيارة لا يحقق - على وجه اللزوم - علم اصحاب الشأن به ولا معنى من اتباع احكام القانون سواء بالنسبة للتضليلية او فى الجريدة الرسمية بحسب الاحوال الامكان بدء سريان الميعاد المقرر للطعن فيه .

* قرار ادارى

هل يجوز مد ميعاد الطعن فى القرار الادارى بعد ثبوت العلم به ؟ نعم يجوز ذلك اذا كان الموظف مبعوثاً او موفداً خارج القطر واعلن بالقرار (المادة ٢٢ مرفعات م

* تأديب

ماهو النظام التأديبى الذى يسرى على العامل المسافر من الحكومة إلى القطاع العام أو العكس فى حالة خروجه على مقتضى الواجب الوظيفى أثناء الاعارة ؟

ولاية التأديب معقودة اصلاً للسلطة الرئاسية للعامل بمقتضى حقها فى الاشراف على عمله والاحاطة به وتقديره فلذا خطأ أو اخل بواجبات وظيفته تكون هى الاقدار على تقدير

ما يستتبعه من جزاء ، ومن كان الجهة الممار بها العامل هى السلطة التأديبية بالنسبة له فيما يختص بالاطاعة التى يرتكبها فى مدة اعارته وتبعاً لذلك فلا العامل يخضع للنظم التأديبية المقررة فى هذه الجهات للمقويات الواردة بهذه النظم بما فى ذلك عقوبه الفصل .

شركة التأمين لله فليد مصر

أحدث شركات المؤسسة المصرية العامة للتأمين



تقدم

الوثيقة الرئيسية

بمزاياها التالية:

- مبلغ التأمين في ضحية المدة لا يقل عن ١٢٥ ٪ من الأقساط المدفوعة
- معاشن للأهله يصل الى ٣ أضعاف مبلغ التأمين
- معاشات للأهله قد تصل الى ٥٠٠ ٪ من الأقساط المدفوعة
- مبلغ تأمين الوثيقة المدفوعة شهرياً قد يصل الى ٧٥٠ ٪ من القسط في مستأول الجميع

للاستعلام

القاهرة

٢٣ شارع قصر النيل ت: ٧٩١٠٠

٢٨ شارع طلعت حمراء ت: ٤٧٠٤٩

ألكندرية: ٣٣ شارع سعيد غزلون ت: ٨٠٢٣٢٨

ومجميع فروع الشركة بالمواظفات

إعلان للقطط السمان

من منطقة كهرباء القاهرة

نشرت الاعلانات الثلاثة المبينة بجانب هذا في جريدة الاهرام يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٥ ، وبزعم الكميات الهائلة .. والمبالغ العظيمة التي ستدفع سدادا لتوريد هذه القطط .. نقدا تصدد أيام ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥ موعدا نهائيه لتقديم القطاط في هذه المناقصات ..

ولذا هنا تساؤلات هامة ..

* أى من الموردين يستطيع خلال هذه المدة القصيرة أن يدرس طلبات المنطقة .. وخاصة أن أى خلساب يرسل بالبريد يحتاج الى وقت لا يقل عن خمسة أيام في المتوسط .. وحتى تتم الدراسة ؟

* ترى من صاحب الخطأ السعيد .. ذو الامكانيات الجبارة .. وأى قط سمين حصل على هذا القطط ..

أمن نشره وطلب التحقيق

منطقة كهرباء القاهرة

٥٣ شارع ٢٦ بوليفو - القاهرة

تعلن عن حاجتنا لشراء وسائل النقل الآتية بصناعة حاضرة جديدة :-

نوع	محدد
سيارة لوي نقل (دزل) حمولة ٨-١٠ طن	١٠
سيارة أتب (بنزين) ٥٠٠-١٠٠٠ طن	١٥
موتوسيكل مفك ٩٠ ملتره	١٠٠

وعلم الموردين المتقدمين بطلبنا انهم في هذه الآلية المراد يوم الخميس الموافق ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥ الساعة ١٢ ظهرا بكتبة الموردين من مديركم في المنطقة بالقطط والفرصة عليهم عرضها بأحسن قدره ٢٥٪ على سعر الطارء ، والفرصة الاربعة في أربعة أيام وأرجو عدم إغفال هذه الفرصة الحسنة

منطقة كهرباء القاهرة

٥٣ شارع ٢٦ بوليفو - القاهرة

تعلن عن حاجتنا لشراء الآلية الرفاعة الآتية بصناعة حاضرة جديدة :

نوع	محدد
وتش سواك (دزل) حمولة ٦-١٠ طن	١٠
طنش مشوار دفع ١٢ مفك	٥
وتش مشوار (دزل) حمولة ٥-٣ طن مشوار دفع ٩ مفك	٥

وعلم الموردين المتقدمين بطلبنا انهم في هذه الآلية المراد يوم الخميس الموافق ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥ الساعة ١٢ ظهرا بكتبة الموردين من مديركم في المنطقة بالقطط والفرصة عليهم عرضها بأحسن قدره ٢٥٪ على سعر الطارء ، والفرصة الاربعة في أربعة أيام وأرجو عدم إغفال هذه الفرصة الحسنة

تعلن منطقة كهرباء القاهرة

٥٣ شارع ٢٦ بوليفو - القاهرة

عن حاجتنا لشراء معدات النقل الآتية بصناعة حاضرة جديدة :

نوع	محدد
أوتوموبيل	٨
أوتوموبيل	٢
سيارة أتب	٣
سيارة أتب	٨
سيارة أتب	٣

وعلم الموردين المتقدمين بطلبنا انهم في هذه الآلية المراد يوم الخميس الموافق ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥ الساعة ١٢ ظهرا بكتبة الموردين من مديركم في المنطقة بالقطط والفرصة عليهم عرضها بأحسن قدره ٢٥٪ على سعر الطارء ، والفرصة الاربعة في أربعة أيام وأرجو عدم إغفال هذه الفرصة الحسنة

الحركة التعاونية

(بقية المنشور ص ١٦)

د - القطاع التجارى : توريد الاعضاء بالسلم الاستهلاكية بأسعار معتدلة ومن اصناف جيدة . من ذلك يتضح ان الحركة التعاونية وتنمية المجتمع يجب ان تسير جنباً الى جنب مكملتين لبعضهما في تطوير المجتمعات المحلية وتنميتها .

الاهداف الاقتصادية للجمعيات التعاونية :

الهدف الاقتصادى هو اساس التعاون والحرك الاول وراعه حتى اننا نستطيع القول ان الاهداف الاخرى نتائج اكثر منها اهداف منشودة واهم النتائج للهدف الاقتصادى هي :-

١) تملك وسائل الانتاج : فالزراعون الذين يحتاجون الى الترتوات لحرارة اراضيهم بحاجة لرأس مال يؤمن مثل هذه الآله .

٢) ابعاد الوساطة في الانتاج او في التسويق .

٣) أما الهدف الاقتصادي الثالث للجمعيات التعاونية فهو محاولة تحقيق انتاج باقل كلفة .

٤ - فجمعيات التوفير التي تود لاعضائها عناصر الانتاج محروقات اسفدة وتشتريها بكميات كبيرة تستطيع المساومة والتقليل من الاسعار .

ب - والجمعيات التعاونية حين تدفع الثمن نقدا للمورد تستطيع توفير الربح الكبير الذي يحتسب عند بيعه مثل هذه المواد للمزارعين بالاجل .

دكتورة حميدة زهران



النص الكامل
للأنشطة الداخلية
لنقابة التجار
وفقاً لأحدث التعديلات



اللائحة الداخلية الكلية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢

اللائحة الداخلية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء نقابة التجار باب الأول أهداف النقابة

مادة ١ - تعمل النقابة على تمهيد قوى التجار وتنسيق أنشطتهم في مسجل تحقيق الأهداف المخصوص عليها بالمادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ وسماهم بكل الوسائل المالية والمهنية والمعنوية والمادية على تحقيق هذه الأهداف، وتقوم النقابة على المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع وطموحه لتحقيق أهدافه القومية ورفع المستوى العلمي والمهني للتجار، وارتفاعهم بين الحاشية والرجاء والتنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية، والاقتصاد والأعمال التجارية، والتأمين وتنظيم مزاولة والحفاظ على قائلها وكرامتها، وتقديم الخدمات الاقتصادية وتشمل بوجه خاص الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية، وتقديم المساعدة عند الحاجة وتوفير الرقابة الصحية وتنظيم مبادئ الشفوخة والمجاز والوفاء بما يكفل الأضواء وأسرهم حياة كريمة .

وتعتبر النقابة وتنظيماتها الفرعية لجانا فنية استشارية للإعداد الاشتراكي العربي، وتقوم مجالس النقابات الفرعية ومجالس الشعب بتقديم تقرير سنوي للجمعية العمومية عما يبل من نشاط في مسجل تحقيق هذه الأهداف في شهر يناير من كل عام .

وتلزم مجلس النقابة بتقديم تقرير سنوي للجمعية العمومية خلال شهر مارس من كل عام .

الباب الثاني النجان والهيئات المعاونة

مادة ٢ - يشكل مجلس النقابة اللجان والهيئات المعاونة الآتية :
(١) لجنة القيد وفقا للمادة السابعة من القانون .
(٢) هيئة القسم طبقا للمادة ٤٧ من القانون .
(٣) لجنة الفصل في طلبات تسدير الاضواء وفقا للمادة ٤٨ من القانون .
(٤) هيئة التساوي من الدرجة الأولى وهيئة التاوي من الدرجة الثانية طبقا للمادة ٥٧ من القانون .
(٥) لجنة التحقيق وفقا للمادة ٥٨ من القانون .
(٦) لجنة صندوق الماشات والامانات طبقا للمادة ٨٢ من القانون .
(٧) مجلس إدارة صندوق أموال نقابة المحامين والراجمين وفقا للمادة ٩٠ من القانون .

ويجوز للمجلس أن يشكل اللجان الآتية :
١ - لجنة الشؤون القومية ، وتختص بما يأتي :

تتمتع قوى أعضاء النقابة وتنظيم وجودهم في خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية .
٢ - القيام بالبحوث والدراسات حول الأوضاع القومية والقضايا العربية والمحلية واتخاذ تحديثات الصهيونية والاستعمار ووسائل مجابهة هذه التحديات والاستمرار عليها .

وزادة المالية

قرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤
باصدار اللائحة الداخلية للنقابة
رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء
نقابة التجار

وزير المالية :
بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء نقابة التجار .
١٩٧٤/٢/١٧ المضمن موافقة مجلس النقابة على مشروع اللائحة الداخلية .

قرر :
مادة ١ - يعمل باللائحة الداخلية المرافقة المعتمدة مشا بالنسبة لتنفيذ القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء نقابة التجار .
فيما هذا باب صندوق الماشات والامانات - بصيغة مؤقتة تعين اعتمادها من الجمعية العمومية .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .
تحريرا في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٩٤ (١٩ يونية سنة ١٩٧٤)

محمد عبد الفتاح ابراهيم

مس تدعيم أعمال التجار في كافة المجالات القومية والتوعية والتعبير بالقضايا القومية والتعاون مع الشبكات السياسية والجماعية الأخرى .
٢ - لجنة الشؤون العربية ، وتختص بما يأتي :

١ - بحث قضايا الوطن العربي والتحديات التي تواجهه ودور التجار في مواجهة هذه التحديات .
٢ - وضع البحوث والكتيبات والنشرات حول قضايا الوطن العربي ونشرها على المستوى المحلي والعربي والعالمى دافعا عن الحق العربي .

٣ - تنظيم التعاون مع منظمات التجار في الوطن العربي لمزيد من نشاط كافة التجار في مجالات العمل القومي لتحقيق الأهداف القومية العربية .
٤ - تنظيم تبادل الزيارات مع التجار في سائر انحاء الوطن العربي لتزويق الفئات وتنسيق نشاط العرب ولائذ الوصدة العربية .

٢ - لجنة العلاقات الخارجية ، وتختص بما يأتي :
١ - توليق العلاقات مع منظمات التجار في الخارج وتنسيق تبادل الخبرات والتجارب معها في الشؤون التجارية .
٢ - الدعوة للقضايا العربية بين منظمات التجار في العالم من خلال الاتصالات والزيارات والإتمرات ومهاجمة الصهيونية والاستعمار واستغلال الصداقة الى جانب الحق العربي ، وكسب الرأي العام العالمي .

٣ - تنظيم تبادل الزيارات بين التجار في جمهورية مصر العربية وسائر البلدان العربية في إطار النظم الرسمية لخدمة القضية العربية ونصرة قضايا التحرر والسلام العالمي .

٤ - لجنة الأبحاث الاجتماعية ، وتختص بما يأتي :

١ - رسم الخطط لتنظيم جهود التجار في خدمة المجتمع وحل مشكلاته .
٢ - تنظيم الخدمات الاجتماعية للتجار كتمسك الإسكان وبناء المساكن وإنشاء الجمعيات التعاونية والصايف . الخ .
٣ - لجنة الشؤون الصحية ، وتختص بما يأتي :

١ - تنظيم الخدمات الصحية للتجارين وسماهم والاتفاق مع كبار الأطباء وبنسج العلاج للمستشفيات والمراكز الصحية والفعاية .

٢ - انشاء المستشفيات التي تصالغ التجارين بأسعار التكلفة أو باقل منها قدر الامكان .

٣ - انشاء الصيدليات التي تيسر للتجارين الحصول على الأدوية بأسعار مناسبة .
٤ - انشاء العيادات التي تيسر حصول الطبى المرضى لأكبر عدد من التجارين .

٥ - لجنة الرياضة والرحلات ، وتختص بما يأتي :

١ - العمل على نشر الروح الرياضية بين الأعضاء ، وإقامة الفرق الرياضية المختلفة وإعداد مسابقات بينها ، وتنظيم رحلات ثقافية وترفيهية داخل القطر وخارجه .
٢ - وإلصاق النشأة إلى يشكك لجانا دائمة أو مؤقتة حسب الحاجة على أن يحدد في قرار التشكيل مقرر النشأة والمهمة الموكلة اليها والمدة المقررة لانتهاء من عملها .

الباب الثالث شعبة النقابة

مادة ٣ - تضم شعبة الحسابية والمراجعة المحاسبين في مجالات المحاسبة المالية وحسابية التكاليف والمراجعة والضرائب في نطاق المؤسسات العامة والشركات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص، وفي نطاق مديرية المينة الحرة كما تضم عمليات التقييم المحاسبي وتدريس الرأى المالية للشركات وتقديم الخبرة المحاسبية والفريقية والأعمال الانتاجية والعلمية في المحاسبة.

وهي تتضمن على الأخص الوظائف الآتية:
حاسب - مراجع حسابات - مرابح حسابات - رئيس وحدة حسابية - مفتش حسابي - مفتش مالي - مأمور ضرائب - خبير محاسب - محاسب تكاليف - مفتش ضرائب - مأمور مالي - مأمور مالي - أمين خزينة - وكيل دائن - حارس نقاشي - خبير محاسب - عضو هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا.

مادة ٤ - تضم شعبة التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية المحاسبين في مجالات التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية في نطاق المؤسسات العامة والشركات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص وفي نطاق مديرية المينة الحرة والأعمال العلمية والتطبيقية في العلوم الإدارية.

وهي تتضمن على الأخص الوظائف الآتية:
وظائف الإدارة المالية - وظائف إدارة الاتيان - وظائف إدارة التسويق والبيعتات - وظائف إدارة الائتلات وبحوث التسويق - وظائف إدارة الأيراد والائتلات الصناعتية - وظائف إدارة المستوردة - وظائف إدارة المخازن - وظائف التحويل والإدارة المالية وإدارة الاستثمار - وظائف إدارة المصارف - وظائف إدارة الاستيراد والتصدير - وظائف إدارة الائتلات العامة - وظائف إدارة التنظيم والتجارة - وظائف إدارة التكنيك وتيسير الإجراءات - وظائف الإدارة التكنيكية - وظائف تقييم المشروعات - عضو هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا.

مادة ٥ - تضم شعبة الاقتصاد والأحصاء التجاري المأمورين في مجالات الاقتصاد والأحصاء التجاري في نطاق المؤسسات العامة والشركات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص وفي نطاق مديرية المينة الحرة كما تضم الأعمال العلمية والتطبيقية في العلوم الاقتصادية والأحصاء التجاري.

وهي تتضمن على الأخص الأعمال الآتية:
التخطيط والتنمية الاقتصادية - البحوث الاقتصادية والتحليل الاقتصادي - الأحصاء البحوث التجارية والإحصائية - التنبؤ الاقتصادية - ألتدريس بالجامعات والمعاهد العليا.

مادة ٦ - تضم شعبة التأمين ، المأمورين في مجالات التأمين في فرعه المختلفة كالتأمين على الحياة والتأمين التقفلي والتأمينات العامة والتأمينات الاجتماعية ، والمعاهدات ذلك في نطاق المؤسسات العامة والشركات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص وفي نطاق مديرية المينة الحرة كما تضم الأعمال العلمية والتطبيقية في التأمين .

وهي تتضمن على الأخص الأعمال الآتية:
التأمين - التسويق - الاتيان - الأضرار
مادة ٧ - يضم عضو النقابة الشعبة التي يرغب الانضمام إليها وفق طبيعة العمل

التي إزاوله منذ التخرج ، وإذا داخل عمله في أكثر من شعبة فله ان يختار الشعبة التي تتفق مع الصفقة التالية في عمله ، وعلى لجنة القيد التثبت من ذلك ، وترى في حائتي رفض القيد والتظلم من قرار الرضا بالإحكام الواردة بالمادتين ٧ و ٨ من قانون النقابة .

مادة ٨ - يشترط القيد في الشعبة الأولى شرط الإجل التقييم المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون بدون التقييد بشعبة تخصص معينة في الإجل التقييمي الأساسي . وبالنسبة للقيد في شعبة المحاسبة والمراجعة تنطبق شروط القيد في النقابة مع شرط ممارسة أحد الأعمال التي تنتج تحت هذه الشعبة .

ويقيد العاملون على ديالوم الفرعيات التكنيكية التجارية المالية بشعبة المحاسبة والمراجعة بشرط مؤازلتهم لأحد الأعمال التي تنتج تحت مجال هذه الشعبة .

مادة ٩ - إذا تفرقت طبيعة الأعمال التي يزاولها عضو النقابة فيجوز له أن يطلب نقل قيه من شعبة إلى أخرى بشرط أن يكون قد أمضى سنتين على الأقل من تاريخ قيه في الشعبة التي يرغب تليها ، مع تقديم ما يثبت تفرع طبيعة عمله .

مادة ١٠ - يجوز لتفريعي الكليات والمعاهد العليا في التجارية الأربع إزاولون أعمال تدلل في مجالات المحاسبة والمراجعة أو التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية أو الائتداد والأحصاء التجاري أو التأمين أو يتقدموا بطلب القيد كأعضاء مأمورين في النقابة بشرط ألا يكونوا أعضاء مأمورين في نقابة مهنية أخرى .

مادة ١١ - يتل في عضوية النقابة شعبة أهله التجارية المساهمة (شعبة المساهمات التجارية الترسطة وفوق الترسطة الأربعين تطبق عليهم شروط العضوية ويشترط لتحويل هؤلاء المساهمين إلى إحدى الشعب الرئيسية أن يكون قد مضى على تفرعهم خمسة عشرة سنة على الأقل وعلى عضويتهم خمس سنوات على الأقل مع اجتياز امتحان مهني تعده النقابة ووافق على التحويل من مجلس النقابة .

ويجوز بقرار من لجنة القيد نقل الحاصل على مؤهل تجاري متوسط أو فوق المتوسط من شعبة المهن التجارية المساهمة إلى إحدى الشعب الرئيسية الخاصة بعلمة المولات التجارية المالية بالشروط الآتية :

أ - أن يكون مدة الخبرة بمد الحصول على المؤهل (٢٠) شهرين سنة على الأقل .
ب - أن تكون طبيعة أعمال المعضو في مجال الشعبة المقتول إليها .
ج - أن يكون المستوى المهني للأعمال التي يبرهاها ما يفوقه القيد في الشعبة المقتول إليها .

مادة ١٢ - يترع جميع أعضاء نقابة المحاسبين والمراجعين القيديين بالجدول العام للمحاسبين والمراجعين أعضاء في نقابة التجاريين شعبة المحاسبة والمراجعة ، ويرتب على ذلك نقل قيه إلى شعبة المحاسبة والمراجعة تلقائيا دون الزكاهم بصداد رسم القيد في النقابة .

ويؤموم بصداد اشتراكهم حسب الفئة التي كانت مسقورة في نقابة المحاسبين والمراجعين و١٩٧٢/٣/٢٠ : ويرى عليهم رسم الاشتراك الجديد اعتبارا من ١/١/١٩٧٢ وعليهم بصداد الاشتراكات ابتداء من (١٥ شهرًا) لتنتهي من ١٩٧٣/١٢/٢١

مادة ١٣ - يشترط فيمن يرغب في مزاولته مهنة المحاسبة والمراجعة في النطاق الخاص أن يكون مقيدا في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية طبقا لإحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ وما أدخل عليه من تعديلات .

ويتم قيه في شعبة المحاسبة والمراجعة إزاوله المهنة الحرة دون التقييد بالذمة المنصوص عليها في المادة التاسعة من اللائحة

الباب الرابع القيد في جدول النقابة

مادة ١٤ - على من يرغب انضمامه للنقابة طبقا للمادة ٩ من القانون ان يقدم استمارة القيد في النقابة خلال المدة التي يقررها مجلس النقابة مرفقا بها المستندات المطلوبة لتراول الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون مسجورا برسم القيد الذي لا يجوز استراد - ويرى بالطلب شهادة الجلاء أو مسخرج منها وصيغة الشهادة النهائية والمؤهل الدراسي وصيغة الشهادة وشهادة حسن السير والسلوك - بالنسبة لوظف المحكوة أو الهيئت العامة أو القطاع العام يكتب بالتمسوق على البيانات من جهة العمل دون تقديم مستندات .

وبالنسبة لأزاولي المينة الحرة (شعبة المحاسبة والمراجعة) يكتب بشهادة قيه بالمجلس العام للمحاسبين والمراجعين مبينا بها ميع قيه ووجع الجدول وتاريخ «عهد» فلازم طلبهم بمد المزم «لدى تحدهم النقابة» صوف رسم القيد ، أما الذين يعينون في إحدى مجالات التسب المساهم المالية بالذمة الثانية من القانون بمد صدور القانون عليهم تقديم طلب القيد في ظرف ثلاثة شهور من يده مؤازلتهم للمهنة أو العمل .

وبالنسبة للمأمورين المارين للتسارح أو المحاسبين على إيجارات دراسية أو إجازات بدون مزمع للخارج تعطى لهم مهلة قدها ستة أشهر من تاريخ نقل باب القيد للانضمام إلى النقابة ، على أن يتم إخطارهم بضرورة إجهات التي يتيمونها .

مادة ١٥ - تعد الأمانة العامة للنقابة استمارات خاصة بطلب القيد لغاية يبرس فيها اسم الطالب وقية وتاريخ وجعة ميلاده وجسميته وديانته ومحل إقامته ومؤهله العلمية وتاريخ حصوله عليها وشعبته والتخصص والمحل الذي يزاوله وتاريخ مزاولته للمهنة وتاريخ انضمامه من المهنة كما يخصس فيها أماكن لاتحاد هذه البيانات ثم قرار القيد بالانقابة بقبول القيد أو رفضه مع ذكر الأسباب .

كما تعد الأمانة العامة لكل عضو بطاقة خاصة كما تحتفظ باستمارات القيد وجميع الأوراق المتعلقة بالمعضو ، ويرى بإتاحة المعلومات الخاصة بالمعضو من قبل مفعوته ، أو نقل قاته ، أو بحث في كشوا ، أو أن تعرف من التمرات المتعلقة به ، كما إمتانة أو معاشي أو إحتاتة التي مجلس تأديب أو تقرير مقبولة أو غير ذلك .

مادة ١٦ - تعد الأمانة العامة جدولين لقيد الأعضاء يخصص أحدهما للأعضاء المأمورين والآخر للأعضاء في المأمورين ولقيد يبدل الجدولين جدول آخر فرعية كل شعبة من شعب النقابة وجدول آخر فرعية لكل نقابة من نقابات الفرعية ، تضم أسماء

أعضاء الشعب ، أو النقابات العمرية
العمالين وغير العمالين .
كما تعد الامانة العامة جدولاً فرعياً
مستقلاً لأعضاء نقابة المحاسبين والمراسمين
الذين يؤادون الهيئة الحرة في مجال
الحاسبة والاراجعة .
وتعد في مقر النقابات الفرعية جداول
مماثلة تقيد فيها أسماء الأعضاء العاملين
وغير العاملين .

مادة ١٧ - تعد الامانة العامة جدولاً فرعياً
تقيد به أسماء الأعضاء العاملين من خريجي
الكليات والمعاهد الأخرى الذين يمارسون
أعمالاً تدخل في إحدى مجالات الشعب
الشار إليها في المادة الثانية من القانون .
مادة ١٨ - تعد الامانة العامة جدولاً فرعياً
تقيد الأعضاء حديثي التخرج الذين لم يقضوا
قيد التمرين ولم يرسوا سنكاً بدون انقطاع بعد
تخرجهم من إحدى مجالات الشعب النصوص
عليها بالمادة الثانية من القانون على أن يؤثر
أمام أعضاء من قرون مثل هذه الصلة بعد
مضى المدة المقررة .

مادة ١٩ - يقيد في جدول الأعضاء
جميع الأعضاء الذين لا يمارسون المهنة لملا ،
أحد أهم الناطقة في اختصاص هذا
القانون سواء بالمعونة أو بالقطاع العام
أو القطاع الخاص أو في نطاق ممارسة المهنة
لحرة .
ويقيد في جدول الأعضاء غير العاملين
جميع الأعضاء الذين لا يمارسون المهنة لملا ،
أو يؤادون أعمالاً أخرى لا تدخل في إحدى
مجالات الشعب المشار إليها في المادة الثانية
من القانون .

مادة ٢٠ - على العضو في الصال اذا
أراد أن يزاول المهنة أن يطلب من لجنة
التقيد قيد اسمه بجدول الأعضاء العاملين
وفقاً لأحكام المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ من
القانون دون دفع رسم قيد جديد .
مادة ٢١ - تقيد النقابة في اذا قيد
العضو العامل أو في العامل حرطاً من شروط
القيد أن يقرر ضبط اسمه من الجدول
وتسرى له شأن هذا القرار فأنه التظلم
وامادة القيد المشار إليها في المادة الثانية
من القانون .

مادة ٢٢ - يشغل الجدول العام على
البيانات التالية :
- رقم القيد العام - الاسم - تاريخ الميلاد
- الوظيفة - المهنة - الأهل والخصص
- تاريخ الحصول على - الجهة الصادر
منها - الشهادة القيد بها - رقم القيد
بالجانب - الملاحظات .

ويخصص سجل قيد لكل دلة سنوية من
الخريجين ، ويأخذ كل عضو رداً من جزئين
الأول يرسم لجنة التخرج ، والثاني يحتفظ
الرقم المسجل للعضو داخل سنة التخرج .

مادة ٢٣ - في الحالات التي تحتاج إلى
بحث مماثلة الأهل المسجل للوظائف الواردة
بمقتضى جدول قيد لها من غير مسجلين
بالقانون يؤجل البت فيها لحين مسجلين
قرار التمدد من الجهات المختصة دون تقيد
بالدلة النصوص عليها في المادة السابعة من
القانون .

مادة ٢٤ - تعد الامانة العامة -العلمة- شهادات
قيد وبطانات مفردة ترفع من القيد أو من
الامين العام وتسجل للاطلاع القبول تقدم
بعد تسجيلها ومصاد الرسم المقرر وتكون
خمسائة مليم لكل شهادة واثم مليم لكل
بطانة مفردة .

مادة ٢٥ - تنفى النقابة مع وزارتي
التعليم العالي والتربية والتعليم والجامعات

كل لها بضعة بموافقة مجلس النقابة
يتكشف التخرج سنوياً لتكون مرجعا للنقابة
عند البت في طلبات القيد .

الباب الخامس واجبات الأعضاء

مادة ٢٦ - شعار أعضاء النقابة الاخلاص
والنضحية في سبيل الوطن ورفعه وفي
سبيل أداء واجباتها وعلى كل عضو أن
يوطد علاقته بالجمع الذي يعيش فيه وأن
يسهم في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل
الجماع ومشاكل التطبيق .

مادة ٢٧ - على العضو أن يراعى الدقة
والامانة في جميع تصرفاته وأن يراعى كرامته
وكرامة المهنة وأن يتجنب من أي عمل يتنافى
معها ، وأن يراعى الاحترام الواجب للقبلة
مادة ٢٨ - على كل عضو أن يلتزم بالقسم
المتضمن عليه في المادة ٢٧ من قانون
النقابة التي تلاء أمام هيئة القسم .

مادة ٢٩ - يجب على عضو النقابة
مسائلة زملائه مسائلة لائقة على إتقائه الشركة
والاحترام والتبادل ويجب عليه أن يستعين
التمديد بمعلومات زملائه الفنية والانتقاص
منها أو الخط من شأنها ومن انتقاد أعمال
زملائه الذين يافقوا قبله هذه الأعمال .

مادة ٣٠ - يلتزم العضو بتنفيذ قرارات
مجلس النقابة والجمعيات العمومية التابعة
فيها والمادة بالتعاون مع النقابة في تنفيذ
أفرائها وأحكام قانونها ولاحتها الداخلية
ولا تعرض للمحاكمة التأديبية .

مادة ٣١ - على كل عضو أن يؤدي للنقابة
ما عليه من التزامات ولا يتمتع بأية حصة
نقابية أو ميزة عضوية إلا اذا كان مسدداً
اشتراكاته نقداً أو تسقيطاً وفقاً لأحكام
القانون .

مادة ٣٢ - تتولى مراقبات شؤون العاملين
بالحكومات الحكومية والهيئات والهيئات
العامه وشركات القطاع العام مصاد رسوم
التقيد والاشتراكات للنقابة خصصاً من مرتبات
الأعضاء ومسجلها طبقاً للتعليمات التي
يصدرها وزارة المالية والاقتصاد والتجارة
الخارجية .

مادة ٣٣ - يجوز لمجلس النقابة أن يقرر
أعضاء العضو من أداء كل أو جزء من رسم
الاشتراك من سنة واحدة يمكن تجديد هذا
أحد الحالات الآتية :
- اذا استغنى العضو للخدمة العسكرية
أو الوظيفة .

- اذا انقطع مرتبه بسبب طول المرض .
- في حالة حرمان العضو من أو غير
الاسباب لا يرفع إلى تقصير منه أو أخيراً
بواجبات وظيفته وذلك حسبما يقرره مجلس
النقابة .

مادة ٣٤ - يجب على عضو النقابة إبلاغ
مجلس النقابة أو النقابة الفرعية التقيد
اسمه بجدولها بكل ما يقع تحت نظر من
مخالفات أحكام قانون النقابة ولاحتها
الداخلية .

الباب السادس اختصاصات القيد

مادة ٣٥ - يختص القيد بما يلي :
- لرئاسة وإدارة جلسات مجلس النقابة
ومكتبته والجمعية العمومية .
- تبشير النقابة على القضاة والهيئات
الحكومية وأمام الغير .
- توقيع العقود والأفضالات التي ترمي
باسم النقابة .

- التوقيع على أذونات الصرف والشيكات
مع أمين الصندوق .
- اعتماد جداول أعمال مجلس النقابة
وتحديد مواعيد انعقادها .

- اعتماد محاضرات اجتماعات مجلس
النقابة والجمعية العمومية ومكتبته الجلسي .
- تسوية ما يقوم به الأعضاء من
منازعات بالطرق الودية والألائي بالتفاني في
الحالات المماثلة .

- اعتماد شهادات القيد في النقابة .
- الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها
في القانون أو في اللائحة الداخلية .
ويجوز أن ينوب القيد عنه في مباشرة
بعض هذه الاختصاصات أحد الوكيلين أو
الامين العام أو أمين الصندوق حسب
الأحوال .

مادة ٣٦ - يتقدم وكيل النقابة
باختصاصها المنصوص عليه في القانون رقم
٤٠ لسنة ١٩٧٢ كما يمارسان القيد ويحلان
على حسب ترتيبهما محل عند غيابيه .

الباب السابع

اختصاصات مكتب مجلس النقابة وأعضائه

مادة ٣٧ - يختص مكتب مجلس النقابة
بما يلي :
- تنفيذ قرارات مجلس النقابة .
- الإدارة المالية لأعمال النقابة
والأفراد في نطاقها .

- تعيين العاملين الآخرين للنقابة في
حدود الوظيفية القديمة والاضافات عليها ،
البت في المسائل المماثلة التي لا تحتل
التأخير عن عرض على مجلس النقابة
في أول اجتماع له .

- بحث الاقتراحات والمقترحات والمسائل
التي تعرض على مجلس النقابة قبل عرضها
على المجلس وأعداد جدول أعمال المجلس ،
وذلك مشروع البراءة .
- إعداد التقرير السنوي من نشاط النقابة
ومشروعاتها ليرفع على المجلس تمهيداً
لدرسه في الجمعية العمومية .

مادة ٣٨ - يجتمع المكتب بدعوة من
القيد ، وعند غيابيه من أحد الوكيلين
حسب ترتيبهما مرة على الأقل كل أسبوعين
أو متى اقتضى ذلك أحد أعضاء المكتب
ولا يكون اجتماعه صحيحاً إلا بحضور القيد
والأعضاء ، على أن يكون من بينهم القيد
أو أحد الوكيلين .

ويرأس القيد اجتماعاته ، وعند غيابيه
يرأس الاجتماع أحد الوكيلين ومسجلين
قدراته بأغلبية أصوات الحاضرين ، فلذا
تسبب الأصوات رجح الجانب الذي منه
الرئيس .

مادة ٣٩ - يختص الأمين العام بما يلي :
- الإشراف على الأعمال الإدارية والمالية
في النقابة .

- الإشراف على مقر النقابة ووضع نظم
الحافظة على أوراقها وسجلاتها وسجلاتها
توجيه الدعوات لاجتماعات الجمعية
العمومية وجلسات النقابة مرتقلاً بها جدول
الأعمال .

- إعداد جميع المسائل والمقترحات
المطروحة على مجلس النقابة أو مكتبته
أو الجمعية العمومية .
- الإشراف على تحرير محاضر جلسات
مجلس النقابة ومكتبته والتثبت من تسجيلها
في الدفاتر الخاصة والتوقيع عليها مع
القيد .

— التوقيع على بطاقات العضوية وشهادات التوقيع .
— التبليغ والأعلام عن جميع التقنيات والوسائل التي تدرسها الجمعية ومجالسها .
— متابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة واعتماد جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذها .

— الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في القانون أو في اللائحة الداخلية .
ويجوز له أن يجعل معنى هذه الأوصاف لها الأيمن المساعد بشرط أن يبايع تنفيذها .

مادة ٤٠ : — يختص أمين صندوق النقابة بما يلي :

— مراقبة إيرادات ومصرفات النقابة .
— التثبت من ابداع أموال النقابة في الصرف الذي ينفذه المجلس والأفراد على حفظ الاستندات المالية .
— صرف ليرة الأوراق والمصرفات التي يقرها مكتب مجلس النقابة بعد اعتمادها من الإذن العام وذلك في حدود ميزانية النقابة وقرارات المجلس .
— التوقيع على ذوات الصرف والشيكات مع التفتيش أو من يترتب منه .

— تقديم حساب شهري لمكتب مجلس النقابة بمصرفات النقابة وإيراداتها وحسابات مالية سنوية ، وحسابات شخصية لمجلس النقابة . كل ذلك مشفوهاً برأي مراقب الحسابات معتمداً للتصديق عليها .
— المحافظة على أموال النقابة ونقلها ومصارفها .

— اعداد ميزانية النقابة وحسابها الخاص من السنة المالية المنتهية .
— اعداد مشروع الميزانية المالية لسنة المالية التالية في حدود توصيات مجلس النقابة .

— الاشراف على الأعمال الحسابية وعلى القائمين بها .
— الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في القانون أو في اللائحة الداخلية .
ويمعّن أمين الصندوق المساعد أمين الصندوق في مباشرة اختصاصاته طبقاً لقرارات المجلس التي تصدر في هذا الشأن

اختصاصات المكتب الفني

مادة ٤١ : — يتكون المكتب الفني من خمسة اعضاء برئاسة أحد اعضاء النقابة ، ويختص بمبحث المسائل والأوضاع والقرارات والشروط التي يعيها لها مكتب مجلس النقابة ، واعداد التقارير الآتية من نتيجة دراساتها وتقديراتها التي يكتب مجلس النقابة ولكتب مجلس النقابة مناقشة اعضاء المكتب الفني فيها فتتخذ هذه التقارير من أراء وأصانيدنا كلها اسمي الأمر ذلك .

الباب الثامن مالية النقابة

مادة ٤٢ : — تتكون موارد النقابة من :
(١) رسوم القيد في جداول النقابة .
(٢) الاشتراكات السنوية التي يؤدّيها الاعضاء .
(٣) حيلة السنة الخاصة بالنقابة .
(٤) الرسوم المفروضة على طلبت تقديم الاوراق .
(٥) الرسوم التي يتقاضاها مجلس النقابة من الشهادات والتفويضات وطلبات الضريبة التي تسددها النقابة وتحدد بمقتضى ما عليه من الشهادة ومائة مليون من بطاقة العضوية .

(٦) الإيرادات الثانية ما تسدده النقابة من مدفوعات تقوم به من نشاط (٧) التبرعات والهبات والوصايا التي يتقبلها مجلس النقابة .
(٨) الامانات التي تقدمها الحكومة .
(٩) فوائد استثمار أموالها لدى المصارف .

(١٠) الموارد الأخرى المنصوص عليها في القانون أو اللائحة الداخلية .
مادة ٤٣ : — تدفع جميع الإيرادات بالصرف الذي يحدده مجلس النقابة في خلال اسبوع على الأكثر من تحصيلها ، ولا يجوز الصرف من أموال النقابة إلا بتوقيع المكتب أو من يقوم مقامه وأمين الصندوق ، ويؤمن أمين الصندوق وحده مسرلاً أمام مجلس النقابة عن حياتها وحركة النقود .

مادة ٤٤ : — تدفع كل من أموال النقابة والتكاليف الفرعية ومصاريف المصارف والامانات في حساب خاص مستقل بأحد المصارف يختاره مجلس إدارة النقابة أو النقابة الفرعية أو الصندوق بحسب الأحوال . . . ويكون الصرف منه يتسبب على قرار المجلس أو اللجنة المختصة وتوقيع الرئيس وأمين الصندوق .

مادة ٤٥ : — يبرر في نهاية كل سنة جرد مسندى عام يصر فيه أموال وصناديق وموجودات النقابة ويصدق مكتب مجلس النقابة لتوقيع أجراء الجرد ويضمن اللجنة أو الفريق الذي يقوم به وله أن يمين لجاناً لإجراء جرد دوري أثناء العام .

مادة ٤٦ : — كل عضو من اعضاء مجلس إدارة النقابة أو النقابات الفرعية أو الشعب أو الصندوق حسب الأحوال حق الاطلاع على جميع السجلات والدفاتر والوثائق التي تسلكها النقابة في الشؤون الخاصة للعمل في دار النقابة أو النقابات الفرعية .

مادة ٤٧ : — تكون السلفة المستدبة في مقر النقابة العامة في حدود (١٠٠ جنيه) وفي مقر النقابة الفرعية في حدود (٥٠ جنيه) . وفي مقر الشعبة في حدود (٢٥ جنيه) .

ولا يجوز الاحتفاظ في مقر النقابات ويصدق مكتب مجلس النقابة ومجالس ادارات النقابات الفرعية والشعب صاحب السلفة المستدبة على أن تؤمن النقابة عليه بمبلغ خصف مبلغ السلفة .

مادة ٤٨ : — يكون الصرف من السلفة المستدبة بواقعة أمين الصندوق أو أحد اعضاء مجلس النقابة اذا اقتضى الحال . . . ولا يصرف منها الا على الامور الضرورية التي لا يتسنى جمعها الا عليه قسراً واحدة أو عليه صرف واحدة ، ولا يجوز تغطية المشتريات وسرف ألتانيا من السلفة .

مادة ٤٩ : — تستعاض السلفة المستدبة كلها تقريباً تسلاً ، ويراعى عدم تداعل السنوات المالية بعضها في بعض .
مادة ٥٠ : — يجوز لمكتب مجلس النقابة أو مجالس النقابات الفرعية أو الشعب أن يقرر صرف سلفة مؤقتة لأقران منية ، وتقدم مستندات الصرف بمصدق انتصاه القرش الذي صرفت من أجله السلفة .

مادة ٥١ : — يكون لائحه الصندوق حق الارفاق على من صرفت اليهم مسلف مستدبة أو مؤقتة .
مادة ٥٢ : — يشكل مجلس النقابة لجنة للمشتريات والتقود برئاسة أمين الصندوق وعضوية اثنين من اعضاء مجلس النقابة ، وتكون هذه اللجنة جميع اجراءات الشراء وتكون

والبيع والتفاد طبقاً للقواعد التي يسمها مجلس النقابة .
مادة ٥٣ : — تتبع التكاليف المالية والنفقات الحكومية في المشتريات ، وتستند التفاصيل والمصارف من مكتب مجلس النقابة في حدود (١٠٠٠ جنيه) على أن يكون الشراء بطريق البائس في حدود (مائة وخمسين جنيهاً) .
مادة ٥٤ : — في غير المشتريات تكون الصرف من الميزانية المخصصة بقرار من مكتب مجلس النقابة في حدود (١٠٠٠ جنيه) بملفئة الواحدة ، ويقرر من مجلس النقابة فيما يزيد على ذلك .

الباب التاسع ميزانية النقابة

مادة ٥٥ : — يبدأ السنة المالية للنقابة والمشتريات الفرعية والمستندون والمصارف والامانات في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .
مادة ٥٦ : — تكون الميزانية العامة للنقابة ميزانية التقديرات الفرعية ومستندون والمصارف والامانات من السنة المالية المقبلة ، والميزانية والحساب الخاص من السنة المالية المنتهية .

وتعرض في الجمعية العمومية للتصديق لاعتقادها بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات .

مادة ٥٧ : — يعد أمين الصندوق مشروع الميزانية والحساب الخاص من السنة المالية المنتهية في يقوم برفعها على مكتب المجلس لفحصها وتوقيعها على مجلس النقابة في خلال شهر فبراير من كل سنة وتعرض في الجمعية العمومية في اجتماعها الثاني مشفوعة بتقرير مراقب الحسابات ، كما يصدر أمين الصندوق مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة ، وتعرض نسخة من ميزانية السنة المالية التالية ومن الميزانية والحساب الخاص من السنة المالية التالية وتقرير مراقب الحسابات معاظهار الدعوة لعضو الجمعية العمومية .

كما تنشر الميزانية والحساب الخاص في مجلة النقابة .

مادة ٥٨ : — يتولى أمين صندوق النقابة الفرعية اعداد مشروع الميزانية والحساب الخاص من السنة المالية المنتهية والميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة ولتقديمها الى مجلس الفرع لفحصها وعرضها بعد ذلك على الجمعية العمومية للقرار في اجتماعها الثاني وعلى أن يولى أمين صندوق النقابة بها في خلال الاسبوع الآخر من شهر يناير على الأكثر لمصادق عرضها على الجمعية العمومية للنقابة .

وتقدم لجنة صندوق الحسابات والامانات الى مجلس النقابة في خلال اسبوع الميزانية في شهر يناير من كل سنة مشروع ميزانية الصندوق للسنة المالية المقبلة والميزانية والحساب الخاص للسنة المالية المنتهية لتضمينها والمصادقة عليها لتهتمها لتعرض في الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي التالي .

مادة ٥٩ : — لا يجوز التصرف في أموال النقابة الا بقرره بقرار من مجلس النقابة في ميزانية التي قررها الجمعية العمومية .
ولا تصرف بمبالغ ايا في ادارة أموال النقابة في تحقيق أغراضها .
مادة ٦٠ : — لا يجوز تجاوز الميزانية المخصصة في جلستها بنظر قرار من الجمعية العمومية ويجوز بقرار من مجلس النقابة الصرف من

اقتصاد مخصص لينت من البتود على بند آخر اذا رأى المجلس ذلك .

مادة ٦١ - يكون تعيين مراقبي الحسابات بناء على اقتراح مجلس التدقيق تمتدده الجمعية العمومية وسداد المجلس العمومية التكاليف التي تنبع لكل منها ويجوز إعادة تعيينها .

مادة ٦٢ - لرأب الحسابات الحق في الاطلاع على جميع الأوراق والدفاتر والمستندات والقرارات الخاصة بمالية الشركة وميزانيتها وسداد كانت تبدد أمين الصندوق أو غيره وله أن يقدم تقريراً عاماً لمجلس الشقبة اذا استدعى الامر ذلك . . . وعلى كل حال يجب أن يقدم مراقبي الحسابات تقريراً للمجلس من الركن المالي للشقبة وحساباتها كل أربعة شهور .

مادة ٦٣ - بعد مراقبة الحسابات تقريرها السنوي يحدد من طريق مجلس الشقبة الى الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي ولها مجتمعين في أي وقت أن يقدموا الى مجلس الشقبة ملاحظاتهم من الحركة المالية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المجلس .

مادة ٦٤ - للمراقب في كل وقت الحق في طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لإداء مهمته . وله كذلك أن يحقق موجودات الشقبة والتزاماتها .

ويتعين على مجلس الشقبة تعيين المراقب من أداء مهمته في سر .

الباب العاشر السجلات والدفاتر

مادة ٦٥ - تمسك الشقبة وأروها دفاتر منتظمة يحاسبها طبقاً للاصول الحاسبية السليمة ويتولى إعداد هذه الدفاتر الموظفين الحاسبين بالقائفة لقررها تحت إشراف أمين الصندوق أو أمين صندوق الفرع بحسب الأحوال .

مادة ٦٦ - تمسك الشقبة السجلات والدفاتر التالية :

- (١) سجلات تدون فيه محاضر جلسات الجمعية العمومية للشقبة .
- (٢) سجلات تدون فيه محاضر جلسات الجمعية العمومية للشقبة .
- (٣) سجلات تدون فيه محاضر جلسات مجلس الشقبة .
- (٤) سجلات تدون فيه محاضر جلسات مجلس الشقبة .
- (٥) سجلات تدون فيه محاضر جلسات مكتب مجلس الشقبة .

- (٦) دفتر يومية مائة ودفتر استاذ عام
- (٧) دفتر قيد القبضات .
- (٨) دفتر قيد الدفوعات .
- (٩) دفتر قيد المصاحات المدفوعة .
- (١٠) دفتر تحليل الموقوفات الادارية .
- (١١) دفتر تحليل الموقوفات التثري .
- (١٢) دفتر استاذ مساعد للاصول الثابتة
- (١٣) دفتر الشقبة للشقبة .
- (١٤) دفتر توزيع الشقبة على الهيئات والمتهمين .

- (١٥) دفتر العهد التدبيرة .
- (١٦) دفتر السلك التدبيرة .
- (١٧) سجل الاجتاعات .
- (١٨) سجلات اشتراكات ورسوم قيد

- (١٩) سجلات تدون فيها جميع القرارات والمقالات أو غيرها من العهد التدبيرة التي تمسكها الشقبة على أن يثبت في قيد السجل وصف مختصر من كل منها وفي كراتها

ولتربيتها واللكان الموجودة فيه واسم الشخص الذي في مهده وصفته وموانئه كما يثبت في السجل المذكور كل تغير يطرأ على حالته (٢٠) سجلات (ملفات) منتظمة يحفظ فيها بصورة طبق الأصل من محاضر الاجتماعات والشقبة وللشعب ومجالس الشقبة والجمعية .

ويجوز لها أن تنشئ سجلات ودفاتر أخرى مما قد تتطلبها حسن سير العمل بها .

مادة ٦٧ - تمسك الشقبات الفرعية سجلات ودفاتر مماثلة بحسب ما يقوم به صالح العمل بها وطبقاً لما يحدده مجلس الشقبة .

مادة ٦٨ - يمسك صندوق المصاحات والاعانات السجلات والدفاتر اللازمة لحسن سير العمل به حسبما يقرره مجلس الشقبة وعلى الشخص دفتر اليومية المصرفة ودفتر استاذ صندوق المصاحات والاعانات .

الباب الحادي عشر الجمعية العمومية للشقبة

مادة ٦٩ - يجتمع أعضاء الشقبة في كل شعبة في هيئة جمعية عمومية مائة قبل الموعد المحدد للاجتماع الجمعية العمومية للشقبة .

ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا اذا حضر الاجتماع نصف أعضائها على الأقل فلا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعاً ويكون اجتماعها صحيحاً إذا كان عدد الحاضرين . ويتجمعون في هيئة جمعية عمومية غير عادية كلما رأى مجلس الشقبة ضرورة للاجتماع أو قدم له طلب بذلك من ربع الأعضاء على الأقل ، وعندئذ تجتمع الجمعية العمومية للشقبة خلال شهر على الأكثر من تاريخ عقد الطلب .

مادة ٧٠ - يرعاه مجلس الشقبة الدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية للشقبة قبل الموعد المحدد للاجتماع بخمسة عشر يوماً على الأقل ، ويجب أن تكون الدعوة مصحوبة بحسب الأحوال المرفوعة في الاجتماع ،

مادة ٧١ - لا يجوز أن يضرر اجتماعات الجمعية العمومية للشقبة إلا بالأعضاء الذين أدوا رسوم الاشتراكات السنوية المستحقة عليهم حتى نهاية السنة السابقة لتاريخ الاجتماع ولا يكون اجتماع الجمعية المنتهية غير العادية للشقبة صحيحاً إلا اذا حضره نصف عدد الأعضاء الذين يحق لهم حضور الاجتماع ، فلا لم يتراعى هذا العدد تدعى الجمعية العمومية الى اجتماع ثان خلال الغدسة مقرر يوماً التالية لتاريخ الاجتماع الاول ولا يكون الاجتماع الثاني صحيحاً إلا اذا حضره مائة عضو على الأقل وكرر الدعوة حتى يحضر هذا العدد .

مادة ٧٢ - يتولى رئيس الشقبة رئاسة اجتماعات الجمعية العمومية وعند انعقادها الرئاسة للوكيل ، وعند غيابهما مما يتولى رئاسة الاجتماع أحد الأعضاء الحاضرين سناً

مادة ٧٣ - يدير الرئيس اجتماعات الجمعية العمومية للشقبة ويضبط الكلمة لطلابها ويأخذ الأصوات في جميع المسائل التي تناقشها الجمعية العمومية ويعلن القرارات في نهاية الاجتماع .

مادة ٧٤ - تصمم قرارات الجمعية العمومية للشقبة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتعزى قرارات الجمعية العمومية للشقبة على مجلس الشقبة لاعتقادها .

مادة ٧٥ - يتولى أمين الشقبة أعمال

السكرتارية في اجتماعات الجمعية العمومية للشقبة ، ويتولى محاضر الاجتماعات المنتهية في سجل بحسب ذلك ، ويوقع هذه المحاضر عن الرئيس .

وتندد قبايل الأعيان بتدبير الجمعية العمومية للشقبة من بين أعضائها من يقوم بأعمال السكرتارية في الاجتماع .

مادة ٧٦ - لمجلس الشقبة أن يرعى على الجمعية العمومية المسائل المستعجلة التي قام بدراستها قبل الاجتماع ولم ترد في جدول الأعمال .

وكل من أعضائه الشقبة حق التقدم باقتراحات الى الجمعية العمومية بشرط أن تقدم هذه الاقتراحات الى مجلس الشقبة قبل موعد اجتماع الجمعية العمومية للشقبة بأشهرين على الأقل لدراستها وإقرار عرضها .

مادة ٧٧ - تختص الجمعية العمومية للشقبة بالنظر فيها بهم الشقبة من مسائل الجمعية العمومية عرضها عليها أو بتخصيص طلب مد الجمعية العمومية .

مادة ٧٨ - تنتخب الجمعية العمومية للشعب بالاقتراع السري أعضاء مجالس الشقبة على الوجه التالي :

- (١) شعبة الحاسبية والمراجعة : خمسة
 - عضوا على أن يكون من بينهم مفوضان
 - من الأقل من الحاسبين والمراجعين الذين
 - لإولون الهيئة العامة
 - (٢) شعبة التنظيم وإدارة الأعمال المالية
 - والتجارية : خمسة عشر عضواً
 - (٣) شعبة الاقتصاد والأحصاء التجارية
 - عشرة أعضاء
 - (٤) شعبة التأمين : عشرة أعضاء
- وتنخب الشقبة أعضاء مجلس الشقبة على الوجه التالي :

- تسعة أعضاء من الحاسبين على أحد
- المؤلات العامة للتخصص عليها في الفترة
- (٥) من اللادة الشقبة من القانون ، من
- أعلى في عمله أو مهنته مدة خمس شقبة
- سنة لأكثر بالنسبة لكل من شعبة الحاسبية
- والمراجعة وشعبة التنظيم وإدارة الأعمال
- المالية والتجارية ومقابلته ستة أعضاء بالنسبة
- لكل من شعبة الاقتصاد والأحصاء التجارية
- وشعبة التأمين .

- خمس أعضاء من الحاسبين على أحد
- المؤلات المتخصصة التجارية أو لوق التخصص
- (٦) من اللادة الشقبة من القانون من
- أعلى في عمله أو مهنته مدة خمس شقبة
- سنة لأكثر بالنسبة لكل شعبة من
- الشعب مسافة البهاق .

الباب الثاني عشر مجلس الشقبة

مادة ٧٩ - يجتمع مجلس الشقبة مرفقاً الاول كل شهر بناء على دعوة وإيذنه أو من يترتب عنه أو بناء على طلب كتابي مسبب يقدم من أربعة من أعضاء المجلس على الأقل . ويرعاه الدعوة الى الاجتماع في اجتماع مجلس الشقبة بخلافه أيام في الأقل وتكون الدعوة مصحوبة بطلب من المجلس للاجتماع السابق ويجوز للأعمال المرفوعة في الاجتماع

الجديد .. ولا يجوز مناقشة المسائل غير الواردة في جدول الأعمال ما لم يوافق المجلس على ذلك .

مادة ٨٠ - لا تكون اجتماعات مجلس الجمعية صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف عدد أعضائه من الأقل من بينهم الرئيس أو من يقوم مقامه ، وصغير قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٨١ - يتولى رئيس المجلس رئاسة اجتماعات مجلس الجمعية وعند قيامه تكون الرئاسة للوكيل ، وعند غيابها يتولى رئاسة الاجتماع أكبر الأعضاء الحاضرين سناً .

مادة ٨٢ - يدير الرئيس اجتماعات مجلس الجمعية ويعطي الكلمة للحاضرين ويأخذ المصوتات في جميع المسائل التي ترفع إلى المجلس ويعين الاجتماع في نهاية الاجتماع .

مادة ٨٣ - يتولى أمين الجمعية أعمال السكرتارية في اجتماعات مجلس الجمعية وتسجيل محاضر الاجتماعات المتخذة في سجل يخص لذلك ويوقع هذه المحاضر الرئيس في أول اجتماع لاحق .

مادة ٨٤ - عند قيام أمين يندب مجلس الجمعية من بين أعضائه من يقوم بأعمال السكرتارية في الاجتماعات .

مادة ٨٥ - إذا فقد أحد أعضاء مجلس فرط من شروط الأهلية للانتخاب زالت حضوره من المجلس ويصدر المجلس قراراً بذلك .

وإذا خلا مركز أحد الأعضاء خلفه لئلا يملأ من غير من ذات الفئة التي كانت الأموات بعد آخر من انتخب لمجلس الجمعية ، فإذا لم يوجد انتخب الجمعية العمومية لتعظيم الخلف في أول اجتماع لاحق .

وتقدم طلبات الترشيح للزواج الخالية بمجلس الجمعية على الرئيس الخاص بذلك ودفع تأمين (ثلاثة جنيهات) لا يرد إلا في يوم الاثنين من هذا الميعاد على نشر أصوات الناخبين .

مادة ٨٥ - بعد أمين الجمعية مسجلاً خاصاً لايت حضور أعضاء المجلس وفيما بين ويوقع الأعضاء في هذا السجل عند حضورهم كل اجتماع .

ويجب على الأمين في نهاية كل سنة إعداد بيان بعدد الاجتماعات التي حضرها المجلس وتاريخ كل اجتماع وعدد الأعضاء الحاضرين والناخبين وعدد مرات قيام كل منهم وأوقات هذا البيان في التقرير السنوي للجمعية .

مادة ٨٦ - يعين مجلس الجمعية محضر الاجتماع السابق ويقرر في جميع التكاليف والالتزامات والكتابات الواردة للجمعية .

مادة ٨٧ - يشب مجلس الجمعية من بين أعضائه كل سنة رئيساً ووكيلاً وأميناً ويجب أن يكونوا من الحاضرين على أحد الاجتماعات التالية المتوحد عليها في الفترة (د) من المادة الخامسة من القانون الذين مارسوا أعمالهم أو مؤمنه خمس عشرة سنة فاكتر .

مادة ٨٨ - تنتخب مجالس التمثيل والاعضاء الذين يمثلون الشعب في مجلس التمثيل التي لا يكون من بينهم الرئيس أو الوكيل أو الأمين على الأقل .

ويتمثل مجلس الجمعية والمرافعة في مجلس النقابة (أربعة أعضاء) من بينهم ثلاثة أعضاء من الحاضرين والراغبين الذين يراودون هيئة العامة .

ويتمثل هيئة التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية في مجلس النقابة (ثلاثة أعضاء) ويتمثل هيئة الاقتصاد والأعمال التجارية في مجلس النقابة هؤلاء .

ويتمثل هيئة التأمين في مجلس النقابة (عضو واحد) .

ويتمثل هيئة المزاكالت التجارية المتوسطة ووفق التوسط (عضو واحد) .

مادة ٨٩ - ينتخب مجلس الجمعية بغير تنافيد قرارات مجلس النقابة فيما يخص الجمعية وتنفيذ قرارات الجمعية العمومية للجمعية بعد اعتمادها من مجلس النقابة .. وتبلغ قرارات مجلس النقابة لاتخاذها .

الباب الثالث عشر

الجمعية العمومية للنقابة

مادة ٩٠ - يدعو التقيب أعضاء الجمعية العمومية للاجتماع بكتابة مسجلة قبل موعده بأسبوع على الأقل وذلك في الحالات التي نصت عليها المادة الخامسة عشرة من القانون على انعقادها ، ويجوز الدعوة باعلان ينشر مديرين على الأقل قبل انعقادها بأسبوع على الأقل في جريدتين من الجرائد اليومية الكبرى كما تعلق بصورة الاعلان بملصقات

الاعلانات بغير النقابة ، ويبين في الدعوة والاعلان زمان ومكان انعقاد المسائل والمروعة للبحث في الجمعية العمومية .

مادة ٩١ - يكون انعقاد الجمعية العمومية في مقر النقابة ، ويجوز عقدها في مكان آخر بالقاهرة بقرار من مجلس النقابة على كثرة الحاضرين ينظر أعضاء الجمعية بكتاب الانعقاد .

مادة ٩٢ - لا يجوز حضور اجتماعات الجمعية العمومية قبل اعتمادها للبرنامج والبرامج التي ترفع في الاجتماعات الثلاثة عشرة من القانون .

ويقدم طلبات الترشيح لجميع الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية ويوقع عليها الأعضاء الحاضرون لمجلس الجمعية العمومية .

مادة ٩٣ - بعد اعلان انتخاب الجمعية يقوم أمين عام النقابة بالتأكد من عدد الحاضرين اعلان صحة الاجتماع في محضره ، ويتبدأ الجلسة بتلاوة محضر الجلسة السابقة للتصديق عليه ثم تقرر الجمعية العمومية في المسائل التي يندبها بجدول الأعمال

مادة ٩٤ - يرأس التقيب اجتماعات الجمعية العمومية ويعطي الكلمة للحاضرين ويأخذ المصوتات في جميع المسائل التي ترفع إلى المجلس ويعين الاجتماع في نهاية الاجتماع .

مادة ٩٥ - يتولى أمين عام النقابة اقتراح مقترح في المودع التساقطية وكل القرار الذي اقتضاه سواء بالرأي أو بالوافق مع ملاحظة أعضاء المصوتات على الاقتراح المقترح الترحيح .

مادة ٩٦ - يتولى أمين عام النقابة أعمال السكرتارية في الجمعية العمومية وتكون محاضر الاجتماعات المتخذة في سجل يخص لهذا الغرض ويوقع عليه رئيس الجمعية وأمين السر .

مادة ٩٧ - يرضي أمين الصندوق على الجمعية العمومية الحساب الخاص والجزئية السنوية ، وكل ما يقرره مجلس النقابة بشأن حسابات النقابة وصندوق المصاحبات والامانات .

مادة ٩٨ - تصغر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأراد الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٩٩ - تعيد الجمعية العمومية بغير اجتماع السابق ويثبت أعمال النقابة

وصندوق المصاحبات والامانات في السنة الثانية ، وتصدق الحساب الختامي للسنة المالية الثانية بعد الاعلان على تقرير مراقبي الحسابات وتعين مراقبي الحسابات للسنة الجديدة .

مادة ١٠٠ - تعيد الجمعية العمومية انتخاب رؤساء مجلس النقابة المنتخبين من الشعب ورؤساء النقابات الفرعية .

وتنتخب التقيب ورؤساء الأعضاء المكيين المجلس على مستوى الجمهورية في المودع الذي يصادره مجلس النقابة .

ويقرر في غير رخص نفسه لحد مراقبي الأعضاء المكملين أن يكون من الحاضرين على أحد الاجتماعات التالية المتوحد عليها في الفترة (د) من المادة الخامسة من القانون ويكون قد مضى على مزاولة عمله أو مهنته خمس عشرة سنة على الأقل .

ويحدد الجمعية العمومية كيفية تعيين الشب الجديدة في مجلس النقابة .

مادة ١٠١ - تنص الجمعية العمومية في المادتين باثني : (أ) النظر في المسائل التي تختص بها الجمعية العمومية ويرى مجلس النقابة عرضها عليها .

(ب) النظر في الموضوعات التي تضمنها طلب عقد الجمعية العمومية . (ثانياً) سحب الثقة من مجلس النقابة أو أحد أعضائه .

مادة ١٠٢ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية غير العادية مسجلاً إلا إذا حضر الاجتماع نصف أعضائها على الأقل ، فضلاً عن يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعين ، ولا يكون اجتماع الجمعية العامة مسجلاً إلا بحضور لأغلبية حضور على الأقل وكره الدعوة حتى يكمل هذا العدد .

الباب الرابع عشر

مجلس النقابة

مادة ١٠٣ - يجتمع مجلس النقابة مرة في الأقل كل شهر ، ويجتمع أيضاً كلما دعت الضرورة لذلك في الحالات المتوحد عليها في المادة ٣٤ من القانون .

ويوجه التقيب أو السكرير العام الدعوة إلى أعضاء قبل اجتماع المجلس بخصمه أيام على الأقل وتكون مصحوبة بمحضر الاجتماع السابق ويجوز الأعمال للمجالس المروعة في الاجتماع الجديد .

ولا يجوز مناقشة المسائل غير الواردة في جدول الأعمال ما لم يوافق المجلس على ذلك

مادة ١٠٤ - يرأس التقيب اجتماعات مجلس النقابة وعند قيامه تكون الرئاسة لأحد وكيلى النقابة بصحب ترتيب ستماء ، وعند غيابها يجتمع يتولى الرئاسة أكبر الأعضاء الحاضرين سناً .

ويدير الرئيس الاجتماع ويعطي الكلمة للحاضرين ويأخذ المصوتات في جميع المسائل التي ترفع إلى المجلس ويعين الاجتماعات المتخذة في سجل يخص لهذا الغرض ويوقع هذه المحاضر على الرئيس .

مادة ١٠٥ - يقرر سكرير عام النقابة على أعمال السكرتارية في اجتماعات مجلس النقابة وتسجيل محاضر الاجتماعات المتخذة في سجل يخص لهذا الغرض ويوقع هذه المحاضر على الرئيس .

مادة ١٠٦ - يقرر سكرير السكرير العام يدل محله السكرير العام المساعد وعند قيامه يندب مجلس النقابة من بين أعضائه من يقوم بأعمال السكرتارية في الاجتماع .

مادة ١٠٦ - يتم سكرتير عام النقابة سرياً خاصاً لإتلاف حضور أعضاء المجلس وإبائهم ويوقع الأعضاء في هذا السجل عند حضورهم كل اجتماع .

ولا يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية أعضائه على الأقل يكون من بينهم النقيب أو من يقوم مقامه .
ويجب على السكرتير العام في نهاية كل جلسة إعداد بيان يحدد الاجتماعات التي انعقدت المجلس ودرج كل اجتماع وعدد الأعضاء الحاضرين والمغييبين وعدد مرات الغياب لكل منهم وإبائهم هذا البيان في التقرير السنوي للنقابة .

مادة ١٠٧ - يبدأ المجلس في نظر جدول الأعمال بعد التأكد من قانونية الاجتماع ، وبعد الجلسة بالتصديق على محضر الجلسة السابقة ، ثم يناقش الأعضاء في جدول الأعمال بالترتيب الذي هو إلا إذا رأى المجلس في ذلك ، ويثبت سكرتير الجلسة ملخصاً لما أبدى أثناء انعقاد المجلس من آراء وما اتخذ من قرارات .

مادة ١٠٨ - ينتخب مجلس النقابة في أول اجتماع له وكيلين وأميناً عاماً والمنتدق ومساعديه لمدة سنتين من بين أعضاء المجلس على أحد الفئات العائلية المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الخامسة من القانون ، ومن مارسوا العمل أو ألتمه الخمس عشرة سنة أو أكثر ، ويكون الانتخاب بالأغلبية المطلقة ، فلا بد من حصول أحد الزمحين على الأغلبية المطلقة .
أبعد الانتخاب بين الزمحين الذين حصلوا على أكثر الأصوات فلذا تسارت الأصوات يكون الانتخاب بالترتبة بينهم .

ويبلغ مجلس النقابة نتيجة هذا الانتخاب إلى وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية في خلال الأيام الثلاثة التالية للانتخاب وينشر في الجريدة الرسمية .

مادة ١٠٩ - مناقشات المجلس عيرية وقرارات ملزمة لجميع الأعضاء ، وحضور جلسات المجلس لأمر على الأعضاء ، وللجلسة أن يدعو من يرى الاستعانة برأيه في أمر معين ولا يعتبر من الجلسة إلا الوقت الذي يستغرق مناقشة أو موضوع الموضوع من أجله ولا يكون له صوت محدود عند التصويت على الموضوع .

مادة ١١٠ - ينال مجلس النقابة قراراً الجمعية العمومية ولا يقع لوفد أو ممثلين تفويضاً أو تفويضاً إلا بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية مقدماً على ذلك ،

ويتخذ المجلس قرارات مجلس النقيب ومجلس النقابات الفرعية ويقوم بإبائهم إلى الجهات المختصة ويرأب تنفيذها ، ولا تكون قرارات الطعان نافذة إلا بعد اعتمادها من المجلس إلا في الأحوال التي يوافق فيها المجلس بعض الأجان سلطات نهائية .

مادة ١١١ - يصدر مجلس النقابة لائحة دورية تضمن تفصلاً للنقابة وأجورها المختلفة وما يهم أعضاء النقابة من مسائل فنية أو عامة .

وينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه لجنة للأشرف على إصدار لائحة الشرة .
مادة ١١٢ - تملأ قرارات مجلس النقابة في مقر النقابة وفي تقريرها الدورية وتنشر كذلك في الجرائد اليومية إذا أراد ذلك .
في أنه بالنسبة للقرارات المتعلقة بمسائل شخصية فلها قوة لامتصاص الشان فقط يكتب موافق عليها .

الباب الخامس عشر النقابات الفرعية

مادة ١١٣ - يكون إنشاء النقابات الفرعية في كل محافظة - عدا محافظتي القاهرة والجيزة بقرار من مجلس النقابة بشرط ألا يقل عدد أعضاء النقابة الفرعية من مائتي عضو ، فلا بد من ثلثي هذا العدد يتم منهم ما يقرب من ثلثية فرعية منهم ، أو تكون نقابة فرعية من عدد من المحافظات المتجاورة التي توافق فيها العدد سالف البيان .

وتكون النقابات الفرعية تابعة للرئيس الرئيسي للنقابة ومتبعدة بقانونها ولاعتبارها الداخلية ، وتكون لهذه النقابات الفرعية الشخصية الاعتبارية في حدود اختصاصها .
مادة ١١٤ - أعضاء النقابة الفرعية هم أعضاء نقابة التجار والمعلمين الذين يقع مقر أعمالهم في دائرة القوة وفي الأماكن الذين يقع مجال اختصاصهم في دائرة القوة ، ولولا عضوية الفرع من العضو إذا تقل عن عمله أو محل إقامته خارج الفرع أو زالت مقر عمل العضو أو محل إقامته الجديد لا يتبع دائرة الفرع ولا لأي فرع من الفروع الجائرة كان له إذا أراد أن ينضم للفرع الذي يختاره .

على العضو عند تغيير مقر موافقة اللجنة أو محل إقامته أن ينظر بذلك الفرع القديم أو الفرع الجديد الذي يزاول مهنته أو يقيم في طاقته في ظرف شهر من تاريخ تغيير مكان موافقة اللجنة أو تغيير محل إقامته ، ولا يجوز تعديل لجنة القيد لعضوية النقابة أو التحول من محافظة إلى أخرى خلال الثلاثة أشهر السابقة على موعد إجراء الانتخابات .

وعلى كل من الزمحين إخطار مجلس النقابة بذلك .
مادة ١١٥ - يدير النقابة الفرعية مجلس مكون من رئيس وأمين مدير مفوض بتنظيم أعضاء الفرع العاملين في بينهم ، على أن يكون الرئيس ونائب أعضاء المجلس من الحاصلين على أحد الفئات العائلية المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الخامسة من القانون ممن مارسوا العمل أو ألتمه الخمس عشرة سنة أو أكثر .

ونص الجمعية العمومية (أعضاء الفرع العاملين) لانتخاب رئيس وأعضاء مجلس الفرع ، ولا يكون الأعضاء صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء العاملين ، فلا بد من توافق هذا التصديق بين الجمعية العمومية على الاجتماع ثلثي خلال أسبوعين ويكون الاجتماع صحيحاً إذا حضره مائة عضو على الأقل وكرر الدعوة حتى يكمل هذا العدد .

مادة ١١٦ - تتولى اللجنة التأسيسية للنقابة الفرعية ، التي تشكل من ثلاثة أعضاء بقرار من مجلس النقابة ، فوجيه الدعوة للاجتماع الأول الذي يشكل على إثره المجلس الفرعي على أن يتولى به ذلك رئيس الفرع لوجيه الدعوة ببناء على قرار من مجلس النقابة .

وينتخب الرئيس والأمين عشر عضواً الحاصلين على أكثر الأصوات بالاتراع السري وأغلبية أصوات الحاضرين ، من بين الزمحين ، فلا يساوي منهم مرفوع أو أكثر في عدد الأصوات فضل الإقدم على جدول النقابة ، وعند التساوي في التقدّم تسمى القرعة بينهم وينتخب من يقول منهم بالقرعة .

ويشترط في تشكيل مجلس النقابة الفرعية أن تكون كل شعبة من شعب النقابة الكفيلة بدائرة الفرع متصلة في المجلس بعض واحد على الأقل .

كما يشترط أن يكون ربع عدد أعضاء مجلس الفرع من بين أعضاء الفرع العاملين من خريجي كليات التجارة والمعامل التجارية العالية الذين لم يعض على ترخيص أكثر من خمسة عشر عاماً ، وأن يكون الربع الآخر من حيلة الفئات التجارية المنصوصة وفق التوسعة الذين مضى على ترخيصهم عشرة ما على الأقل .

مادة ١١٧ - تشكل لجنة من ثلاثة من أعضاء النقابة الفرعية بتدبير مجلس النقابة تتولى إجراءات الانضمام في ألا يشترط في عضويتها أحد الزمحين .

مادة ١١٨ - لا يكون انتخاب أعضاء مجلس النقابة الفرعية نهائياً إلا بعد اعتماد مجلس النقابة واللجنة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه نتيجة الانتخاب ، ، ويطلب بقرار مسبب إعادة الانتخاب ، ويصدر أعضاء الدعة المذكورة دون طلب إعادة الانتخاب بمقتضى اعتماد له من مجلس النقابة .

مادة ١١٩ - تلتص الجمعية العمومية للنقابة الفرعية إلى الاجتماع في خلال الأسبوع التالي من شهر يناير من كل عام في المواعيد التي يحددها مجلس النقابة .

وعلى أمين النقابة الفرعية إخطار جميع الأعضاء بموعد الاجتماع مكانه وموعد الاجتماع وأدوار العمل وذلك بغضطام جدول ليل موعد الاجتماع بأسبوع على الأقل .

مادة ١٢٠ - تعقد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية في مقر الفرع ويجوز عقدها في مكان آخر في صامته المحافظة المكان بها الفرع بقرار من مجلس الفرع .

مادة ١٢١ - يجوز لمجلس النقابة الفرعية دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع فرعي مادي كلما رأى ضرورة لذلك أو لفهم ذلك طلب مسبب مرفوع عليه من نصف الأعضاء على الأقل الذين لم يعض حضور الجمعية العمومية ، وفي هذه الحالات يخطر مجلس النقابة مقدماً بالقرار الذي من أجله دعت الجمعية .

مادة ١٢٢ - تتبع النقابات الفرعية في عقد جميعها الجمعية العمومية لنس الإجراءات الخاصة بالجمعية العمومية للنقابة الواردة في اللائحة (من ١٢ إلى ١٦) من هذه اللائحة .

مادة ١٢٣ - تختص الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بما يلي :
(أ) انتخاب رئيس الفرع وأعضاء مجلس النقابة الفرعية .

(ب) بحث أعمال الفرع واعتماد البرازية والنسب الختص للفرع من السنة المالية التالية وكذا مشروع البرازية التقديرية من السنة التالية .

(ج) النظر في الاقتراحات المقدمة للجمعية العمومية قبل موافقة النقابة بأسبوعين .

(د) النظر فيما يرى مجلس النقابة على مجلس الفرع عرضه على الجمعية العمومية للفرع من مسائل وإصدار التوصيات اللازمة في شأنها .

(هـ) تقرير الخدمات المحلية للأعضاء (ح) إعداد رسوم اشتراك محلية لصالحها من أعضاء الفرع لهذا الغرض .

مادة ١٢٤ - يجتمع مجلس التفتيش الفرعية مرة كل شهر على الأقل بدعوة من الأمين ويجوز أن يقصد المجلس أكثر من اجتماع في الشهر إذا دعت الحاجة ، أو إذا طلب ذلك خبسة من إعضائه على الأقل ، وفي هذه الحالة خبسة من أمين التفتيش الفرعية أن يعرض الطلب على رئيس الفرع لتحديد موعد دعوى المجلس .

ولا تكون اجتماعات مجلس الفرع محدية إلا إذا حضرها أكثر من نصف أعضاء المجلس على الأقل من بينهم رئيس الفرع أو وليه .
مادة ١٢٥ - ينتخب مجلس التفتيش الفرعية من بين إعضائه ودولا له وأميناً للصندوق في أول اجتماع له بعدد اجتماع الجمعية الموصية للفتح بالانتراع السري وبأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .
.. وينتخب بذلك ممثل المجلس في اللجان التي يشكها من بين أعضائه .

مادة ١٢٦ - يكون انتخاب الزميل والأمين وأمين الصندوق لمدة سنتين ، وإذا خد محل أي منهم في أثناء هذه المدة اختار مجلس التفتيش من أعضائه مجلس التفتيش الفرعية خلفاً له ليسيئاً مده من بين الشخصين منه في شعبة ترشيح الإصوات التي يوافقها لأذا لم يوجد أحد منهم اختار المجلس أحداً من الفرع دون التفتيش بخصبه معينة .

مادة ١٢٧ - يكون انتخاب رئيس التفتيش الفرعية كل سنتين ، ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متتاليتين .

مادة ١٢٨ - تتبع مجالس التفتيش الفرعية نفس الإجراءات الخاصة بمجلس التفتيش الواردة في المواد ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠ من هذه اللائحة .
مادة ١٢٩ - يختص مجلس التفتيش الفرعية بما يأتي :
العمل على تحقيق أغراض التفتيش ، والصان من الإجراء الاشتراكي بالناطقة ، والعمل كلجنة نية استشارية له ، ومعتبر المجلس المسئول الأول عن إدارة الفرع ومراقبة تمصيل أمواله كما يعتبر حلقه الاتصال المباشر بين أعضائه الفرع ومجلس التفتيش .

الساعلة في تحصيل اشتراكات أعضائه ووربدها لركز التفتيش .
إدارة أموال الفرع وأعداد الميزانية السنوية والتحصيل الفعلي للفرع من الخسنة المنتهية وكذا مشروع الميزانية من السنة القليلة .

تتخذ قرارات مجلس التفتيش وفرعها من حيثات وأغراض التفتيش .
تتكون ما يراه من لجان للوهو في مختلف أنواع النشاط الطبية والفنية والاجتماعية الواسطة بين الأعضاء لحسم كل نزاع ينشأ بينهم بسبب موقفهم والمعمل على حل مشاكلهم المنيئة ، فإذا لم يوفق عليهم ذلك رفع الأمر لمجلس التفتيش .

أعداد الميزانية السنوية من أصال الفرع .
ولا يكون له القول نهائي إلا بعد موافقة مجلس التفتيش .

مادة ١٣٠ - اقتصر المجلس على أصال الفرع .
أن يوافق مجلس التفتيش بتقصيص مصادره وقراراته كلمة قبل معنى استسجوع إلى صمودها ، ولا تعتبر هذه القرارات نهائية إلا بعد التصديق عليها من مجلس التفتيش ، فإذا لم يتفق المجلس عليها أعضاها بهذا التصديق يعلق المجلس شهر من تاريخ تليق التفتيش بها اعتباراً نافذة للمقول .
مادة ١٣١ - إذا عرض مجلس التفتيش

على أي قرار أو إجراء للتفتيش الفرعية ، فلا بد من إقرار هذا الإقرار سباسبه ، ويجلس التفتيش على شكل لجنة مختصة لتناقض أوجه الإقرار وإبداء رأيها لجلس التفتيش ، انتهى يتخذ فيه قراره النهائي .
مادة ١٣٢ - تكون ماله التفتيش الفرعية من الموارد الآتية :

١ - الاشتراكات السنوية ورسوم التفتيش .
٢ - نقد إعضاء التفتيش الفرعية في صندوق التفتيش .
٣ - ما قد يخصه مجلس التفتيش للفرع من مبادات .

٤ - الهبات والتبرعات والوصايا المقدمة للفرع والتي تقبل بقرار من مجلس التفتيش .
مادة ١٣٣ - تدفع أموال التفتيش الفرعية في المصرف الذي يحدده مجلس الفرع ، وتأتي باسمه الحافظة التي يبا الفرع ، ويضع التفتيش باسم تفتيش التفتيش من تحديد اسم الفرع ، ولا يجوز صرف منها إلا بأشياء لرئيس التفتيش الفرعية أو الزميل مع أمين الصندوق .

٥ - وأمين صندوق التفتيش ، أو من يتدبه ، حق الإطلاع على هذا الحساب أو طلب كشف به من الفرع أو البنك في أي وقت .
مادة ١٣٤ - يجوز بقرار من مجلس التفتيش أن تتولى التفتيش الفرعية تحصيل رسوم التفتيش والاشتراكات من الأعضاء الذين تسلم ، كما تقوم بمباداة قيام الصالحات والمؤسسات والهيئات والشركات بتوريد الأقساط المفوضه من الأعضاء لصالح التفتيش في مواربها .

وتدفع التفتيش الفرعية رسوم التفتيش والاشتراكات الواردة بالتكامل باسم التفتيش العامة وفي حسابها بالصرف الذي يحدده مجلس التفتيش مع إخطار التفتيش ببيان كمية الأموال التي من حصيداً ما يخصه لا من رسوم التفتيش والاشتراكات على حدة .

مادة ١٣٥ - يعمل في نهاية كل سنة جرد سنوي بمرقة لجان يشكها مجلس التفتيش الفرعية للقيام بمصر جميع أموال وممتلكات وموجودات والتزامات الفرع ، وترسل صورته إلى التفتيش العامة ، ويجوز لمجلس الفرع تعيين لجان لإجراء جرد جزئي لأشياء الفرع إذا اتفق الأمر ذلك .

مادة ١٣٦ - أمين صندوق التفتيش الفرعية مسئول وحده أمام مجلس الفرع من تنفيذ الميزانية ومن حسابات حركة النقد .
مادة ١٣٧ - لمجلس التفتيش الفرعية أن يقرر صرف سلفة مستغنية للأمين لا تجاوز (خمسين جنيهاً) للفرع منها في شؤون الفرع ، وتستأصل السلفة كلها قفريتها ، إلا بعد تقديم مستندات الصرف وإحفظها من أمين الصندوق .

مادة ١٣٨ - تبدأ السنة المالية للتفتيش الفرعية أول يناير من كل عام وتنتهي في آخر ديسمبر من العام .
مادة ١٣٩ - لا يجوز الصرف من أموال التفتيش الفرعية إلا طبقاً لما يقرره مجلس الفرع وفي حدود الميزانية الختصة سنوياً ، ويكون الصرف منها لأداة الفرع أو تحقّق أغراضه وأغراض التفتيش .

مادة ١٤٠ - لا يجوز الصرف من أي مبلغ حصل كإيراد بل تدفع جميع الإيرادات إلى المصرف خلال يومين على الأكثر من تاريخ استلامها ، ويكون الصرف يشكها مسجوبة على البنك مع لهم حق التوقيع .

مادة ١٤١ - تقدم التفتيش الفرعية كل ثلاثة أشهر بياناً تفصيلياً عن إيراداتها معتداً من رئيسها إلى أمين صندوق التفتيش ، ويكون إن يقرر مجلس التفتيش من بين أعضائه

أو من بين موارب الحسابات حق الإطلاع على نقد الأوراق والخسنة والمستندات والأوراق ، وقرارات الخسنة بأصال الفرع أو أمواله ، ولتتخذ من ميزانيته وحسابه الفعلي .
وإذا أطلع مجلس التفتيش على هذا خلا يوقع به أموال الفرع بوقف صرف بإيعازها منها لجلس إخطار آخر على أن يقدم مجلس التفتيش بالصرف على شؤون الفرع حتى يؤول الأسباب التي أدت إلى وقف الصرف في أمواله ، وتعتبر المبالغ التي صرفها مجلس التفتيش على الفرع ، سلفة تقدمها إلى حساب الفرع .

مادة ١٤٢ - يجوز لمجلس التفتيش أن يقرر إلغاء التفتيش الفرعية إذا لم يجد أعضاها مائتي عضو ، أو إذا كانت أمكاناتها المالية لا تكفي لأوجهه أمانيه ، وفي هذه الحالة يشكل مجلس التفتيش لجنة للفتيش في أعضائه لتقصي شؤون الفرع المالية .

ويقرر صرف أعضائه الفرع اللاتي في أقرب فرع لهم أو الفرع الرئيسي للتفتيش .
مادة ١٤٣ - يبلغ أمين التفتيش الفرعية مجلس التفتيش بقرارات وموصيات مجلس التفتيش الفرعية للفتيش عليها ولجلس التفتيش أن يعرض على القرارات التي يحددها متصارفه من السياسة العامة للتفتيش ، أو مع قانون التفتيش والاشتراكات الداخلية ، أو مع الموادم والتعليقات التي يصدرها مجلس التفتيش والتي يبلغ إلى التفتيش العامة في بندوق من الأمين العام وعلى مجلس التفتيش الفرعية أن يتخذ قرارات مجلس التفتيش هذا الشأن ، ولا يجوز بصفة خاصة تنفيذ القرارات المتعلقة بالاشوئ المالية من جميع اشتراكات أعضائه أو صرف اشتراكات أو تحويلها من بند إلى بند أو إيجاراً أو اعتمادات أو أي تتي في الميزانية ، أو توجيه أي مبلغ إلى غير ما حصيداً له في الميزانية أو غير ذلك مما لا يتفق مع مصلحتها التفتيش ، إلا بعد استئذنها من مجلس التفتيش

الباب السادس عشر

صندوق الماشات والإمانات

مادة ١٤٤ - يتشأن بالتفتيش صندوق للماشات والإمانات تكون له ميزانية مستقلة وحساب مستقل يفرس تقديم ما يستأج إليه الأعضاء أو أسرهم من مخابر أو مونة طبقاً لتكاملات المقررة في القانون ولائحته الداخلية .

مادة ١٤٥ - تدفع لجنة الصندوق بأدارة أموال الصندوق واستغلالها وتوقيفها ومردد الماشات وتقرير الإعانات وكافة الصريات التي تدخل ضمن أغراض التفتيش وذلك بعد موافقة مجلس التفتيش على أن تستثمر أموال الصندوق في الأوجه الموزونة الربح والتي يوافق عليها مجلس التفتيش يتصل الصندوق المصاريف اللازمة لإدارته في أعضائه التي يفسحها مجلس التفتيش .

مادة ١٤٦ - يجتمع لجنة صندوق الماشات والإمانات بأدار التفتيش بالقاهرة مرة على الأقل كل شهر ، كما يجتمع في أي وقت آخر قبل رأي رئيس اللجنة ضرورة واجتبابها أو قدم أي طلب بذلك من ثلاثة من أعضائها على الأقل .

مادة ١٤٧ - يوجه رئيس اللجنة الدعوة إلى الاجتماع الأول المدعى ببيان وأرجب من سامة على الأقل ويجب أن تتضمن الدعوة إجراء الأعمال المروضة في الاجتماع ولا يجوز النظر في غير ما ورد به .
مادة ١٤٨ - لا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا إذا حضره خمسة من أعضائها على الأقل ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية

الاعضاء العائدين فإذا سالت الاصوات
يرجع الجانب الذي منه الرئيس .
ولا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد
اعتمادها من مجلس النقابة .
مادة ١٤٩ - يراسم التقيت اجتماعات لجنة
الصفوف ، ويؤتي صلاحيات على حالة خياجه
اميين الصفوف ، وعند قيامها تكون
الهيئة لاكمير الاضلاع الخاضعين صا .
مادة ١٥٠ - تنتخب للصفوف من الصفوف من
بين اعضائها في اول اجتماع لها اميتا للجنة
يقوم باعمال السكرتارية في اجتماعات اللجنة
وتسجل محاضر الاجتماعات بعد اعتمادها
من مجلس النقابة في سجل يخص هذا
الغرض ويوقع منه المصارع في الرئيس .
وعند غياب الاميين تنوب اللجنة من بين
اعضائها من يقوم باعمال السكرتارية في
الاجتماع .
مادة ١٥١ - التقيت واميين ، الصفوف
هذا صاحب حق التوقيع على اوامر الصرف
والشيكات والايام في حساب صفوف
العائلات والامانات ، ولا يجوز الصرف الا
بوتوقيعا معا يند على قرارات لجنة
الصفوف المصدق عليها من مجلس النقابة ،
وعند غياب التقيت يوقع من اميين الصفوف
الزكوي الذي يمتنه مجلس النقابة لهذا
الغرض .
مادة ١٥٢ - تدفع اموال الصفوف في
حساب خاص في احد المصارف التي يمتنه
مجلس النقابة ، ولا يجوز الصرف من اموال
الصفوف الا بامره في قرار من لجنة
الصفوف ويتوقيع التقيت او من يند عنه
مع اميين الصفوف .
مادة ١٥٣ - تبدأ السنة المالية للصفوف
في ١ كانون الثاني من كل سنة .
مادة ١٥٤ - تتولى لجنة الصفوف اعداد
محروقات مالية وتقرير الخسائر للصفوف
في السنة المنتهية والميزانية التقديرية للسنة
الجديدة وعرضها على مجلس النقابة في
خلال الاسابيع الاخرى من شهر يناير من كل
سنة للمصادقة عليها وعرضها على الجمعية
العامة للنقابة في اجتماعها العادي ويجب
الا تجاوز المصروفات في الميزانية مقدارا
(٢٠ ٪) من اموال الصفوف ويخصم
البالي كاحتياطي لسد العجز المادي في
ميزانية العائلات والامانات .
مادة ١٥٥ - تعد لجنة الصفوف لنادج
لطلبات العائلات والامانات والسفليات
ويضمن طلب الماشي بالبيانات التالية :
- اسم صاحب الماشي وتلقب .
- تاريخ ميلاده .
- تاريخ قيده في جدول النقابة .
- سنة هويته .
- بيان يصفه او مصادق من أية جهة
أخرى .
- الورقة الذي يستحقون الماشي من
بمده .
مادة ١٥٦ - يقدم طلب الماشي او الامانة
من المصو من اجل لجنة من اجل
الصفوف على التوقيع اتمد للاك .
واذا كان المطلب مقلما من المستحقين
صاحب الحق في الماشي فيجب ان يكون
مصحوبا بالورقة الآتية :
(١) اعلان رسمي بولقة المصو صاحب
الحق في الماشي واليات وولته التزميين .
(٢) اذات سن المصوبة وتو ولاته .
(٣) شهادة ميلاد الاولاد الذكور ، و
مستخرج رسمي منها .
(٤) شهادة موثقة من ضفون مراضة
النقابة او من موظفين بالحكومة يزيد المرب

الشهري لكل منها على التايين جنيتها .
ممدتا عليها من الجهة الرئيسية التي
يتمتعها ، تفيد ان زوجة المصو التولي
ويملكه ان يتزوج بمسد وافة مولود .
ويتقرر تدبير هذه الشهادة كل سنة اشهر .
مادة ١٥٧ - يصرف ماشي شري قدره
عشرة جنيهات للمصو الذي ايجل الى
الماشى او بلغ من الستين بشرط ان يكون
قد حصل على تحريره مدة لا تقل من خمس
عشرة سنة وسد عنها اشتراكات التقاضي
ما لم يكن قد اعفى من اذاتها بقرار من مجلس
النقابة .
مادة ١٥٨ - يصرف للمستحقين من
المصو التولي ماشي شهري يورلى نصف
المشاش القدر له ويوزع بينهم على الوجه
البيان في المادة ٨٥ من القانون .
مادة ١٥٩ - يصرف للمصو امانة شهريه
في حالة العجز الصحي بقرار من الموصيين
الذين قبل بلوغه من الستين ولقا لفئات
التالية :
مبلغ جنيه
٥٠٠ .
١ - ويضاف الى هذا المبلغ :
١ - للزوجة او الزوجات :
٥٠٠ .
١ - لكل ولد او بنت بمسد
انصي ثلاثة اذول .
- لكل من الوالد والوالدة
ان لم يكن بينهم احد من هؤلاء قسم
ما كان يستحقه على الموجودين منهم بالنسب
التفدية ويشترط ان يكون المصو قد سدد
الاشتراك السنوي المستحق عليه منذ قيد
اسمه في النقابة ما لم يكن قد اعفى من
اذاتها بقرار من مجلس النقابة .
مادة ١٦٠ - تكون المطالبة بمشاش النقابة
في حدود سنتين من تاريخ استحقاق
الماشى بالتقدم من العمل في سن الستين
او بعدها ، او بالوفاء ، والا سفل الحق
في الماشي على الا يصرف متجدد الماشى الا
في حدود سنة سابقة على قرار المجلس
الذي صدر بقيمة الماشي المستحق .
مادة ١٦١ - يجوز لسفل الماشي الجمع
بين الماشي الذي يتقاضاه من النقابة واي
ماشى آخر يتقاضاه المصو من اي جهة
اخرى طبقا لاي قانون آخر .
مادة ١٦٢ - تصرف لاسرة المصو التولي
امانة وثيقة قدرها خمسون جنيتها لواجهة
مصاريف الجائرة ويكون الصرف باسم امانة
المصو وفي حالة عدم وجودها لتصرف باسم
اكبر اولاده الباقين فان لم يوجد فنصرف
الى من قام بالصرف على الجبنة بشرط
تقديمه ما يثبت ذلك .
ولا يصرح بغير مصاريف الجبنة في
حالة تأخر المصو التولي في سدادها
الاشتراكات لمدة اكثر من سنة بخلاف التولي
التي حدثت فيها الوفاة ، ما لم يكن قد
اعفى من اذاتها بقرار من مجلس النقابة .
ويستحق حق الاسرة في صرف مصدايرف
الجائرة اذا اتفق على الوفاة سنة اشهر
ولم تقدم بطلب مرها .
مادة ١٦٣ - يشترط لاستحقاق الا يوجد
او الاذوات الشفقات للماشى الا يوجد
من المستحقين الاخرين للمصو التولي وان
يثبت قيمه باعمالها او امانتهن قبل الوفاة
ولا يكون لهم اشقاء آخرون يتكسبون ، او
يكون يملغه ما يثبت انه المائل لوجه اهن
مادة ١٦٤ - تصرف امانة علاج للمصو
وزوجته واحسد ابائاله للاسباب في نفقات
اجراء العمليات الجراحية واجراء الامانة
والعلاج والادوية داخل المستشفيات وذلك
بالنسب الآتية :

٢٥٠ من النفقات للمصو
٢٢٥ من النفقات للزوج
٢٢٥ من النفقات لاجد ابنا المصو
ولا يجوز ان يزيد مجموع ما تحمله
التالية للمصو وابنه على خمسين جنيتها
سويا .
ويشترط ان يكون المصو مسددا
اشتراكاته حتى نهاية السنة السابقة على
تقديم الطلب بمدة لا تقل من ثلاثة اشهر
على الاقل قبل اجراء العملية ما لم يكن قد
اعفى من اذاتها بقرار من مجلس النقابة ،
وان يقدم مستندات الصرف خلال اربعة اشهر
من تاريخ الخروج من المستشفى والا سقط
حقه في العلاج بها .
ويشترط ان يكون العلاج باحد المستشفيات
الكبيرة المروعة ، وستتبنى من ذلك المناطق
التالية لا يوجد بها المستشفيات .
ويجوز لمجلس النقابة اعتماد العلاج
والعمليات الجراحية وعمليات الديون
والبيانات الخاصة بشرط الامانة بمسا
وعمليات الديون وتجبس الكسور السرية
دون اقامة بالمستشفى .
مادة ١٦٥ - تصرف التقاضي امالة ولادة
للعوات بواقع عشرة جنيهات من كل ولادة
ويصد اقسى مرتين . وفي حالة ميلبت
الولادة التصرية سم النقابة في النفقات
بعد الصي مرتين للصفوف و مرة واحدة
لزوجات الاعضاء طبقا لنظام العلاج الجوار
باللادة ١٦٢ من القانون .
مادة ١٦٦ - تصرف من مبلغ عشرة شهور
امانة منصفه لزوج كل من ينتمي الى
الصفقات في الماشي ول مرة واحدة فقط .
مادة ١٦٧ - لا تتجاوز القرضو النقابة
للمصو من قرض جنيتها في السنة لطلبها ،
ولا يبعد القرض الا عند الضرورة ويصد
سداد القرض السابق كاملا او سداد لتلبية
على الاقل بشرط خصم البالي من القرض
الجديد ، ويصد القرض خلال سنة على
الاكثر .
ويشترط لتقرير القرض ان يقدم المصو
طلبا به مصحوبا بالامان التي تقرر النقابة
من جهة العمل التي ينتمي اليها ، وبيان
الامان استمداد جهة العمل للمصو السداد
القرض وتوريده لحساب النقابة شهريا .
مادة ١٦٨ - يسرى نظام الاراض بالنسب
الشروط على الاعضاء الماشي الى ان الماشي
بضمان مضافهم المستقلة لدى النقابة .
مادة ١٦٩ - اذا طرأت على المصو ظروف
قهرية تمنع اداءه امانة مادية للجنة النقابة
في حالة اغراقها ان تقرر له دافيا شهريا لمدة
اصحاما سنة مع جوار تكراره او يتقرر صرف
امانة وثيقة ، وذلك حتى ولو لم يتوارى اليه
شرط من شروط استحقاق الماشي اليه في
المادة ٨٤ من القانون .
ولا يجوز الجمع بين الماشي وبين المرب
الشهري او الامانة الوثيقة .
مادة ١٧٠ - على لجنة الصفوف ان يتسوق
في ثريات دورية من وجود اموال صاحب القرض
او الامانة على اية اصحاما ومع عدم لواج
الارامل او البليات كما ان الحق في طلب
الاوراق والمستندات التي تلزم لها ليثبت
الحالات المروعة عليها .
وعلى الامانة والامر للصفين بالامانة
او الماشي الاجابة النقابة من اي تعبير في
حاليهم الاختيارية لتسديد الامانة او الماشي
في شوبها ، ولا اعتبارا مستولين مما صرف
دون وجه حق .
مادة ١٧١ - يجوز لمجلس النقابة اعادة
النظر في الاسس التي يقدم عليها افراد
العائلات لتخصيص قيمتها وقوام مرها

ويوسع نطاقها وذلك اذا تبين المجلس ان ميزانية الصندوق تسمح بذلك أو اذا تكن من تدبير وسائل تمويل جديدة تدعم ميزانية الصندوق .
كما يجوز لمجلس النقابة التفرغ لخصيصة البناء أو إيقاف مروره وفقا لحالة الصندوق وميزانيته .
١٧٢ - تعتبر البيانات التي تقدم من حالة العضو المالية أو الاجتماعية سرية ولا يجوز اذاعتها .
١٧٣ - يكون حل الصندوق والتصرف في أمواله من طريق استفتاء أعضاء الجمعية العمومية للنقابة متفردة في جلسة غير عادية وتنتهي لدى الجمعية غير العادية بنائه على طلب من النقابة أو من خمسة عشر عضوا من الأقل من أعضاء مجلس النقابة . ولا يكون الاستفتاء صحيحا إلا اذا اشترك فيه أكثر من نصف الأعضاء ، وعند الاقترار بتأجيله للتي الحاضرين وحضر النتيجة على وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

الباب السابع عشر

الانتخابات

مادة ١٧٤ - يجري أعضاء مجالس النصب والنقابات الفرعية قبل الانجتماع العادي للجمعية العمومية للنقابة .
وتجرى الجمعية العمومية للنقابة الانتخاب والتبني وبإلى الأعضاء الكلياء لمجالس النقابة في اجتماعها العادي على مستوى الجمهورية .
مادة ١٧٥ - يلتحق على الترشيح لانتخاب أعضاء مجالس النصب والنقابات الفرعية والذين ينتخبهم الجمعية العمومية للنقابة لمدة خمسة عشر يوما على الأقل وحضره قبل الترشيح للانتخاب قبل اجراءه للانتخاب بتلايل يوميا على الأقل .
مادة ١٧٦ - يعلن مجلس النقابة من مراديه فتح باب الترشيح وإقفاله وتوقيده في الانتخابات في جريدتين يوميتين من الجرائد الكبرى في نشره الدورية للنقابة كما تعلق صورة من ذلك الدورية بلوحة الإعلانات بدار النقابة ومقر النقابات الفرعية ، كل ذلك قبل مودع فتح باب الترشيح بسبعة أيام على الأقل ، ولا تجرى الانتخابات إلا بين الذين تقدموا بترشيح المسموح .

مادة ١٧٧ - تقدم طلبات الترشيح للانتخاب على النموذج المقابل لذلك ، ويرسل من ومضموناً مقابل (٥٠٠ مليون) كفا لنموذج ، ومضموناً بالتأنيب وتلزم (ثلاثة) لا يجوز إلا اذا حصل المصو على عشر أصوات الناخبين .

وترسل الطلبات باسم السيد تقيي التجارين بخطاب مرسوم عليه بطلب الوصول أو تسليم بآلية إلى سكرتارية النقابة بموجب إيصالي .

ويعد سبل خاص يثبت فيه اسماء طالبى الترشيح ويطلب بارساخ تقديم طلباتهم .
مادة ١٧٨ - يفتح الابواب العام بالمراسل بطلبات الانتخاب الى أعضاء الجمعية العمومية مرفقا بكل منها كشف باسماء المرشحين على المستوى المطلوب كل على درجة حسب الحزب الايديولوجي . . وتقرر اسما المرشحين في نشره الدورية الخاصة بالنقابة ، كما تعلن في لوحة الاعلانات بدار النقابة ومقر النقابات الفرعية .

مادة ١٧٩ - يرعى مجلس النقابة بتدارها ومقرات الانتخاب الفرعية كشفا باسماء المرشحين لتسليم التقيي ولتوقيع مسمي التقيي ومجالس النصب وذلك قبل اجتماع الجمعية العمومية بأسرع من الأقل وكل مرشح من التنازل من الترشيح قبل المقاد الجمعية

العمومية بيومين على الأقل ويرفع اسم التنازل من كشوف الترشيح التي تمرر على الجمعية العمومية .

مادة ١٨٠ - تشكل لجنة عامة على مستوى الجمهورية من سبعة أعضاء يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه للأشراف على الانتخابات

وتشكل لجان الاشراف الفرعية على الانتخابات بمدد اللجان الانتخابية بالمحافظات ويمثل النقابة أحد أعضاء المجلس رئيسا وضواون يرشحها الفرع من بينهما رئيس الفرع أو أحد أعضاء اللجنة التأسيسية ، على ان يستند مجلس النقابة التشكيل النهائي لكل مرشح الحق في انتخاب عضو عنه بنظر مجلس النقابة باسم المقصود قبل اجتمعا الجمعية العمومية بخمسة أيام على الأقل ولا سقط صفه في اختيار مندوب عنه

مادة ١٨١ - يقوم أعضاء اللجنة الانتخابية لهم حق حضور الجمعية العمومية بالتصديق والتبني والأعضاء الكلياء لمجالس النقابة على مستوى الجمهورية في الفرع الذي يستند مجلس النقابة بدار النقابة بالنصب الاشراف على عملية الانتخاب ولزم الأصوات ويصوتون في ذلك التوصل والابواب . وتبلغ تسمية الانتخابات الى اللجنة الرئيسية للانتخاب .
مادة ١٨٢ - لا يجوز لأي عضو أن يدلي بصوته الا بعد ابراز بطاقة عضو النقابة أو بطاقة تحقيق الشخصية أو المالية ، وليس من حق أي عضو التوقيع بفساد أو معرفته للعضو الذي لا يملك هذه البطاقات .

ويجب على كل ناخب أن يتخفى مدنا من المرشحين بطلب عدد الأصوات المطلوب للتفويض وكل ورقة تفويض انتخاب مدد من الأعضاء أو أكثر من عدد الأصوات تعتبر باطلة ، وعلى الأصوات بالطريق السري ويمنع التصويت العلني .

مادة ١٨٣ - تجرى الانتخابات بطريق الاقتراع السري بواسطة مجلس التقيي ومجالس النصب ومجالس النقابات الفرعية وذلك ابتداء من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الخامسة بعد الظهر في اليوم المحدد للانتخاب .

ولمقر لجنة الانتخاب امام اسماء الأعضاء الذين ياقروا حقوقهم الانتخابية في كشوف الناخبين التي تعدها النقابة وفروعها على لجان الانتخاب قبل المقاد الجمعية العمومية كما تقرر على بطلبات الانتخاب التي يحملها الناخبين بما يخصه ويطلب من حوزهم مباشرة حقوقهم الانتخابية .

ولا يسمح لى لا يحمل بطاقة الانتخاب الخاصة بمباشرة حقه الانتخابي إلا بعد التحقق من شخصيته ومن ورد اسمه في كشوف الناخبين وإليات ذلك في مصرف الانتخاب .

ومنته حيلهم جميعه التهام الانتخاب قبل ابراز اللجان وييسر عدد اسماء الناخبين المؤجدين داخل مقار اللجان ويثبت ذلك في محاضر للانتخاب وتستر اللجان في ادخالها الى ان يدلي هؤلاء الناخبون بأصواتهم .

مادة ١٨٤ - على ان تهيء عملية الانتخاب بفتح المصاديق بالجميع الاخير بفتح النقابة وبحرر كل لجنة انتخابية محضرا بالإجراءات التي تمت في عملية الانتخاب بفتح النقابة الأعضاء الذين ياقروا حقوقهم الانتخابية بعد اوقات الانتخاب التي استعملت وما لا يستعمل في مقروفي يقتصر بالجميع الاخير بفتح النقابة ، كما توضع مقاييس المصاديق ومعايير الانتخاب في مقروفي بفتح النقابة .
مادة ١٨٥ - يشكل مجلس النقابة لجنة

وتسبب لتلقي الأصوات وفروعها بفتح اثراته ويلزم من اسماء أعضائها قبل عملية الانتخاب وتكون اللجنة الرئيسية لفرع أصوات الناخبين من أعضائه الجمعية العمومية للتصديق بفتح النقابة بالقاهرة ، وبحرر محضرا بجمعية الانتخاب من صوريين بفتح اجراءاتها وبعد الأصوات التي اشتركت في عملية الانتخاب ومن بيان الصحيح منها والباطل ، ومدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح ، ويرفع على هذا المحضر من جميع أعضاء اللجنة .

مادة ١٨٦ - تشكل في كل نقابة فرعية لجنة فرعية برئاسة الفرع على عملية الانتخاب وضواون الذين من أعضاء الفرع يختارهم مجلس النقابة لتلقي الأصوات وفروعها .

وتقوم اللجنة الفرعية بفرع أصوات الناخبين . وبمجرد انتهاء عملية الفرع بفتح النتيجة بفتح فرعية الى رئيس الفرع العمومية مرفقا بما عدد الأصوات الصحيحة التي اشتركت في الانتخاب ، وعدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح .

ومن اللجنة الفرعية - في ذلك الوقت محضرا بعملية الانتخاب من ثلاث صور تكتب فيها اجراءاتها وعدد الأصوات التي اشتركت في عملية الانتخاب من بيان الصحيح والباطل منها ، ومدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح ، ويرفع هذا المحضر من جميع أعضاء اللجنة الفرعية ، وتودع بطلبات الانتخاب في مقروفي بفتح بالجميع الاخير ويرفع عليه من جميع أعضاء اللجنة الفرعية .

وتسليم إحدى صور محضر عملية الانتخاب بالفرع ، وترسل باقي الصور وكالة اوراق الانتخاب من مخصوص على مقر النقابة بالقاهرة وتسلم الى رئيس لجنة الانتخاب الفرعية .

مادة ١٨٨ - تعد كل لجنة انتخابية كشفا باسماء الأعضاء الذين تعلقوا من قراة واجههم الانتخابي امامها ، وتسلمه الى الأمين العام للنقابة لفتحها لتسجيل القراة وفقا لاسماء الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ من مداد الاستعدادات المستعدة .

مادة ١٨٩ - تعلن النتيجة النهائية لانتخاب التقيي فور ورود اوراق الانتخاب من لجنة الانتخاب الرئيسية والتي تعد محضرا لهايما بنتيجة الانتخاب .

وتسليم النتيجة النهائية لانتخاب التقيي وأعضاء مجلس النقابة ، وأعضاء مجالس النصب والنقابات الفرعية في جريدتين من الجرائد الدورية واسم الانتخاب في نشره الدورية للنقابة وتعلق في لوحة الاعلانات بدار النقابة ومقر النقابات الفرعية .

الباب الثامن عشر

احكام ختامية

مادة ١٩٠ - تسبق الجمعية العمومية على هذه اللائحة وترفع الى وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية لاستصدار قرار بها طبقا للمادة ١٠٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن اسماء نقابة التجارين .

مادة ١٩١ - تعتبر هذه اللائحة نافذة المفعول من تاريخ صدور القرار الوزاري ، ويجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية تعديل بنده اللائحة بحين اعتمادها .
مادة ١٩٢ - لا يجوز ادخال أي تغيير أو تعديل عليها الا بعد مضي سنة على الأقل وفي جمعية عمومية يحضرها ثلثا القانون وديوان على التعديل لثلاث اضعاف الحاضرين على الأقل .

اللائحة الداخلية لنقابة التجار وفقاً لأمر المندوب

قرار وزير المالية
رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٧٥

بشأن تعديل بعض احكام وثير
المالية رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤

وزير المالية

× يند اطلاع على القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن نقابة التجارين

× وعلى قرار وزير المالية رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ باصدار اللائحة الداخلية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢

× وعلى موافقة الجمعية العمومية المادية الاصل للنقابة بجلسته ١٠ يناير ١٩٧٥

فصل

مادة : ١

يشكل بالمواد ارقام ١-١٢٢ قبل الاخره (٥٨ ، ٧٨ ، ١١٢) فقرة اولى ، ١١٤ لفرة اولى ، ١١٦ فقرة اخيره ، ١١٩ ، ١٢٤ ، فقرة ثانية ، ١٣٢ لفرة اولى ، ١٥٧ لفرة اولى وثالثية ، ١٦٧ لفرة اولى المواد المرافقة لهذا القرار

مادة : ٢

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويسلم به من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه

وزير المالية
توقيع
دكتور احمد احمد ابو اسمعيل

الباب الاول اهداف النقابة

المادة الاولى الفقرة قبل الاخيرة

وتلتزم مجالس النقابات الفرعية ومجالس الشعب بتقديم تقرير سنوي للجهات العمومية بما بذل من نشاط في سبيل تحقيق هذه الاهداف في خلال النصف الاول من شهر فبراير من كل عام

الباب التاسع ميزانية النقابة

المادة (٥٨)

يتولى أمين صندوق النقابة الفرعية اعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي عن السنة المالية والميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة وتقديمهما الى مجلس الفرع لفحصهما وعرضهما بعد ذلك على الجمعية العمومية

للفرع في اجتماعها المادى وعلى ان يوافق أمين الصندوق النقاية بهما في خلال النصف الاول من شهر فبراير على الاكثر تمهيدا لمرسوما على الجمعية العمومية للنقابة

وتقدم لجنة صندوق المعاشات والإعانات الى مجلس النقابة في خلال النصف الاول من شهر فبراير من كل سنة مشروع ميزانية الصندوق للسنة المالية للقبيلة والميزانية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية لفحصهما والمصادقة عليهما لمرسوما على الجمعية العمومية في اجتماعها السنوى المادى

الباب الحادى عشر الجمعية العمومية للشعب

المادة (٧٨)

تتسبب الجمعيات العمومية للشعب بالانتراج الرسمى اعضاء مجالس الشعب على الوجه الآتى

١ - شعبه المحاسبية والمرجعة : اربعة عشر عضوا

٢ - شعبه التنظيم وإدارة الاصول المالية والتجارية : اربعة عشر عضوا

٣ -

٤ -

ويتم انتخاب اعضاء مجلس الشفيع على النحو الآتى :

لجانة اعضاء من الماصفين على أحد الماحلات المالية في الفقرة (د) من المادة الخامسة من القانون

الباب الخامس عشر النقابات الفرعية

المادة (١١٣) الفقرة الاولى

يكون انشاء النقابات الفرعية في كل محافظة بقرار من مجلس النقابة

المادة (١١٤) الفقرة الاولى

اعضاء النقابة الفرعية هم اعضاء نقابة التجارين الماملين وغير الماملين الذين يقع مقر افعالهم او مجال اقامتهم في دائرة الفرع وتزول عضوية الفرع من العضو اذا نقل مقر عمله او محل اقامته خارج الفرع او زالت عنه عضويته لسبب من الاسباب فالا كان مقر عمله او محل اقامته الجديد لا يقع دائرة الفرع ولا لاي فرع من الفروع المجاورة كان له اذا اراد ان ينضم للفرع الذى يختاره

المادة (١١٦) الفقرة الاخيرة

كما يشترط ان يكون لثلاث اعضاء مجلس الفرع من بين اعضاء الفرع الماملين من خريجي كليات التجارة والمعاهد التجارية العاليية الذين لم يخض على تخرجهم أكثر من خمسة عشر عاما وأن يكون السنس الباقى من حلة الماحلات التجارية المتوسطة ونوف المتوسطة الذين خض على تخرجهم خمسة عشر عاما على الاقل

المادة (١١٩)

تتمى الجمعية العمومية للنقابة الفرعية الى الانضمام في خلال النصف الاول من شهر فبراير من كل عام على المواعيد التى يحددها مجلس النقابة

وعلى أمين النقابة الفرعية انظار جميع الاعضاء بسوعد الانقاد ومكانته وجدول الأعمال وأوراق العمل وذلك بطايات مسجلة قبل موعد الانضمام بأستيعوع على الاقل وتجاوز الدعوة باسلاسل ينشر مرتين على الاقل قبل انعقادها بأسبوع على الاقل في جريدتين من الجرائد اليومية الكبرى كما تلتق صورة الاعلان بلوحة الاعلانات بمقر النقابة الفرعية

المادة (١٢٤) الفقرة الثانية :

ولا تكون اجتماعات مجلس الفرع صحيحة الا اذا حضرها اكثر من نصف اعضاء المجلس على الاقل من بينهم رئيس الفرع أو وكيله وعند غيابهما يغوى الرئاسة أكبر اعضاء الحاضرين سنا

المادة (١٣٢) الفقرة الاولى

تتكون مالية النقابة الفرعية من السوادر الآتية :

٦٠ ٪ من الاشتراكات السنوية وسووم القيد لاضفاء النقابة الفرعية في صندوق النقابة بعد خصم حصة صندوق المعاشات والإعانات

الباب السادس عشر

صندوق المعاشات والإعانات

المادة (١٥٧) الفقرة الاولى والثانية

يصرف مائى شهرى قدره عشرة جنيهات للمسلم الذى احيل الى الماض او بلغ سن السنين بشرط ان يكون قد مضى على تخرجه مدة لااقل من خمسة عشرة سنة وسفد عنها اشتراكات النقابة سواء كان الاشتراك فعليا او اعتباريا مالم يتكسب له اعلى من اذلهما بقرار من مجلس النقابة

ويحتفظ اعضاء نقابة المحاسبين والمرجعين المتفرقين الى شعبه المحاسبية والمرجعة بكتابة مقرهم للفترة لهم طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٥٥/٣٩٤ فيما يتعلق بالمهاض والإعانات

المادة (١٦٧) الفقرة الاولى

لا تتجاوز القروض النقابية التى يقرها مجلس النقابة لخصو عن ستم جنيهات الى السنة لطايتها ولا يجسد القرض الا عند الضرورة وبعد سداد القرض السابق كاملا أو سداد لثليه على الاقل بشرط خصم الباقي من القرض الجبايد ، ويسعد القرض خلال سنة على الاكثر

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

تمثيل

صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال .. تؤكد هذه الحقيقة حجم إنتاجها وتنوعه والإقبال المطرد الذي يلاقيه إنتاج الشركة من الغزل في أسواق العالم شرقا وغربا .

وإذا كانت إنتاج الشركة من الخيوط الرفيعة قد اكتسبت شهرة عالمية فإنها تفخر كذلك بإنتاجها المطرور من الخيوط المحسنة والمسرمة وكذلك الخيوط المفردة والمزدوجة من السرا المختلفة وطياتها وأنماطها وألوانها الموصفات العالمية مبنية على إنتاجها أسواق ألمانيا الشرقية وروسيا وبولندا وانجلترا وقبرص ونيجيريا وغانا وماليزيا .. وبلجيكا وهولندا واليابان ..

الإدارة والصانع : شبين الكوم
برقيا : شبينكست ٢٠٢٣٢
شبين الكوم
كسيت بربر : شبين الكوم



Table 3.7 : Consumption, per-Consumer income and per-consumer consumption by Five-Year periods, 1972 - 1982.

Item	1972 (Base year) 3099	1977	1982
Consumption (Mill. L.E.)		3781	5010
National Income per Consumer (*)			
High Fertility (L.E.)	100.9	124.4	150.2
Medium Fertility (s)	100.9	124.8	151.4
Low Fertility (s)	100.9	125.1	152.6
Consumption per consumer			
High Fertility (L.E.)	109.5	116.8	133.8
Medium Fertility (s)	109.5	117.1	134.8
Low Fertility (s)	109.5	117.4	135.9
Average percentage increase per annum		1972-77	1977-82
Consumption		4.40	6.50
National Income per Consumer			
High Fertility		4.66	4.15
Medium Fertility		4.74	4.26
Low Fertility		4.80	4.40
Consumption per consumer			
High Fertility		1.33	2.91
Medium Fertility		1.39	3.02
Low Fertility		1.44	3.15

(*) At Factor Cost.

Table : 3.8 : Gross National Product, Consumption, Investments and savings Growth 1972-1982

Year	G.N.P		Consumption			Investments			Domestic Savings		
	Index	Annual increase%	Index	Annual increase%	ratio to G.N.P.	Index	Annual increase%	ratio to G.N.P.	Index	Annual increase%	ratio to G.N.P.
1972	100	—	100	—	93.9	100	—	11.8	100	—	9.2
1973	105.5	5.5	104.3	4.3	92.8	120.3	20.3	13.6	117.0	17.0	10.2
1974	118.0	6.1	109.4	4.9	91.7	134.0	11.4	14.1	134.8	15.1	11.1
1975	120.6	7.7	113.1	3.4	88.0	165.1	23.3	16.2	183.3	36.0	14.0
1976	130.8	8.2	117.4	3.8	84.4	186.2	12.7	16.8	223.1	21.7	15.8
1977	139.3	6.7	122.0	4.0	82.2	206.7	11.0	17.5	269.2	20.6	17.9
		(1)		(1)			(1)			(1)	
1982	196.3	8.0	161.7	6.5	77.7	307.7	9.8	18.6	449.2	13.4	21.3

(1) 1977-82 average annual increase (%)

Moreover during 1972/76 the ratio of domestic savings to G.N.P. is expected to be less than the ratio of investments to G.N.P., i.e. the plan will depend on external financing. Fertility control can play an important role in achieving the development plan because it can decrease the rate of growth of consumption, thus increasing domestic savings to match the planned size of investments or at least to lessen the burden of foreign resources on the economy.

• Conclusion

A.R. Egypt is facing a rapid population growth which adversely affects economic development. The last economic plan contributed to the changes in the demographic situation of the country such as the downward trend of fertility and mortality, but still the crude rate of natural increase and dependency burden are high.

The rapid population growth during the last economic plan resulted in a large consumptive expenditure and consequently decreasing the size of local savings, as well as directing increasing investments to services sectors. The gross rate of economic growth slightly exceeded the high rate of population growth in some years.

Population projections during the next eco-

nomie plan period 1972/82 showed that the fertility control can play a significant role in achieving the plan targets. Fertility control will increase the proportion of population in working ages, decrease dependency burden, increase consumption per consumer (improvement of the population's standard of living) and increase the surplus from per-capita income that usually goes to savings, which is essential in the achievement of the economic plan.

Comparing national income per consumer with consumption per consumer (from the same table), reveals that there will be an increasing surplus from income, that usually goes to saving under low fertility, i.e., declining fertility provides more consumption and income per consumer. Undoubtedly, the increase of savings is essential in the achievement of development plans.

■ Total Consumption, Investments and Savings 1972 / 1982

The projected growth of G.N.P., consumption, investments and domestic savings 1972/82 are shown in Table 3.8. The table shows that the percentage annual increase of consumption is higher than the rate of population growth. The ratio of consumption to G.N.P. is still high.

By 1977 the number of dependents will be 83 under high projection and 81 under low projection. And in 1982, it will be 85 under high projection and 80 under low projection.

In short, declining fertility is the main way to decrease dependency ratios. Furthermore, the more fertility declines, the more consumption decreases and the more economy flourishes.

National Income

Table 3.5. show how national income and per-capita-income are going to increase along with different rates of population growth.

Table 3.5 : National Income with Different Rates of Population Growth 1972-82

	1972 (Base Year)	1977	1982
National Income (Mill. L.E.)	2856	4028	5625
Average annual % increase	—	7.1	12.2
National Income per person (L.E.)	81.98	100.93	122.56
High Fertility	81.98	101.38	124.10
Medium Fertility	81.98	101.85	125.75
Low Fertility	Indices, 1972 = 100		
	100	123.1	149.5
High Fertility	100	123.1	151.4
Medium Fertility	100	124.2	153.4
Low Fertility	Average Annual % Increase		
	1972-77	1977-82	
High Fertility	4.3	4.3	
Medium Fertility	4.4	4.5	
Low Fertility	4.5	4.7	

From the table it is obvious that the average annual rate of increase of national income during the first five years is expected to be 7.1% and 12.2% during the second five year. The plan will make a gradual increase in the per-capita income, i.e. it will reach 100.9 L.E. in 1977 and 122.6 L.E. in 1982 under high fertility, and 101.9 L.E. and 125.8 L.E. at the previous years under low fertility. Because of population growth, its average annual percentage increase will be 4.5% during 1972/77 and 4.7% during 1977/82 under low fertility, that are less than the average annual increase of national income.

The table also shows the related indices (1972 = 100) that clearly indicate the better effect of declining fertility on per-capita income. The per-capita income index is expected to be 123.1 in 1977 and 149.5 in 1982 under high fertility compared with 124.2 and 153.4 respectively under low fertility.

* Consumption

It is advantageous to study the main impact of population pressure on economic development, which is consumption. Table 3.6 shows the expected numbers of equivalent adult con-

sumers under different projections. Under high projection, they will reach 32,371 thousand in 1977 and 37,448 in 1982, with an average annual increase of 2.9% and 3.1% respectively. Under low projection, they will reach 32,193 thousand in 1977 and 36,865 thousand in 1982, with average annual increases of 2.7% and 2.9%. These rates of growth are higher than those of the total population growth. Therefore, those rates must be decreased, in order to accelerate the plan's rate of development.

In Table 3.7, we find the expected increase in consumption and its related measures. The average annual increase of total consumption during 1972/77 and 1977/82 is expected to be 4.4% and 6.5% respectively. The average annual increase of consumption per consumer during the above mentioned period, will be 1.33% and 2.91% under high fertility, and 1.44% and 3.15% under low fertility. That is to say, this increase of consumption represents an improvement in population's standard of living, the increase must be accompanied by real growth of production, otherwise it will represent an obstacle to development.

Table 3.6 : Projection of total Population and of Equivalent Adult Consumers and Growth Rates by Five - Years periods 1972-1982

Year	Population			Equivalent Adult Consumers			
	(Base year)	High	Medium	Low (Base Year)	High	Medium	Low
Number (000)							
1972	34839			28307			
1977		39907	39730		32371	32263	32193
1982		45895	45326		37566	32263	32193
Average annual Increase (000)							
1972-77		1014	978		813	795	777
1977-82		1198	1119		1015	976	934
Average Annual Increase (%)							
1972-77		2.7	2.6		2.9	2.8	2.7
1977-82		2.7	2.6		3.1	3.0	2.9

Table 3.3 (Continued)

Item	1972-77	1977-82
Fertility Assumed Unchanged	2.70	2.70
Fertility Assumed to decline 0.5% per annum	2.625	2.555
Fertility Assumed to decline 1% per annum	2.550	2.415
Net Reproduction Rate (N.R.R)		
Fertility Assumed Unchanged	2.103	2.180
Fertility Assumed to decline 0.5% per annum	2.045	2.071
Fertility Assumed to decline 1% per annum	1.987	1.958
Expectation of Life (Years)		
Males :		
At birth	53.7	55.2
At age 15	50.6	51.9
At age 50	21.9	22.5
Females :		
At birth	56.4	59.4
At age 15	53.8	55.3
At age 50	24.2	24.9

Yet, it has been noted that there shall be higher rate of population growth during the plan period. So, there is an urgent need for more fertility control to achieve the plan targets. The necessity of this comes from the idea that the fertility rates may go up during the coming years for the possibility of putting an end to the current exceptional condition of the war.

Age Composition

According to Table 3.1. and 5, we can observe the expected age composition during the next plan period. The population of age 0-14 will represent 42% of total population in 1977, and will reach 42.4% by 1982 if the fertility remained unchanged. But if the fertility declined by 1% annually, this age group will represent 41.5% in 1977 and 40.9% in 1982.

In other words, the proportion of population

in working ages (15-64) will increase to 55.1% in 1977 and 55.5% by 1982 if fertility declined, instead of 54.6% and 54.1% respectively if fertility remained unchanged.

Persons in Labour Force Age Groups and Dependent Population

Estimates of number of persons in labour force age groups 15-64 by sex in the years 1972, 1977 and are given in Table 3.3.

As regards males, the increase from the base year (1972) will be about 13.1% in 1977 and 28.8% in 1982. By the end of the five-year plan periods, the increase for females will be more than that of males.

The variations of dependent population per 100 persons in labour force age groups, under different projections, is shown in Table 3.4.

Table 3.3 : Number of Persons in 'Labour Force Age Groups' 15-64 in the years 1972, 1977 and 1982.

Year	MALE			FEMALE			TOTAL		
	000	INDEX		000	INDEX		000	INDEX	
1972	9618	100		9631	100		19247	100	
1977	10874	113.1	100	10938	113.6	100	21812	113.3	100
1982	12383	128.8	113.9	12423	129.0	113.6	24806	128.9	113.7

Table 3.4

Number of Dependent Population per 100 persons in 'Labour Force Age Group' 15-64 under Alternative Projections (1972-1982)

Year	Projection						
	(Base Year)		High		Medium		Low
	All Dependents	—15	All Dependents	—15	All Dependents	—15	All Dependents
1972	76	81					
1977			77	83	76	82	81
1982			78	85	75	73	80

Table 3.1
Projected Population of the A.R. Egypt
1972 - 1982 by Five-Year Age Group and by Sex

(In Thousands)

Sex & Age	Base Year 1972	High Projection 1977	1982	Medium Projection 1977	1982	Low Projection 1977	1982
Males							
0-4	3164	3297	3784	3207	3581	3115	3367
5-9	2320	3009	3162	3009	3076	3009	2958
10-14	1969	2292	2979	2292	2979	2292	2979
15-19	1740	1947	2270	1947	2270	1947	2270
20-24	1460	1710	1919	1710	1919	1710	1919
25-29	1283	1430	1680	1430	1680	1430	1680
30-34	1125	1255	1403	1255	1403	1255	1403
35-39	906	1097	1227	1097	1227	1097	1227
40-44	844	936	1067	936	1067	936	1067
45-49	721	810	902	810	902	810	902
50-54	615	682	770	682	770	682	770
55-59	492	569	634	569	634	569	634
60-64	370	438	511	438	511	438	511
65-69	246	311	372	311	372	311	372
70 +	264	323	410	323	410	323	410
Tot. Mal.	17579	20106	23090	20016	22801	19824	22499
Females							
0-4	2952	3192	3605	3105	3460	3017	3263
5-9	2209	2816	3075	2816	2991	2816	2906
10-14	1933	2184	2791	2184	2791	2184	2791
15-19	1709	1912	2165	1912	2165	1912	2165
20-25	1501	1684	1890	1684	1890	1684	1890
25-29	1295	1475	1660	1475	1660	1475	1660
30-34	1121	1270	1452	1270	1452	1270	1452
35-39	1002	1097	1248	1097	1248	1097	1248
40-44	846	978	1075	978	1075	978	1075
45-49	724	822	954	822	954	822	954
50-54	587	696	795	696	795	696	795
55-59	483	557	666	557	666	557	666
60-64	363	445	518	445	518	445	518
65-69	242	318	395	318	395	318	395
70 +	293	353	456	353	456	353	456
Tot. Fem.	17260	19801	22805	19714	22525	19626	22234
Grand Total	34839	39907	45895	39730	45326	39550	44733

Table 3.2
Various Demographic Measures for Projected Population of the A.R.E., 1972 - 77
& 1977 - 82

Item	1972-77	1977-82
Birth Rates (0/00) (C.B.R.)		
Fertility Assumed Unchanged	40.37	39.65
Fertility Assumed to decline 0.5% per annum	39.37	37.86
Fertility Assumed to decline 1% per annum	38.34	35.93
Death Rates (0/00) (C.D.R.)		
Fertility Assumed Unchanged	13.22	11.68
Fertility Assumed to decline 0.5% per annum	13.17	11.55
Fertility Assumed to decline 1% per annum	13.12	11.41
Growth Rate (0/00)		
Fertility Assumed Unchanged	27.15	27.97
Fertility Assumed to decline 0.5% per annum	26.20	26.31
Fertility Assumed to decline 1% per annum	25.22	24.52
Total Fertility Rate (T.F.R.)		
Fertility Assumed Unchanged	5.535	5.535
Fertility Assumed to decline 0.5% per annum	5.381	5.238
Fertility Assumed to decline 1% per annum	5.228	4.951
Gross Reproduction Rate (G.R.R.)		

**PART FOUR
FUTURE POPULATION GROWTH
AND ECONOMIC DEVELOPMENT**

DURING THE NEXT PLAN PERIOD 1972/82.

After the past analysis of demographic trends and economic development, this part attempts a study of the same situation for the next ten years. The future economic variables are derived from the scheme of economic development plan 1973 - 1982. The demographic variables and their related aspects are projected during the same period.

• **Population Projections**

The future population of the A.R. Egypt is projected for the next economic plan period on the basis of three sets of assumptions about fertility and mortality (Component method).

a) Fertility

Studying the observed fertility function during 1960-1969 (Table 1.3.), we observed a decline in fertility. The average percentage decline in G.R.R. was about 1% per annum. Accordingly, for «Low» projection, the G.R.R. is assumed to decline by 1% per annum. The value of G.R.R. in 1982 is expected to be 2.35 compared with 2.70 in 1969. In «Medium» projection the G.R.R. is assumed to decline slightly by 0.5% per annum. As a result, the G.R.R. will decline to 2.52 in 1982. The «High» projection based on G.R.R. of 2.7 that remains constant, as it is for the latest available data (1969).

b) Mortality

As for mortality, one assumption is made depending on the U.N. model assumption of future mortality decline (1). The male expectation of life will increase with half a year rate per year. The female expectation of life at birth will increase uniformly at the rate of 0.6 year per year during 1966-1982. The mortality function is determined by using model life table (1).

In the beginning; the latest observed fertility function (1969 - Table 1.3) was used to prepare the various projections, but when applied to the female population it failed to yield reasonable number of births and consequently affected the population of age-groups 0-4 and 5-9 under successive projections. The unreasonable

results came from the thought that the observed age specific fertility rates were erroneous due to the misstatement of ages of mothers. This can be observed from Table 1.3. as follows :

- a) The observed A.S.F.R. for the first age group (15-19) is very small for a country like Egypt whose fertility is high.
- b) The observed A.S.F.R. for the last age group (45-49) is very high in comparison with the first age group. And cannot be accepted for Egypt.
- c) The peak of the observed age specific fertility rates curve is in the age group 30-34 (late) which partly contradicts with situation of countries with high fertility.

Therefore, the alternative was to select a model fertility schedule with G.R.R. equal to 2.7 from the model fertility schedules of stable population. The fertility function of the A.R. Egypt in 1969 was interpolated from the table of model fertility functions (2). The projections started with the population estimates of 1972 (base year) prepared by C.A.P.M.A.S. (Table 3.1).

The projected population, by age and sex, are given in Table 3.1. This Table with Fig. 3, shows that the population of the A.R.E. will reach 39.9 and 45.9 million by 1977 and 1982 respectively under high projection, 39.7 and 45.3 million under medium projection, and 39.6 and 44.7 million under low projection.

• **Population Parameters for 1972 - 1982**

Various demographic measures for the projected populations were calculated and they are shown in Table 3.2. During the first five year plan period 1972-1977 it is expected that C.B.R. will reach 40.3% if fertility remains unchanged and 36.3% if fertility declined by 1% per annum (The observed rate). It is estimated that C.B.R. will reach 35.9% and total fertility rate will be 4.851 during the next five year plan period 1977-82 if fertility declined by the observed rate. It is expected that N.R.R. will reach 2.103 and 2.189 during 1972-77 and 1977-82 respectively if fertility remains unchanged, compared with 1.987 and 1.958 respectively if fertility declined by 1% per annum.

(1) United Nations, Manual 3. Methods for population projections by sex and age (New York : U.N. 1958), p. 28.

(1) A.J. Coale and P. Demeny, **Regional Life Tables and Stable Populations** (New Jersey. Princeton University Press, 1966).
(2) M.S. Khodary, «Use of Census Age Distribution for Estimating Basic Demographic Parameters», From : **Demographic Measures and Population Growth in Arab Countries** (Cairo : C.D.C. 1970), pp. 271-272.

Table 2.3

Total Consumption and Gross National Product During the Two Five-Year Plans Period

Year	Personal Consumption %			Consumption % Governmental			Total Consum	Ratio of Consumption to G.N.P.	
	Mill. L.E.	Index	annual inc.	Mill. L.E.	Index	annual inc.		Mill. L.E.	to G.N.P.
1959/60	974.0	100	—	228.1	100	—	1202.1	1319.0	87.2
1964/65	1462.9	150.2	17.3	437.4	191.8	8.9	1900.3	2191.8	86.7
1969/70	1195.6	199.1	7.3	717.0	314.3	11.2	2656.6	2926.8	90.8
1960/61-1964/65	1939.6	122.8	8.6	332.1	145.6	14.6	1527.7	1745.2	87.5
1965/66-1969/70	1745.0	179.2	5.8	578.8	253.8	10.5	2323.8	2588.1	89.8

Computed from : C.A.P.M.A.S., *Population and Development* (Cairo, June 1973), P. 264.

In this respect, it must be understood that :

- 1) There should be a rational rate of increase of consumption to achieve development. On the other hand, it should not be less than the rate of population growth to avoid decreasing the standard of living.
- 2) The rate of increase of total consumption should not exceed the rate of increase of gross domestic product (G.D.P.) to provide the needed resources for financing investments. (During many years of last plan period, the rate of total consumption increase exceeded the rate of G.D.P. increase).

The high increase of consumption during the last two plans, as already stated, was reflected in the size of domestic saving that become incapable to match the investments i.e., the deficit was to be financed by foreign resources. The average ratio of savings to G.N.P. during the plan period was 12.9%. It was relatively small and did not achieve much progress. Average per-capita savings during 1965/66 - 1969/70 reached 10.8 L.E. compared with 8 L.E. during 1960/61 - 1964/65. Its slight increase was due to the high fertility, high dependency burden and

rapid increase of consumption. This resulted in a slight change in marginal propensity to save.

Because of the rapid population growth, more annual increase of investments was directed to the services sectors on the account of productive and community sectors, e.g. the average annual increase of fixed capital formation during the plan period was 13.4% for transportation sector 12% for public utilities compared with 10.1% agriculture and 12.3% for industry.

* Employment and Civil Labour Force

Table 2.4 shows the development of employment and civil labour force during the plan period (1960/61 - 1969/70). The plan achieved an average increase of employment (from the base year) of 14.8% during 1960/61 - 1964/65 compared with 31.2% during 1965/66 - 1969/70. As regards civil labour force, these values were 16.5% and 28% respectively i.e., the growth of employment was more than the growth of civil labour force. The average percentage of employment to civil labour force was 92.9% during the first plan compared with 91.7% during the second plan.

Table 2.4 - Employment & Civil Labour Force. A.R.E. 1960/60 - 1969/70

Year	Employment		Civil Labour Force		% Civil Labour Force	
	(000)		(000)		to Population	to population
1959/60	8006.0		6711	89.5	23.5	26.2
1964/65	7373.9		7918	93.1	25.4	27.3
1969/70	8274.7		8985.8	92.1	25.1	27.3
1960/61-1964/65	6897.1		7418	92.9	24.9	26.8
1965/66-1969/70	7878.7		8589.1	91.7	25.2	27.4
Indices (1959/60=100)						
1960/61-1964/65	114.8		110.5	103.8	106.0	102.3
1965/66-1969/70	131.2		128.0	102.5	107.2	104.6

Computed from : C.A.P.M.A.S., *Development of Economic Variables* (Cairo, January 1972), P. 30.

The table shows slight increases of the percentages of each of the employment and the civil labour force to population. It indicates that about 70% of population are dependent.

Generally, it must be understood that :

- a) On account of the high population growth, there should be new work opportunities to absorb the steady increase in labour force, as well as new fixed capital formation for those opportunities.
- b) The growth of wages should not exceed the growth of productivity to avoid inflation; in other words to avoid decreasing the population's standard of living.

* Agricultural Wealth

Agricultural resources represent the basic source of population subsistence. The computations for cultivated and cropped area clearly showed downward trend of per-capita share of cropped area. Its average during 1966/70 was 0.335 feddan compared with 0.367 feddan during 1961/65. Its average annual decrease during those periods was 1.5% and 2.7% respectively. A similar trend is found in the development of cultivated area. The rate of increase of cropped area does not go along with the rapid population growth and thus does not meet all requirements of growing consumption; on the other hand it decreased the productivity of agricultural worker. Employment in agricultural sector is more than 50% of total employment. The development of agricultural sector is no easy task and needs a greater excess of capital formation and efforts than those required to sustain the growing population at existing levels.

* National Income

The development of national income and per-capita income measures was calculated during the plan period. It was found that the economic development has achieved a general increase of national income and per-capita income. The average per-capita income during 1965/66 - 1969/70 reached 71.2 L.E., and 58 L.E. during 1965/66 - 1960/61 at current prices, compared with 51.3 L.E. and 47.4 at constant prices (Table 2.2). The annual increase of per-capita income was less than the annual increase of national income which is attributed to the high population

growth. In addition, the growth of per-capita income from the base year (1959/60) was less than the growth of national income. Also the growth of per-capita income at constant prices from the base year was less than the growth of population in many years. Thus the rapid population growth has affected slightly the improvement of the standard of living.

* Consumption, Saving and Capital Formation

Consumption represents the direct impact of population growth and plays an important role in development because of its relation to savings and investments.

Table 2.3 show the growing consumption and its relation to gross national product (G.N.P.). From the table, it is observed that the rapid population growth is reflected in doubling the personal consumption by the end of the plan, as well as trebling the governmental consumption to provide suitable services to the growing population. Therefore, the total consumption absorbed 87.5% of G.N.P. during 1960/61 - 1964/65 compared with 89.8% during 1965/66 - 1969/70, which is reflected in decreasing the size and proportion of investments during the second plan. And thus, the annual rate of consumption increase has exceeded the rate of population growth. Therefore, high fertility, rural-urban migration, increasing per-capita income and income-elasticity (which is more than one for the expenditure on about half of food commodities) were the main reasons for increasing consumption.

Table 2.2
National Income Measures, A.R.E.
1969/80 - 1969/70

Year	At Current prices				At Constant prices (52/53)			
	Per-Capita			% annual inc.	Per-Capita			% annual inc.
	Mill. L.E.	L.E.	Index		Mill. L.E.	L.E.	Index	
1959/60	1288.6	50.4	100	—	1091.0	42.6	100	—
1964/65	1953.3	67.3	133.5	10.0	1490.0	51.0	119.7	2.0
1969/70	2508.3	76.2	151.2	6.3	1140.0	53.1	124.6	4.3
1960/61-1964/65	1603.9	58.0	115.0	6.0	1309.0	47.4	111.1	3.7
1965/66-1969/70	2248.2	71.2	142.0	2.6	1607.0	51.3	120.5	0.9

Computed from : Population and Development (Cairo, June 1973), PP. 242-243.

vity rate (6+) reached 51.6 compared with 54.6 in 1960, consequently the gross years of active life (assuming 70 as maximum limit for the age group 65+) in 1969 reached 50.1 compared with 50.6 in 1960. The decline is attributed to economic development that implies decreasing the proportion of labour force in agricultural sector and increasing education enrolment. The age specific activity rates illustrate this point. They showed a low downward trend (-38.8%) for 6-14 age group in the same period. On the other hand, economic development increased the activity rates for 20-29; 30-39; 40-49 and 50-59 age groups.

Table 1.5

Age Specific Activity Rates (Males)
A.R.E 1960/66/69

Age group	1960	1966	1969
6-11	17.8	9.2	10.9
12-14	29.2	34.8	39.3
15-19	68.0	58.5	57.0
20-29	89.8	83.7	80.3
30-39	97.2	98.0	96.8
40-49	97.2	98.4	98.6
50-59	94.9	96.9	96.2
60-64	84.7	86.0	85.1
65+	62.2	63.3	63.7
Gross Years (*)			
of active life	50.6	49.7	50.1
Crude Activity			
Rate (6+)	54.6	52.2	51.6

(*) Assuming age 70 as maximum limit for the age group 65+ Computed from:

C.A.P.M.A.S. Population Researches & Studies (Vol. No. 3 April 1972), P. 46

During the latter part of the economic development plan (1966 & 1969), specific activity rates for 50-59 and 60-64 age groups showed a downward trend caused by the expansion of social security schemes and employment in the organized (governmental) sector. Finally, there was a slight increase for 65+ age group that usually concentrated rural areas (agricultural sector). This increase may be attributed to rural-urban migration of middle age groups leaving old ages to remain in the agricultural activities.

PART THREE CURRENT ECONOMIC DEVELOPMENT AND POPULATION GROWTH

This part aims at reviewing the economic side of the population growth studying the major points of economic development which have been achieved during the last economic plan (1960/61-1969/70) and its relation to population growth.

e Gross and net rate of economic growth

The gross and net rates of national economic growth were calculated according to Harrod-Domar model of growth.

Table 2.1. presents gross and net rates of economic growth from 1960-1961 to 1969-1970. During the early years of the plan (1960/61 and 1961/62) gross rate of economic growth slightly exceeded the high rate of population growth. The opposite occurred in 1966/67 and 1967/68 and it may be partially attributed to the June war. Decreasing rate of population growth offers more opportunities for economic progress.

Table 2.1 - Gross and Net Rate of Economic Growth According to Harrod-Domar Model of Growth, 1960/61-1969/70

	1960/61	1965/66	1967/68	1969/70
(1) National Income* (Mill. L.E.)	1386.3	2109.4	2164.5	2508.3
(2) National Income (Mill. L.E.)	78.7	156.1	5.9	208.3
(3) Net Investments (Mill. L.E.)**	203.0	408.5	313.0	381.1
Rate of Capital Formation (F)				
(3) X 100				
(1)	14.87	19.37	14.46	15.19
Capital Output Ratio (R)				
(3)				
(2)	2.65	2.62	53.05	1.83
Gross Rate of Economic Growth (G)				
F (%)				
R	5.61	7.39	0.27	8.30
Rate of Population Growth (P) (%)	2.54	2.54	2.54	2.54
Net Rate of Economic Growth (G-P)	% 3.07	4.85	-2.27	5.76

(*) At current prices.

(**) As depreciation data are not available, investments (fixed Capital formation) are decreased by approximate value of depreciation (10%).

ECONOMIC DEVELOPMENT IN RELATION TO POPULATION GROWTH IN THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT (PRESENT & FUTURE)

- 2 -

BY
MOHAMED SHERIF TAWFIK
Assistant Lecturer
Faculty of commerce
Zagazig University

* Mortality

During the 1960's there was a general trend of mortality decline, which is attributed to development efforts and particularly to :

- 1) Rising per-capita income, the standard of living and the improvement of social and economic conditions.

a) Death Rate

Table 1.2. shows the general downward trend of C.D.R. It reached 14.1% in 1965; 13.1% in 1971 compared with 16.9% in 1960.

Its declining trend may be explained by the great decline in infant mortality rate. Moreover, it relatively contributed in maintaining the annual rate of natural increase at a high level.

b) Specific Death Rates

Most age groups achieved remarkable decline in specific death rates during the period 1960 — 1969 as shown in Table 1.4.

Table 1.4

**Observed Age Specific Death Rates A.R.E.,
1960 — 1969**

Age group	Average A.S.D.R.		
	1960-64	65-69	% change
0-4	60.74	54.03	-11.1
5-9	2.09	1.87	-10.5
10-14	1.82	1.67	- 8.3
15-19	2.00	2.24	+12.0
20-24	2.14	2.27	+ 6.1
25-29	2.57	2.34	- 9.0
30-34	3.27	2.88	-11.9
35-39	3.84	3.64	- 5.2
40-44	5.16	4.86	- 5.8
45-49	6.27	6.72	+ 7.2
50-54	11.34	10.49	- 7.5
55-59	13.18	16.16	+22.6
60-64	21.91	21.04	- 4.0
65-69	38.80	49.95	+28.7
70-74	58.32	51.55	-11.6
75+	232.58	195.47	-15.9

Computed from :

C.A.P.M.A.S., **Population Researches & Studies**

(Vol. 1. No. 2 January 1972), PP. 40-46.

During 1965-69, the specific death rate for 0-4 age group reached 54.03% compared with 60.74% during 1960-64, these rates were 1.87% and 2.09% respectively for 5-9 age group. The percentage decrease between these two periods was 11.1% for 0-4 age group and 10.5% for 5-9 age group. However mortality rates increased for few age groups.

Although there is a declining trend in mortality, death rates are still high and represent a loss to the state of human investments.

* Population Movement

Throughout 1960's there was a high tendency to rural - urban migration. The percentage of urban population to the total population reached 40% in 1966 compared with 37% in 1960, and it was expected that this percentage was to reach 42% by 1970 (1). Economic development, industrialization and high wages of non-agricultural activities were the basic reasons behind this movement. The effect of this migration is greater rates of population growth in cities, instability in urban services changes in per-capita income and increasing consumption because its patterns differ from rural to urban areas.

* Activity Rates

Table 1.5 shows male activity rates in the years 1960, 1966, and 1969. In 1969 the crude acti-

- 1) C.A.P.M.A.S., «Population Growth and Development in Egypt» **Population Researches and Studies** (Vol. 1. No. 3, April 1972), P. 49.



بنك ناصر الإجتماعى

٣٥ شارع قصر النيل - القاهرة ت ٤١٤٩١ / ٤١٨٣٦

الأهداف :

- وترويض اجتماعية
- وترويض اجتماعية
- وترويض لطلاب الجامعات والمعاهد العليا
- تأمين اجتماعى
- تأمين تعاونى
- حسابات جارية
- دفاتر إيداع متجددة المساحب
- التبرعات
- التوديع الاستثنائية
- مشروع تسيير سيارات التاكسى
- بمحافظات الجمهورية

فروع البنك : القاهرة - الإسكندرية - أسيوط - الزقازيق - طنطا - شبراخيت - الإحساء
بورسعيد - بورس - الاسماعيليه - بنى سويف - قنا - افيج - أبون - البرج طيرة - اقصية

بنك ناصر الاجتماعى

الرأى العمل المصرى فى الاجتماعى فى الشرق الأوسط

د نقلة البنوك الإسلامية فى العالم الإسلامي

مطابع الأخبار



وثيقة

التأمين لمخاطبة الاستثمار في الأرباح

على حياة شخصين

* لكل زوجين * لكل أخوين * لكل شركيين في عمل

تقدمها

شركة مصر للتأمين

